أمـــة
عـربيـــة
واحـــدة

المناضل

ذات
رسـالـــة
خـالــدة

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية
لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

الـعدد : (٢٨٧) تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٩٧

منشـورات مكتـب الاعـلام والنشر

القيادة القومية

العنوان: الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص.ب ١١٥١٢

مجلة المناضل

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

كي يحمل العام الجديد أملاً جديداً....!!

الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

في تصريح مثير قد يظنه البعض مستغرباً كشف بنيامين نتنياهو عن انه لن ينسحب من الضفة الغربية لانها تشكل الحديقة الخلفية لدولة اسرائيل وانها جزء منها. وهذا ليس مستغرباً لمن يعرف حقيقة العدو الصهيوني ومبادئه وطريقة تفكيره ونواياه التوسعية منذ المؤتمر الصهيوني الأول قبل مئة عام.

إن الإرث الفكري لغلاة الصهاينة فيما يتعلق بحدود الدولة هو الإرث التوراتي المعروف بأنه « حدودك يااسرائيل من النيل الى الفرات».

أما السياسة الصهيونية في العصر الراهن فإنها تعلن بأنه (ما بين نهر الاردن والبحر الابيض المتوسط لايوجد مكان إلا لدولة اسرائيل)

وهذه العقيدة الصهيونية يشترك فيها معظم الاحزاب الرئيسية التي تداورت على الحكم في دولة العدو منذ إنشائها قبل خمسين عاماً حتى الآن.

وإن أظهر بعضها كحزب العمل في السنوات الأخيرة مرونة في العمل السياسي للتعاطي مع المبادرة الأمريكية فيما يتعلق بالمفاوضات حول اقرار السلام، خصوصاً بعد التغيرات السياسية الكبرى التي حدثت في العالم اثر تفكك دول المنظومة الاشتراكية وزوال خطرها على السياسة الامريكية ومصالحها وغالباً ما أظهرت تلك المرونة ما تخفيه من تصلب صهيوني وتمسك بالأرض خلال مسيرة المفاوضات التي أدارها حزب العمل أثناء توليه الحكم، ولايخفى على اي مطلع ومدرك للسياسة الصهيونية ان الخلافات بين تلك الاحزاب والكتل السياسية الصهيونية انما هي خلاف على البرامج الاجتماعية والسياسية الداخلية لإدارة الحكم في دولة اسرائيل وتحقيق المصالح للقطاعات التي ترتبط بها تلك الاحزاب، ولم يكن موضوع الحرب والسلام أو الانسحاب من الاراضي المحتلة موضع خلاف اساسي بينها في يوم من الأيام.

لقد أظهرت استطلاعات الرأي الاخيرة في دولة اسرائيل ان شعبية رئيس الوزراء المتزمت بنيامين نتنياهو ترتفع كلما ازداد موقفه تصلباً من مسالة اقرار السلام أو التمسك بالارض وعدم الانسحاب منها، إن هذا الامر لم يات من فراغ، بمعنى ان لهذا التزمت والتعصب الصهيوني جذور عميقة وتاييد كبير داخل الكيان الصهيوني وهو أمر لم يكن موجوداً على هذا النطاق الواسع قبل اتفاقات السلام التي توصلت لها بعض الاطراف العربية مع دولة العدو والتنازلات الهائلة التي قدمتها له.

إن الوهم الذي اعترى بعض العرب من ان مزيداً من التنازلات يعطي السلام فرصة ويسهل له الطريق، ان هذا الوهم هو الخدعة الصهيونية التي ارادوا ان يبتلعها هؤلاء العرب كي يوقعوا لهم على مزيد من عقود الإذعان حتى قيدتهم وحاصرتهم وافقدتهم حريتهم. انهم اليوم أسرى تلك السياسة ويعانون مما حذرهم منه الحزب ويحذر دائماً، بان الرضوخ لإرادة العدو واستجدائه لن يعيدا الارض والحقوق انما ستكون النتيجة كما نراها الآن.

إن الموقف المتشدد للقادة الصهاينة والموقف المتخاذل لبعض العرب قد اعطى الانطباع لبعض الدوائر الاستعمارية والغربية بان كلا الموقفين صحيحاً، مما دفعها الى التمادي في تاييد اسرائيل ومواقف قادتها ونراها اليوم ولأول مرة في تاريخها تجاهر بمحاباتها واعلان بعض المواقف

والتصرفات التي لاتدل على التاييد السياسي والمعنوي فحسب بل وتدل احياناً على المغالاة في التاييد العقائدي كما يحدث في بعض تصرفات الفاتيكان — رأس الكنيسة الكاثوليكية - وغيره.

إن تماسك العرب ووحدتهم وتنسيق مواقفهم واتفاقهم على موقف سياسي واضح هو وحده الكفيل بجعل الآخرين يعتدلون في مواقفهم ويراعون المصالح والحقوق العربية.

إن الولايات المتحدة الامريكية وبما فيها من مجموعات الضغط الصهيونية لم تعد تشعر بالخوف على مصالحها وسياستها فيما يسمى بمنطقة الشرق الاوسط، أو الخوف على مصالحهاالنفطية في الدول التي تستثمر نفطها لأن المواقف السياسية لمعظم تلك الدول لاتتجاوز ما تطلبه الولايات المتحدة ولاتتعارض معها، وان حدث بعض الخروج الخجول احياناً عن تلك السياسة فلا يشكل ذلك خطراً تخشاه الصهيونية وامريكا. لذلك فرعايتها لعملية السلام فاترة ولم تعد تضغط على اسرائيل من اجل الالتزام بما اتفق عليه او الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد حذر حزبنا وعلى لسان أمينه العام الرفيق حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية مراراً من مخاطر التفكك العربي ودعا الى وضع حد لهذا التداعي والانهيار وحض على انتهاج سياسة واضحة امام الغطرسة الصهيونية لأنه بغير ذلك ستزداد الأمور تعقيداً وتخسر الأمة العربية فرصاً ثمينة ووقتاً مهماً لاستعادة حقوقها وتحرير أرضها.

ونحن نستقبل عاماً جديداً لابد لنا من ان نراجع السياسة المتعثرة التي قادت الى هذا الوضع المتردي وان تضع الامة العربية السياسة الصحيحة لمواجهة العدو، سياسة تحفظ الكرامة وتتمثل التراث المجيد للامة، سياسة تعيد الارض والحقوق وتحفظ للاجيال القادمة حقها في الحياة.

كلمة الرفيق عبد الله الأحمر
الأمين العام المساعد للحزب
في افتتاح مؤتمر اتحاد العمال

القى ممثل الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق عبد الله الأحمر الامين العام المساعد للحزب كلمة في افتتاح المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال في قصر الشهيد باسل الأسد بدمشق مدينة الفيحاء الرياضية فيما يلي نصها...

أيها الاخوة العمال..

ياجماهير شعبنا المناضلة..

أيها المواطنون العرب في كل مكان..

أيها الحفل الكريم..

في هذا اليوم الاغر الذي تحتفل فيه جماهير شعبنا في هذا القطر المناضل وجماهير امتنا العربية بالذكرى السابعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة ينعقد المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العام لنقابات العمال برعاية كريمة من **قائد مسيرة حزبنا وشعبنا قائد التصحيح الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد** الذي كلفني ان انوب عنه في حضور هذا الاحتفال الكبير.

وانه ليشرفني في هذه المناسبة ان امثل بطل الامة ورمز نضالها الذي كان يرغب مشاركتكم شخصيا في عرسكم الوطني هذا كعادته دائما الا ان اسبابا

عابرة حالت دون ذلك وقد حملني تحياته القلبية لكم ايها الاخوة اعضاء المؤتمر ومن خلالكم لكل عمال بلادنا كما حملني تمنياته الطيبة بنجاح مؤتمركم في انجاز المهام التي حددها وكلفني كذلك بنقل تحياته الخالصة لضيوف مؤتمركم من الاشقاء والاصدقاء ضيوف قطرنا الذين حلوا اهلا ووطئوا سهلا مع تمنياته لهم بطيب الاقامة في ربوع بلادنا الحبيبة.

أيها الاخوة العمال...

ان قائد الامة معكم دائما في فكره وقلبه وكل كيانه وان رسالة التحية التي وجهها لكم اول امس تعبر عن هذا التواصل المستمر وتمدكم من جديد بحوافز المضي في العمل القائم على الايمان بالمبادىء وتعزز في نفوسكم تلك الشحنة الوطنية والقومية الضخمة التي اضحت سمة اساسية من سمات طبقتنا العاملة وكل جماهيرنا في هذا القطر الصامد.

أيها الرفاق..

والاخوة العمال ...

ان مايميز ذكرى التصحيح المجيد هذا العام تزامنها مع افتتاح مؤتمركم هذا المؤتمر الذي يرمز الى مرحلة متطورة في مسيرة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي في سورية العربية ويؤكد الدور البارز لطبقتنا العاملة الذي يتكامل مع دور تنظيم الفلاحين والتنظيمات الشعبية والنقابية الاخرى في بنية سورية المعاصرة.

ان هذه التنظيمات في بناها وفعالياتها تنسج مجتمعة شبكة نظامنا الديمقراطي الشعبي وتدفع حركة المجتمع الى الامام وتسهم في تعزيز جبهتنا الداخلية المتماسكة خلف **قيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية.**

أيها الرفاق...

ايها الاخوة العمال...

/ علينا جميعا ان نكون عمالا في هذا الوطن نجد من اجل بنائه نكافح من اجل حريته نناضل من اجل عزته وازدهاره /.

ان هذا القول للرئيس المناضل حافظ الأسد الذي اخترتموه لمؤتمركم يعبر عن فهمكم الصائب والملتزم للعلاقة بين العمل وبين النهوض الوطني الشامل.

كما اكدت عملية التحضير لمؤتمركم والانتخابات الواسعة التي سبقته في

قواعد تنظيمكم السمة الديمقراطية لعملكم النقابي ومستوى الوعي والنضوج الذي تتحلى به الطبقة العاملة في سورية.

وهذا كله يعكس مناخ الديمقراطية الشعبية والاستقرار والتعددية السياسية والحزبية ومستوى الوعي العام الذي تستند اليه العملية التنظيمية والنقابية والسياسية في سورية المعاصرة سورية الأسد.

ايها الاخوة العمال...

ان اختياركم لعيد التصحيح موعدا لافتتاح مؤتمركم يحمل معاني كثيرة ترمز في مجموعها الى متانة نسيج الواقع في سورية المعاصرة.

كما ان الاسلوب الذي ابتكرتموه كل عام للاحتفال بذكرى التصحيح يؤكد ولاءكم للحركة ووفاءكم **للقائد المناضل الرئيس حافظ الأسد** فاسبوع المباريات الانتاجية الذي يختتم بيوم العمل الوطني الطوعي يرمز الى تكامل القيمة المادية للانتاج مع القيمة المعنوية النضالية ويؤكد نضوج الوعي لدى طبقتنا العاملة وانطلاقها من نظرة شمولية تجمع عناصر الواقع المادية والمعنوية الطبقية والوطنية في تصور متكامل.

وهذا العمل الوطني الطوعي ايها الاخوة العمال تعبير اصيل عن دوركم الكبير في نهضة سورية المعاصرة وتأكيد على التزامكم الفكري والعملي بنهج التصحيح.

ان لدوركم هذا تاريخا وتقاليدا فلقد شاركتم ايها الاخوة العمال في كل معارك الوطن وحملتم السلاح دفاعا عنه وكنتم دائما جنود الثورة البواسل ومن بين صفوفكم سقط الشهداء وفي نضالكم الوطني هذا لم تنسوا ابدا معركة البناء التي هي من اهم المعارك فكانت جهودكم الخيرة في زيادة الانتاج وتحسينه الى جانب جهود اخوانكم الفلاحين وقطاعات الشعب الاخرى قاعدة نهوض الوطن ورفعة بنائه.

ان حركة التصحيح ايها الاخوة لم تأت من فراغ وانما جاءت نتاجا لمرحلة من التراكم النضالي وصلت فيها المسيرة الى نقطة انعطاف حاسم فكان لابد من الاستجابة لمتطلبات النسق التاريخي والقيام بفعل مركز وهادف يعيد الثورة الى مسارها ويضع الاشياء في مكانها الصحيح.

هذه المسيرة النضالية المتصاعدة شارك فيها ابناء شعبنا بكل فئاته وكانت الطبقة العاملة في مقدمة الصفوف ومن اوائل التنظيمات الشعبية التي رفدت

الحزب والثورة بالمناضلين واسهمت عبر نضالها الدؤوب في تعزيز مسيرة التقدم والبناء.

ان الحركة التصحيحية في موضعها التاريخي تمثل نقلة نوعية في السياق النضالي العربي المعاصر وجاءت نتاجا لنضال حزب البعث العربي الاشتراكي ونضال جماهيرنا بكل قواها وقطاعاتها من عمال وفلاحين ونساء وشبيبة وطلاب ومثقفين ثوريين وجنود وفعاليات اخرى مختلفة.

ولان الحركة تعبير عن نضال الجماهير الملموس بكل تنظيماتها وقطاعاتها وفعالياتها كان من الطبيعي ان يستند التحول الكبير الحاصل في سورية في قاعدته وفي مجمل بنائه الفوقي الى القرار المباشر والى الفعل المباشر للجماهير لم يقتصر اهتمام نهج التصحيح على البحث في اوضاع الجماهير وموقعها في البنية الاجتماعية وانما كان المهم اعطاء هذه الجماهير دورها وتسليمها مفاتيح شؤونها وتمكينها من اتخاذ القرارات المناسبة لحل قضاياها وايجاد الآليات التي تمكنها من المشاركة المباشرة والفاعلة في عملية اتخاذ القرار في المجتمع والدولة بشكل عام وكان تنظيمكم النقابي اول من ارسى هذه التقاليد وطورها.

هذا هو نهج التصحيح.. النهج الذي لم يكتف بتشخيص الاوضاع وانما حرص على خلق الادوار فتكاملت في التصور المنهجي والعملي حركة القطاعات الشعبية وانسجمت وتضافرت جهود هذه القطاعات ناسجة شبكة متينة من الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي خلف قيادة شجاعة وحكيمة.. قيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد.

ايها الرفاق..

ايها الاخوة العمال ...

استطاع نهج التصحيح ايجاد الروابط الجامعة بين القواعد الاساسية للعمل الهادف...

استطاع **اولا** ربط المرجعية الفكرية بالممارسة الحسية وقى بذلك الفكر من ان يتحول الى مثل خيالية والممارسة من ان تتحول الى تجريبية اعتباطية.

واستطاع **ثانيا** تحويل الارادة الانسانية الى عمل محدد فانقذ بذلك الارادة من ان تبقى حبيسة الرغبة وانقذ العمل من ان يصبح جهدا ضائعا بلا توجيه.

واستطاع **ثالثا** ربط الخاص بالعام وتنسيق حركة الفرد والجماعة فحقق بذلك الانسجام والتكامل بين الدور الاجتماعي المطلبي الضيق والدور الوطني

والقومي العام واضحى المطلب في التصحيح لحنا ينسجم مع غيره من الالحان في الاغنية الوطنية الشاملة.

ونضالكم ايها الاخوة العمال يؤكد هذه الحقائق ومسؤولياتكم ومهامكم واهتماماتكم التي تخص طبقتكم المناضلة تنسجم تماما مع اهتمامات القطاعات الاخرى من جهة ومع الاهتمامات الوطنية والقومية لقطرنا وامتنا العربية بشكل عام من جهة اخرى.

لقد اكد نهج التصحيح هذا الخيط الدقيق الجامع فكان ذلك الخيط اساس نسيج الوحدة الوطنية المتينة التي يمكن ان نخيط منها ثوب العافية وثوب مواجهة كل التحديات وتخطي كل العقبات.

وقد قطفنا اولى ثمرات نهج التصحيح في حرب تشرين التحريرية حيث خضناها جبهة واحدة متراصة فحققنا الانتصار الذي عبر عن حقيقة الانسان العربي واصبحنا في موقع متقدم على طريق النضال من اجل تحرير ارضنا المحتلة واستعادة الحقوق العربية المغتصبة.

ايها الرفاق..

ايها الاخوة العمال..

على اساس هذه الوحدة الوطنية وبفضل الاستقرار السياسي والامني والجهود المكثفة للطبقة العاملة ولسائر القوى المنتجة واجهنا تحدي التنمية.

وانطلقت الثورة في عهد التصحيح تبني وتبني في كل اركان الحياة ومجالات الواقع انطلاقا من بناء الانسان وتوجها نحو مجالات الزراعة والصناعة والنفط والغاز واستثمار الثروات وطنيا وبناء شبكة من الهياكل الارتكازية الخدمية والانتاجية الواسعة.

وظهرت في فترة قصيرة نسبيا صروح شامخة ترسم لنا معالم طريق المستقبل وتضع قواعده واسسه ان ماتم بناؤه خلال السنوات الماضية من عمر التصحيح يعتبر معجزة في كل المقاييس.

ولم يكن هذا البناء ممكنا لولا اعتماده على نهج التصحيح المستند الى فكر الحزب وابداع الرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد.

لقد تصاعدت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية باستمرار وشكلت سياسة الاعتماد على الذات واتباع قاعدة التعددية الاقتصادية اطارا

مناسبا للاستفادة من مختلف القدرات البشرية والطاقات المادية المتاحة في هذه العملية وفي تعزيز مكانة الاقتصاد السوري وتمتين قواعده.

لقد قطعنا اشواطا واسعة على طريق التنمية الشاملة لكن تحدي التنمية لايزال قائما لانه يتلازم مع طبيعة الحياة ومادامت هناك حياة فسيبقى هذا التحدي قائما وتمتلك سورية اليوم مخزونا معرفيا وعمليا كبيرا يسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة مايطرحه الحاضر والمستقبل من هموم تنموية ومن مسؤوليات ومهام على طريق البناء والتقدم.

ولعبت الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي الاتحاد العام لنقابات العمال ومازالت تلعب دورا اساسيا في معركتنا المستمرة من اجل مستقبل افضل في ظل مجتمع يحقق العدالة والرفاه والازدهار لكل ابناء شعبنا وان التاريخ النضالي للعمال ولتنظيمهم النقابي يؤكد الالتزام الكامل بهذه الهموم الوطنية التي هي في الوقت نفسه هموم كل فرد من ابناء الشعب وكل قطاع من قطاعاته وهذا الالتزام يعتبر ركنا اساسيا من اركان حركة المجتمع الى الامام بسرعة وثبات.

هذا الدور يرتكز في مرجعيته الفكرية وجذوره النضالية الى ذاك الارث الثقافي والنضالي الكبير الذي امتازت به امتنا العربية طيلة عصور التاريخ والى تلك المنظومة الفكرية التي وضعها حزب البعث العربي الاشتراكي والتي دخلت في صلب بنية الوعي العربي القومي المعاصر.

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر..

ايها الاخوة العمال..

ياجماهير شعبنا المكافح..

تمر الذكرى السنوية للتصحيح المجيد التي ينعقد خلالها مؤتمركم هذا وسط احداث وتطورات تؤكد في مجملها الحقائق التي طالما عرفناها واختبرناها في تجربتنا النضالية الطويلة.

اول هذه الحقائق ان القوى التي انجبلت على العدوان واعتادت عليه من الصعب ان تتخلى عن طبيعتها وتجنح للسلام الا اذا وجدت امامها مايفرض عليها مثل هذا الجنوح.

وثاني هذه الحقائق ان تضامن العرب ووحدة فعلهم وتوجههم الصادق والحاسم نحو التواصل والتعاون والتنسيق وحماية المصلحة القومية العليا هو

اهم سلاح في يد العرب يواجهون به التحديات الناجمة عن العدوان الاسرائيلي وعن مشاريع الهيمنة التي تطرح بهدف الغاء الشخصية العربية والسيطرة على مقدراتهم وثرواتهم

وهو السلاح الحاسم الذي يواجه به العرب ايضا تحديات التنمية القومية الشاملة ويضعون به اقدمهم على طريق الوحدة العربية الكبرى التي هي الهدف النهائي لكل نضال عربي صادق.

والتعاون العربي المتعدد الجوانب هو كذلك السبيل الوحيد كي يرتقي العرب الى منطق العصر ويستعيدون مكانتهم بين الامم الكبرى ويجددون دورهم الحضاري الفاعل.

واولى الخطوات العملية لهذا التعاون والتكامل الشامل التوجه نحو السوق العربية المشتركة والتاكيد على التمسك بالثقافة والقيم العربية وغرسها في نفوس الاجيال الصاعدة والدفاع عنها من الاختراق الثقافي والاعلامي الذي تقوم به القوى المعادية لامتنا وتراثها الحضاري والذي هدفه طمس معالم الشخصية العربية والغاء الهوية العربية المميزة.

ان النهضة العربية المعاصرة ومواجهة مجموعة التحديات المذكورة تتطلب جهودا شعبية ورسمية عربية منسجمة ومتكاملة وفي اطار هذه الجهود تلعب الطبقة العاملة العربية دورا اساسيا وبخاصة انها تمثل الكم والكيف فهي قوة عددية ضخمة وهي في الوقت نفسه في طليعة القوى الجماهيرية تنظيما وجاهزية ووعيا.

ايها الرفاق..

ايها الاخوة..

لقد اكدت سورية اكثر من مرة على لسان **قائدها الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد** واكد العرب معها ان السلام خيار استراتيجي انه السلام العادل والشامل المبني على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السلام.. السلام الذي ينهي العدوان والاحتلال ويعيد الارض والحقوق لاصحابها الشرعيين ويوطد مناخ التقدم والازدهار والامن لجميع شعوب ودول المنطقة.

ولكن حكومة نتانياهو اغلقت كل الابواب والنوافذ في وجه السلام العادل

والشامل ووصلت هذه الحكومة في ممارساتها وتصرفاتها ومواقفها حدا خطيرا بات يهدد المنطقة باسرها ويؤكد تمسكها الفكري والعملي بالعنصرية والارهابية والتوسعية والعدوانية.

وهي في سياساتها هذه تستهتر بكل المواثيق والاعراف والاتفاقات والتعهدات كما تستهتر بارادة المجتمع الدولي وبامن المنطقة والعالم بل انها لاتولي اي اعتبار للراعي الاميركي الذي قدم ولايزال يقدم لاسرائيل كل انواع الدعم السياسي والمادي والعسكري وبما يضمن تفوقها على كل الدول العربية مجتمعة.

وتصر اسرائيل على رفضها لاسس السلام ومرجعيته التي انطلق منها في مدريد وعدم احترامها لما توصلت اليه الاطراف مع الحكومة السابقة كما تصر على تعزيز ترسانتها العسكرية تدعمها بذلك الولايات المتحدة دعما مباشرا وتصر كذلك على الاحتفاظ بترسانتها النووية وتطوير هذه الترسانة ورفض التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي ومناهضة المشروع العربي باخلاء الشرق الاوسط بكامله من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى.

ولاتعبر سياسات اسرائيل الخطيرة هذه عن موقف عرضي او مؤقت وانما تاتي في اطار التصور الفكري العنصري الصهيوني المناهض للعرب وللانسانية كما تاتي في اطار نزعة العدوان والهيمنة الذي تشكل المرتكز للتحالف التركي الاسرائيلي ان هذا التحالف يهدد سورية والعرب وامن المنطقة بكاملها ويجسد احد اوجه المشاريع المعادية للعرب.

كما يشكل الغزو التركي لشمال العراق الذي يبرز المطامع التركية بالاراضي العربية خرقا للمواثيق الدولية وتهديدا مباشرا لوحدة العراق ولامن المنطقة.

كما ان تصعيد التوتر في الخليج هو ابتعاد عن الازمة التي تعانيها عملية السلام وستكون له نتائجه الخطيرة على الامن والاستقرار في المنطقة.

وفي السياق ذاته ياتي انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي الشرق اوسطي بمشاركة اسرائيل في الوقت الذي لاتزال تحتل فيه ارض العرب وتعمل على فرض الامرالواقع عليهم.

لقد ولد هذا المؤتمر ميتا وكان الاصرار على عقده خروجا عن القرارات العربية والارادة الشعبية ومكافاة مجانية غير مبررة لاسرائيل تساعدها على المضي في سياساتها العدوانية وتشجعها على الاستمرار في التنكر لاستحقاقات السلام العادل والشامل.

لقد سقط هذا المؤتمر قبل ان ينعقد وكان سقوطه نتيجة للتحرك العربي

المكثف وللضغوط الشعبية العربية الواسعة والمناهضة للتطبيع كما سقطت وتسقط جميع اوجه التعاون مع اسرائيل طالما اصرت على الاحتلال ومناهضة السلام.

ان مصير هذا المؤتمر يمثل فشلا ذريعا لتوجهات اسرائيل المعادية للسلام وهذا المصير يجب ان يكون حافزا و محرضا للعمل الشعبي والرسمي العربي في المرحلة المقبلة كما انه يجب ان تتخذ منه الادارة الاميركية اشارة واضحة الى ان دعم سياسة نتانياهو على كل علاتها غير مجد وغير مقبول عربيا وان مبادرتها السلمية تتطلب منها جهودا حثيثة وواضحة وملموسة في اطار اعادة التاكيد على مبادىء عملية السلام واسسها ومرجعيتها.

ان كل الاحداث والتطورات تؤكد ازدياد التذمر العالمي من سياسات ومواقف الحكومة الاسرائيلية الحالية والموقف الاوروبي ومواقف الدول الاخرى ذات التاثير كروسيا والصين وكذلك مواقف حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والقرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والجمعية العمومية للامم المتحدة يمثل خير دليل على مثل هذا التوجه. وهو مايعتبر عنصرا جديدا هاما في المعادلة الدولية تجاه قضايانا يسهم اذا ماعملنا جميعا على تطويره في تعزيز التفهم العالمي لحقيقة الصراع وفي تطوير الجهد العالمي من اجل اعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح بغية تحقيق اهدافها.

لكن الاساس يبقى في العمل العربي المشترك والتمسك العربي بالحقوق فلا احد يدافع عن حق تخلى عنه اصحابه ولا احد يعيد حقا تنازل عنه اهله.

ايها الرفاق..

ان قائد سورية المناضل العربي الكبير حافظ الأسد نبه وينبه باستمرار الى المخاطر الكبيرة التي تعترض طريق امتنا وسورية العربية لن تتراجع او تتخاذل او تفرط وهي اذ تؤكد تمسكها بالسلام العادل والشامل تبدي استعدادها في كل وقت لاستئناف مفاوضات السلام من النقطة التي وصلت اليها عند توقفها تؤكد ان ارض العرب مقدسة وان حقوق العرب مقدسة ولايمكن ان يجتمع الاحتلال والسلام معا ابدا وان السلام الحقيقي هو السلام العادل والشامل فقط وكل ماسواه مضيعة للوقت وانحدار نحو زيادة التوتر وتحقيق مباشر او غير مباشر للمطامع الاسرائيلية.

ايها الرفاق..

ايها الاخوة العمال..

اننا متفائلون في نظرتنا للمستقبل وحقائق الواقع والتاريخ تؤكد ان النصر في النهاية للامة التي تتمسك بحقوقها وتحفظ كرامتها.. اننا نستند في تفاؤلنا هذا الى تجربة نضالية غنية وقيادة حكيمة وشجاعة ووحدة وطنية راسخة ونستند في تفاؤلنا الى شعب مكافح مؤمن بقضاياه الوطنية والقومية.

وانتم ايها العمال جزء هام من هذا الشعب المكافح ومن الجماهير المناضلة ترفعون على كواهلكم قضية الوطن وتحركون بسواعدكم آلة التنمية والتقدم وترسمون بجهودكم مسارات الازدهار والتطور.

وانني في الختام اذكر ماقاله لكم الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد في رسالة التحية التي وجهها لكم بمناسبة بدء ولايته الدستورية الثالثة والاحتفال بذكرى تاسيس الحزب عام١٩٨٥ قال: ايها الاخوة العمال انتم فخر للوطن وانتم طليعة للشعب وانتم قوة رئيسية في نضالنا الوطني والقومي.

فتحية من القلب لكل عامل وعاملة في سائر انحاء قطرنا المناضل.

تحية الى كل عامل وعاملة في جميع ارجاء الوطن العربي.

تحية الى مؤتمركم الثالث والعشرين.

تحية الى الحركة التصحيحية في عيدها السابع والعشرين.

تحية الى حزبنا العظيم والى قواتنا المسلحة درع الوطن والى شهدائنا الابرار.

وكل التحية لقائد مسيرتنا وباني سورية المعاصرة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

السياسة الاقتصادية في ظل الحركة التصحيحية المجيدة

الرفيق :د. ناصر عبيد الناصر

« إن التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حاجة وطنية ملحة، ويجب أن تستمر بحركة متسارعة، ومتصاعدة».

من أقوال القائد المفكر حافظ الأسد

في وقت تعطلت فيه إرادة الحياة عن الحركة وبقيت تراوح في المكان والزمان، امسكت الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، بالروابط التي تصل عالم السياسة بعالم الاقتصاد، فحققت بنهجها العلمي والموضوعي اللحمة بينهما.

إن الاقتصاد يعد بحق المرتكز الاساسي للسياسة، فهو الذي يغني مضامينها ويحدد مسارها، وهذا لايعني بأن السياسة افراز أو انعكاس سلبي للاقتصاد، بل السياسة تلعب دوراً رئيساً في تحديد ملامح الحياة الاقتصادية وآفاق تطورها. فالمدخل السياسي الناجح يقف وراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تحققت في سياق سبعة وعشرين عاماً من عمر التصحيح المجيد، في حين النهج السياسي المتسرع تترتب عليه نتائج خاطئة، وأحياناً قد تكون مدمرة.

فالسياسة الاقتصادية الهادفة هي تلك التي ترصد الواقع وتستشرف آفاق المستقبل وتسترشد بالقوانين الاقتصادية دون أن تخل بآليتها، وتبحث في

علاقات الارتباط والسببية بين السياسة والاقتصاد فإن الاخير لابد وأن يترك بصماته على البناء الفوقي بمضامينه السياسية والعقائدية والحقوقية والاخلاقية، الامر الذي يعني بأن مناحي الحياة كافة تتحدد بالشروط الاقتصادية.

لقد حققت الحركة التصحيحية وبنجاح التوازنات المرغوبة والمطلوبة في المبادلات الصعبة سواء على مستوى الجوانب المادية والروحية، أم على مستوى الديمقراطية والمركزية أم على مستوى السياسة والاقتصاد. **وقد حذر القائد المعلم حافظ الأسد من مغبة الفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي،** ومثل هذا الفصل يوقع البلاد في مطبات كثيرة، وفي ممارسات خاطئة، نتيجة لرفع الشعارات المتطرفة والأهداف الخيالية، وقد عانى حزبنا من مثل هذه السياسة قبل قيام الحركة التصحيحية، والتي سرعان ما وضع لها حداً مهندس التصحيح، عندما نقل القطر من شعارات الممارسة إلى ممارسة الشعار، على قاعدة التمسك بفلسفة الثورة وثوابتها والتعامل بمرونة مع متغيرات العصر واستحقاقاته. فاقدم قائد التصحيح على تقويم الاعوجاج الذي اعترى مسار الثورة وصوب الاخطاء، وتبنى سياسة اقتصادية تلبي تطلعات الجماهير وطموحاتها في التحرر الاقتصادي والانعتاق السياسي.

لقد اضحت سياسة الاقتصاد السياسة الأهم التي تشترك في صنعها وتنفيذها الجماهير ممثلة بمنظماتها الشعبية ونقاباتها المهنية. فارتضت الحركة التصحيحية لنفسها نموذجاً تنموياً نابعاً من خصوصيتنا الوطنية والقومية، منفتحاً على التجارب الطليعية للدول المتقدمة، مستبعداً الطريق الراسمالي للتنمية لانه ينطوي على الاستغلال ويكرس ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، متجاوزاً النموذج الماركسي للتنمية الذي لايحقق التوازن بين الجوانب المادية والروحية وبين النواحي الديمقراطي والمركزية في حياة المجتمع، وحين رفضت الحركة التصحيحية هذا وذاك لم تدر ظهرها لكلا التجربتين لانه ليس كل شيء سيء في الراسمالية وليس كل شيء جيد في الاشتراكية، فحاولت أن تستفيد من مزايا كلا التجربتين في إطار خصوصيتنا الوطنية والقومية. فتبنت حركة التصحيح سياسة اقتصادية تستهدف تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستقلة من خلال ما يلي:

١ — اجراء مسح شامل للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية وتوظيفها في خدمة التنمية.

٢ — تطوير البنية الاقتصادية وتنويعها بما يخلص البلاد من سلبيات الاقتصاد وحيد الجانب وبما يحرر الاقتصاد من التبعية الأجنبية.

٣ — توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية من النواحي المادية والعلمية والتكنولوجية.

٤ — الربط العضوي بين متطلبات التنمية ومقتضيات تحرير الاراضي العربية المحتلة.

٥ — زيادة الانتاج كماً ونوعاً مع التركيز على عدالة توزيعه.

٦ — الانطلاق بعملية التنمية الاقتصادية من حيث انتهت الدول المتقدمة، عبر توظيف منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وتوطينها في مناحي الحياة كافة.

٧ — تحميل الدولة مسؤولية بناء القاعدة المادية — التقنية، وتحقيق الازدهار الاقتصادي وتأمين احتياجات المواطنين، وتوفير فرص العمل.

٨ — تبني صيغة التعددية الاقتصادية بوصفها احد أهم روافع التنمية الاقتصادية.

والمنطلقات التنموية أعلاه التي استقيناها من خطب ومقولات **الرفيق الأمين العام للحزب** ومن مقررات مؤتمرات الحزب وتوصياته لتشكل مجتمعة جوهر السياسة الاقتصادية للحركة التصحيحية، والتي انيطت بها مهمة تحقيق عملية العبور الكبير من التخلف والتبعية الى التقدم والتنمية المستقلة. **والتي شدد على ضرورة تحقيقها القائد الأسد في أكثر من مناسبة بقوله« لقد كان تأكيدنا في البناء الاقتصادي على مضاعفة الجهود في استثمار مواردنا البشرية والمادية، من أجل زيادة الانتاج وعدالة توزيعه، ومن أجل زيادة مجالات العمل، وتطوير البنية الاقتصادية، وتسريع وتيرة التنمية»[1] وحتى تحقق التنمية الأهداف المعلقة عليها في اسعاد الانسان وتحسين مستواه المعاشي، شدد السيد الرئيس حافظ الأسد على ضرورة الارتقاء بمستوى الاداء في مؤسساتنا الانتاجية والخدمية بقوله« إن التسابق مع الزمن في مسيرة التنمية يتطلب منا تقييماً مستمراً لأوضاع منشآتنا وتصحيحاً مستمراً لمسارها، كي تكون دائماً في خدمة أهدافنا القومية، وفي خدمة كل مواطن من جماهير شعبنا»[2]**

وعملاً بتوجيهات **القائد المعلم حافظ الأسد** لتسهر قيادة الحزب وسلطته

الرسمية على معالجة تحديات التنمية بمنظور شمولي وبحركة لاتعرف التوقف، وذلك من خلال الاستفادة من السنن العامة والتجارب المستقاة لدفع عجلة النمو الاقتصادي قدماً إلى الأمام، على قاعدة المبادىء العامة في قيادة الاقتصاد الوطني والتي توضعت في سياق سبعة وعشرين عاماً من عمر التصحيح وهي:

أ — مبدأ وحدة السياسة والاقتصاد.

ب — مبدأ الديمقراطية المركزية في قيادة الاقتصاد الوطني.

ج — مبدأ المنهجية في التخطيط الذي يؤمن المتوازنات في نمو فروع الاقتصاد الوطني.

د — مبدأ القيادة الجماعية في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية.

هـ — مبدأ اعداد الكوادر القيادية وتأهيلها وتوزيعها على مرافق الحياة الاقتصادية.

و — مبدأ حفز الانتاج وتشجيعه.

ز — مبدأ الرقابة الحزبية والشعبية والرسمية.

لقد طبقت هذه المبادىء الأساسية في قيادة الاقتصاد الوطني على نطاق واسع في ظل الحركة التصحيحية بالاعتماد على صيغ متقدمة من أساليب التأثير السياسي والفكري والايديولوجي، والتي أسهمت في تطوير الوعي الجماهيري، وفي حفز العاملين على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن إصدار الأوامر الادارية الصرفة، وبعيداً عن اللجوء إلى أساليب القسر والاكراه، بل عن طريق استخدام وسائل الاقناع والتربية السياسية التي كرست بين قواعد الحزب وجماهيره الروح النضالية والقدوة الحسنة، وضرب المثل الأعلى في محاكاة قيم ومثل **القائد المعلم حافظ الأسد.**

ومما لاشك فيه بأن سر النجاحات التي حققتها السياسة الاقتصادية يكمن في إقتناع قواعد الحزب وجماهيره بصوابها ومصداقيتها، والتفافها حول القيادة التاريخية **للسيد الرئيس حافظ الأسد**، والتي شكلت الضمانة الاكيدة لترجمة أهداف التنمية على أرض الواقع عملاً ملموساً، وانطلاقاً من اهتمام حزبنا بالتوعية السياسية والاقتصادية، فقد حرص عبر مؤسساته التربوية والتعليمية والاعلامية على تطوير الافق المعرفي والممارسة النضالية التي تحصن الجماهير من ضيق الافق والمحدودية، وتحول دون انحرافها عن الأهداف الكبرى التي

ينشدها حزبنا في الوحدة والحرية والاشتراكية

التعددية الاقتصادية:

إن التعددية ليست حدثاً طارئاً في حياتنا الاقتصادية، فقد تضمنتها أدبيات الحزب كافة، ولكن الحركة التصحيحية وضعتها في مسارها الصحيح، ومارستها عملياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، عندما وضعت صيغ قانونية وتشريعية توفر التكامل والتعايش بين القطاعات الثلاث (عام — خاص — مشترك) فالتعددية الاقتصادية بوصفها معادلاً موضوعياً للتعددية السياسية، وبوصفها إطاراً يجاور بين مزايا الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق ليست بالنظرية الاقتصادية الجديدة وهذا ما أوضحه الرفيق الأمين العام للحزب بقوله **« إنني لا أضع خطاً اقتصادياً جديداً، ولاتنظيماً اقتصادياً جديداً لأن القطاعات الاقتصادية هي نفسها، فالقطاع العام هو نفسه بمسؤولياته الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الخاص هو نفسه الذي يجب أن يمارس دوره الوطني في المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والقطاع المشترك نفسه الذي يؤدي دوراً وطنياً... »**(٣)

فالتعددية الاقتصادية كأحد أهم روافع السياسة الاقتصادية ليست نزعة تجريبية تحتمل الخطأ والصواب، وليست ردة فعل لما حصل في البلدان الاشتراكية سابقاً، وليست محاولة لتهميش القطاع العام أو محاولة للانخراط في منظومة الرأسمالية العالمية، ولم تأت التعددية بضغط من الخارج سواء من « صندوق النقد الدولي» أو من « البنك الدولي» وهذا ما نفاه السيد الرئيس **حافظ الأسد بقوله « إننا عندما نفعل شيئاً لانفعله لأن الآخرين يفعلونه، نحن نفعله، عندما نقتنع أنه يعبر عن ارادتنا وقناعاتنا ويفيد شعبنا... »** (٤).

وهكذا فإن التعددية الاقتصادية كما حدد ملامحها ومضامينها الرفيق الأمين العام للحزب تعد بحق ضرورة موضوعية تستجيب لحركة التاريخ وتمليها متطلبات التنمية، وهي صيغة عمل تعبر عن واقع اقتصادي جديد، وهذه الصيغة غير جامدة، بل تتطور تبعاً للتبدلات التي تطرأ على وزن وحجم أطراف التعددية الاقتصادية، ومدى مساهمتها في عملية التنمية، وتبقى التعددية خياراً وطنياً استراتيجياً لاتراجع عنه، كونها تعبر عن حرية القرار السياسي والاقتصادي

المستقل الذي يتخذ في ضوء مصالحنا الوطنية والقومية.

النتائج المترتبة على السياسة الاقتصادية:

يمكن رصد هذه النتائج من خلال مايلي:

أولاً: بلغ الناتج الاجتماعي الاجمالي نحو «٦٧٢٦٢٦» مليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ بالأسعار الجارية، ساهم القطاع العام بنسبة / ٤٣٪/، والقطاع الخاص بنسبة / ٥٧٪/، وبلغت مساهمة الصناعة فيه بنسبة /٢٧٪/، والزراعة بنسبة / ٣٢٪/، فضلاً عن مساهمة قطاع النقل والبناء والتشييد والتجارة.

ثانياً: وصل متوسط معدل نمو في السنوات الاخيرة / ٧,٤٪/، وهي من أعلى معدلات النمو في البلدان النامية وحتى في بعض الدول المتطورة، في حين بلغت معدلات النمو السنوي للسكان / ٣,٤٪/.

ثالثاً: بلغت قيمة الصادرات «٤٤٨٨٧» مليون ليرة سورية وقيمة الواردات نحو «٦٠٣٨٥» مليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ ووصل العجز في ميزان التجارة الخارجية إلى «١٥٩٨٠» مليون ليرة سورية، ويعود العجز إلى قصور الصادرات نوعاً ما بالإضافة إلى تشجيع الحكومة لاستيراد الأصول الرأسمالية اللازمة لبناء القاعدة المادية — التقنية.

رابعاً: أسهم قانون الاستثمار رقم / ١٠/ «لعام ١٩٩١»، من خلال ما وفره من تسهيلات وامتيازات للمستثمرين المحليين والعرب والاجانب في إقامة / ١٤٩٤/، مشروعاً وبكلفة تقديرية بلغت / ٣٦٧/، مليار ليرة سورية، توفر حوالي / ١٠٣١٧١/ «فرصة عمل وفقاً لمعطيات مكتب الاستثمار ومع ذلك فإن المشاريع المنفذة حتى نهاية عام /١٩٩٦/ «لم تشكل سوى جزء يسير من المشاريع المشملة والمرخصة، حيث شكلت المشاريع الزراعية والصناعية ما يقارب / ٤٠٪/، ولم يتنفذ منها سوى /٢٤,٨٪/، في حين كانت حصة قطاع النقل في التنفيذ تزيد عن /٢٥٪/، من المشاريع المشملة بالقانون.

خامساً: تكرست حقيقة مفادها أن التعاون والتكامل بين القطاعات الثلاث (عام— خاص — مشترك) السبيل الوحيد لانهاء التنافس المدمر بينها، وبدأ القطاع الخاص يدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة وأهمية وجود قطاع عام وقوي يتصدر عملية التنمية ويتولى تحصين الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية الشرسة، والتي لايقوى القطاع الخاص بمفرده على التصدي لها.

سادساً: شكلت سياسة التوظيف والاجور أحد المحاور الرئيسية للسياسة

الاقتصادية للحركة التصحيحية، والرامية إلى توفير وظائف دائمة للقوى العاملة، وبالتالي الحفاظ على مستويات المعيشة المناسبة للسكان. وفي سبيل الوصول إلى توظيف كامل للعمالة قامت الدولة بضمان التوظيف في دوائرها ومؤسساتها لكافة الخريجين من بعض الكليات الجامعية والمعاهد التقنية والمهنية، ووصلت العمالة في الإدارة الحكومية وفي القطاع العام نحو / ٥٠٠ / ألف شخص مثبتين بالإضافة إلى نحو / ٢٣٦ / ألف غير مثبتين، وهؤلاء يشكلون نحو / ١٨٪ /. من قوة العمل السورية. وتقدر نسبة البطالة بـ / ١٧٪ / من قوة العمل عام ١٩٩٦، وهي نسبة ضئيلة قياساً بالدول الأخرى.

سابعاً: استقرار سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للعملات القابلة للتحويل في السنوات الأخيرة، كذلك بذلت جهود من جانب الدولة لتوحيد أسعار الصرف وتخفيف القيود على موارد القطع الأجنبي من الصادرات. وإحدى النتائج المتوقعة لهذا الاجراء هي المساهمة في زيادة الاستثمارات ومعدل التشغيل.

ثامناً: الاعتماد على الذات في توفير مقومات الأمن الغذائي، وذلك من خلال ايلاء القطاع الزراعي الأهمية اللازمة في خطط التنمية، وعبر توجيه الاستثمارات إلى القطاع وتوفير مقومات نموه، حيث تم التوسع في رقعة الأراضي الزراعية في ظل التصحيح المجيد، فارتفعت مساحة الأراضي المزروعة من / ٢١٩١ / ألف هكتار عام ١٩٧٠، إلى / ٤٦٤٢ / ألف هكتار عام ١٩٩٦، كما تم تطوير شبكة الري وبناء السدود التي بلغ عددها / ١٤٦ / سداً ونتيجة لذلك ارتفعت مساحة الأراضي المروية من / ٤٥٠ / ألف هكتار عام ١٩٧٠، إلى / ١١٢٦ / ألف هكتار عام ١٩٩٦، مما أسهم في استقرار الانتاج الزراعي نسبياً.

فضلاً عن توفير مستلزماته من بذور محسنة وأسمدة ومواد مكافحة ومكننة وسلالات حيوانية عالية المردود، بالاضافة إلى تمويل المزارعين بالقروض التي بلغت نحو ١٥ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٦، وكان لتوجيهات الرفيق الأمين العام للحزب الاهتمام بهذا القطاع الحيوي عظيم الأثر في اكتفاء القطر ذاتياً من المواد الغذائية الرئيسية وتحقيق فائض منها للتصدير وقد بلغ انتاج القطر من القمح نحو / ٢٠٧٠ / طن ومن الشعير / ١٦٥٢ / طن ومن القطن / ٧٦٠ / ألف طن عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الخضار والفواكه وهي تفي باحتياجات الطلب المحلي وتم تحقيق فائض منها للتصدير، فضلاً عن تطوير الثروة الحيوانية التي تحظى بالاهتمام الكافي من جانب قيادة الحزب والدولة.

حيث وفرت لها القاعدة العلفية الكافية والرعاية الصحية المناسبة، ونتيجة لذلك تطور قطيع الماشية والذي بلغ تعداده نحو / ١٣ / مليون رأس والأبقار نحو / ٨١٠ / ألف رأس بالإضافة إلى انتاج كميات معقولة من مشتقات الحليب والأجبان واللحوم البيضاء والحمراء... الخ.

نحو آلية اقتصادية جديدة:

لقد كانت ومازالت قيادة الحزب وأمينه العام وفية لما قطعته على نفسها من وعود تلبي تطلعات الجماهير وطموحاتها والتي وجدت تعبيراً لها في بيان القيادة القطرية المؤقتة في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ والذي ورد فيه «إن القيادة القطرية المؤقتة إذ تتسلم مسؤولياتها التاريخية في قيادة هذه المرحلة ... ستعمل على تنفيذ مايلي «... متابعة وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية على ضوء ضرورة المعركة، وحاجات الشعب الأساسية...» وستعمل على «تعميق التحولات الاشتراكية والاستمرار ببناء القاعدة الاقتصادية المادية بما يخدم المعركة، ويحقق بناء المجتمع الاشتراكي الموحد».

وعلى هدى ما ورد في هذا البيان انطلقت قيادة الحزب وقواعده وجماهيره منذ سبعة وعشرين عاماً لترسيخ وتطوير أسس ومرتكزات التنمية الاقتصادية المستمرة والشاملة وبحركة متصاعدة لاتعرف التوقف وهذا ما بينه **القائد المفكر حافظ الأسد بقوله« نحن متفائلون لأن كل شيء في حزبنا يتحرك إلى الأمام بسرعة وثبات، والمصاعب صغيرة كانت أم كبيرة لن توقف حركة التاريخ وهي حركة الحياة»**(٥) وبهدف مواكبة حركة التاريخ وبهدف الاستجابة لمتغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها، شدد الرفيق الأمين العام للحزب على ضرورة تطوير الآلية الاقتصادية المعمول بها حاليا لترقى إلى مستوى الأهداف الكبرى التي ينشدها حزبنا بقوله **« في ضوء ما حققناه من انجازات في جميع مجالات الحياة بات من الملح التركيز على تحديث آلية العمل في أجهزة الدولة والقوانين والأنظمة التي تحكم هذه الآلية، يجب أن تكون الآلية الجديدة قادرة على زيادة انتاجية العمل ودقته، والاستفادة القصوى من الامكانات البشرية القائمة، وتطوير هذه الامكانات، ورفع كفاءتها، كما يجب الاستمرار في تحديث وسائل العمل»**(٦).

لقد عمدت سلطة الحزب إلى وضع اللوائح القانونية الناظمة لصيغة العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، بما يسهم في انهاء صراع «لمن الغلبة» في معركة البقاء والفناء ووفرت بذلك امكانات التكامل والتعايش بين القطاعات

الثلاث (عام — خاص — مشترك) فـأخذ كـل منهما يؤازر الأخـر ويسـانـده في معركة التنمية التـي تستوجب تكاتف فعاليات الاقتصاد الـوطني في جبهة واحدة، فالميدان الاقتصادي يتسـع للجميع. ولاتزال عمليـة تطويـر الألية الاقتصـادية مستمرة وإن كانت تسير بخطى بطيئة ومتواضعة. والجهود التي تبذل من جانب الحكومة لاتـزال مشتتة، مبعثرة، فاحيـانـاً تطال الجزء دون الكل، وأحيـانـاً أخرى تكتفي بمعالجة النتائج دون معالجة الأسباب، وأحيانـاً ثالثة تكتفي با لمسكنات في حل بعض القضـايا الاقتصادية المستعجلـة، في الوقت الذي تحتـاج فيه إلى حلول جذريـة بعيداً عن التردد والمماطلة والتسـويف، **ومن هـذا المنطلق شدد الـرفيق الأمين العام للحزب على أهمية تطويـر الألية الاقتصادية حين قال:« يجب أن تكشـف الآليـة الاقتصـادية الجديـدة المقصر والمهـمل، وأن تشجـع المجد والمنتـج، كما يجب أن تعزز الشعـور بـالمسـؤولية واحترام القـانـون»** (٧) وانطلاقاً من تـوجيهات الرفيق الأمين العام للحزب فإن الألية الاقتصـادية مطالبة بإنجاز ما يلي:

— وضـع صيغ متقدمـة لتوليف العلاقة بين القطاعـات الثلاث لتعمل في إيقاع واحد يخدم اهـداف التنمية ومـواهبها. بالاضـافة الى خلق أليـة جديـدة تسهم في اعادة توزيع العمالـة الفائضة على مجالات اكثر انتاجية، فضـلاً عن اعادة النظرة في طريقة توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في صالح ذوي الدخل المحدود.

— تـوجيه الاستثمارات المحليـة والعـربية والاجنبيـة تبعـاً لمتطلبات الخطـة العامة للدولة وتبعاً لأولويات التنمية .

— تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.

— تطوير انظمة الرقابة على الكفايـة الانتاجية من خلال التركيز على الاصـول الرأسمالية والـرأسمال المستثمر في النفقات الادارية، الطاقة الانتـاجية المخططة، الطاقة الانتاجية الفعلية.

— تطبيق منظـومة متكاملـة من الحوافز الماديـة والمعنويـة لزيادة الطـاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو.

—تمكين الادارات مـن ممـارسة صـلاحيـاتها التي نصت عليهـا القـوانين والأنظمة النـافذة والغاء مختلف اشكـال الوصاية والتـدخل غير المبرر في أعمالها، والسـعي لاصـدار القدرات التنفيـذيـة للمـرسـوم التشريعي رقـم / ٢٠ / لعـام ١٩٩٤، ووضعه موضع التنفيذ.

— العناية بـاعداد الكوادر الادارية ورفع سـوية برامج ومؤسسـات التأهيل

والتدريب وربطها بسوق العمل.. الخ»

وهكذا مـن سياق ماورد يظهـر لنا بان السياسـة الاقتصادية التـي انتهجتها الحركة التصـحيحية كانت وراء النقلة النوعية التي حققتها البلاد في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعيـة بفضل حكمة **القائد المعلم حـافظ الأسد** الذي تنبأ للقادم الجديـد منذ أكثر من ربع قـرن فحصن ثورة البعث وعززهـا بالاقدام على اصلاحات اقتصادية وادارية متانية ومتـدرجة في خطاها، كانت وراء استقرار السوق الداخلي، وكانت وراء السيطرة على التضخـم والبطالة وكانت وراء معدلات النمو المتسـارعة، ولانبـالغ إذا قلنـا بأن الحركـة التصحيحية وفـرت لنا قـاعدة اقتصاديـة متينة ستـوصلنا عـاجلاً أم أجـلاً إلى عصرنا الـذهبي، عصر المجتمع العربي الموحد وقد أبدى **الرفيق الأمين العام للحزب حـافظ الأسد ارتياحه لما حققه قطرنا من انجازات اقتصادية واجتماعية في مرحلة ليست بالطويلة في حسابـات الزمن حين قـال:« ما انجزنـاه منذ بدايـة الثورة يعد مفخـرة بكل المقاييـس، من حيـث وفرة الكـوادر العلمية والفنيـة ، والنمو الاقتصـادي، والرقي الاجتماعي، وارتفاع معدلات الانتـاج والخدمات وهذه الحقيقة ماثلة في كل جوانب الحياة.**

المصادر

١— بيان القيادة القطرية المؤقتة

٢— من كلمة السيد الرئيس حافظ الاسد في الذكرى الحادية عشرة لثورة الثامن من آذار عام ١٩٧١

٣— مـن خطاب السيد الرئيس حـافظ الاسـد في افتتاح الـدور التشريعي الخامس لمجلس الشعب ١١/٦/١٩٩٠

٤— نفس المصدر السابق

٥— من كلمة السيد الرئيس حافظ الاسد في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي الثاني عشر للحزب بتاريخ ٦/٨/١٩٧٥

٦— من كلمـة السيد الرئيس حـافظ الاسد امام مجلس الشعب بمناسبة اداثه القسم الدستوري بتـاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

٧— من كلمة القائد الاسد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لثورة الثامن من آذار ٨/٣/١٩٨٨

٨— المعطيات الاحصائية أخذت من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٧ — المكتب المركزي للاحصاء

الحركة التصحيحية المجيدة
/مكاسب وانجازات/

الرفيق : يعرب زليخة

كلما مر عام وتعاقبت الأحداث، سطعت حقيقة التصحيح، وتجذرت قيمه وأهدافه، وتأكدت ضرورته ومصداقيته، وارتبطت مبادئه بحركة الحياة وتطوراتها، فيتزاحم الشعب ملتفاً حول قائده، يتعزز إيمانه بالمبادىء وثقته بالمسيرة، وقدرته على العطاء والفداء، ويزداد يقيناً أن التصحيح المجيد هو حاجة الوطن، وحركة الحزب والشعب الى الحياة الكريمة والمستقبل المنشود.

هذا، ونتطرق هنا إلى ذكرى الحركة التصحيحية المجيدة في عامها السابع والعشرين، مستنيرين بقول هام للرفيق المناضل حافظ الأسد في هذا الصدد، حيث قال سيادته: «بقدر ما كانت الحركة التصحيحية تقويماً لأخطاء الماضي ومسيرة الثورة، كانت استجابة لأماني الشعب وآماله، واستلهاماً لرغباته، وتحققت في ظلها للجماهير إنجازات ومكاسب كبيرة على كل المستويات.»

الحركة التصحيحية وتصويب المسار:

إن حزبنا الذي جسد بمنطلقاته واستراتيجيته طموح جماهيرنا العربية الكادحة، كان يبتلى بعقليات قيادية مناورة وعاجزة عن التطور، تمثل كل رواسب الواقع المتخلف الذي تعيشه أمتنا مما يؤدي إلى كبح نضال قواعده وجماهيره.

الأمر الذي كان يخلق هوة كبيرة بين ما يصبو إليه مناضلو هذا الحزب وجماهير الشعب وبين ما يسمح بتحقيقه قصور وتسلط تلك العقليات القيادية المتعاقبة والمناورة مما سبب التناقض والشلل والانقسام في صفوف حركتنا الثورية الأصيلة. لذلك وفي هذا السياق كانت الحركة التصحيحية المباركة في عام /١٩٧٠/ **بقيادة الرفيق الأمين حافظ الأسد**، تصحيحاً للمسار والممارسات الخاطئة وقضاء على عقلية الإنعزال والمناورة، وعودة بالحزب إلى جماهيره، والجماهير إلى حزبها، فكانت انطلاقة ثورية بأفكار الحزب ومبادئه لترتسم في واقع الوطن وحياة الشعب، ويغدو البعث حزب الشعب وقائد نضاله، بل حزب الأمة العربية وحامل أهدافها ورسالتها. لقد قاد **الرفيق المناضل حافظ الأسد** النضال لحسم الصراع لصالح الحزب وفكره القومي الإشتراكي ضد العقلية اليمينية المناورة والمتسلطة. حيث أكد سيادته: «**إننا وقفنا في وجه الذين أرادوا أن يبعدوا الحزب، من الداخل، عن جماهيره، وقفنا في وجههم مرتين، مرة في الثالث والعشرين من شباط عام /١٩٦٦/ ومرة في السادس عشر من تشرين الثاني عام /١٩٧٠/ وخرج الحزب منتصراً في المرتين، وخرج حزباً جماهيرياً كما هو في حقيقته، وسيستمر الحزب يناضل مع الجماهير وبالجماهير ومن أجل الجماهير.» ومن هنا، فقد حدد الرفيق الأمين العام للحزب مهمة المناضل البعثي ومسؤوليته، والقيم الأخلاقية والنضالية التي ينبغي أن يتحلى بها، ودور الحزب ورسالته بقوله: «إن انتماءنا إلى حزب البعث العربي الإشتراكي، يكون صادقاً بمقدار قربنا من جماهير شعبنا، وبمقدار عملنا لمصلحة شعبنا. أما عندما نقصر أو نسيء كأفراد، فلا علاقة للحزب بهذا التقصير أو بتلك الإساءة، لأن حزبنا هو حزب الشعب، ولايمكن لحزب الشعب أن يسيء أو يقصر بحق الشعب أو أن يسمح بارتكاب الإساءة بحق الشعب.» لقد اقترن اسم المناضل حافظ الأسد بالثوابت والمبادىء، والثابت دائماً في سياساته وقراراته هو مصلحة الأمة والشعب، والموقف القومي هو السلاح الماضي في مواجهة ومنازلة الأعداء، والحلم الذي يشكل أفق نظرته إلى المستقبل هو الحلم العربي بالوحدة الشاملة لوطن عربي كبير مجزأ، يعود إلى أصله وحقيقة وجوده في التاريخ.**

وبهذا كله فقد استطاع أن يرتقي إلى الإحاطة الكلية بهموم الوطن والشعب، فبنى سورية الحديثة بناءً شاملاً متكاملاً مستمراً، وأرسى فيها دعائم الإستقرار

التربية القومية الإشتراكية. ونستطيع أن نرى هـذه الجدارة من خلال ما انجزته المنظمة ومن خلال ما نطمح إليه.

لقد تأسست منظمة طلائع البعث بقرار من القيادة القطرية في آب عام /١٩٧٤/ انطلاقاً من إيمان حزبنا العظيم بتنظيم يرعاه الحزب، كي يكون مدرسة تربوية عقائدية للأجيال الجديدة على فكر الحزب، وليكون تنظيم جموع أطفالنا في منظمة طلائع البعث أملاً باستمرار عطاء الثورة، وأملاً بديمومة البعث جيلاً بعد جيل. وهكذا ضمت منظمة طلائع البعث أطفال القطر في جميع المدارس حتى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، وقطعت شوطاً كبيراً في وضوح أهدافها من التنظيم، وتدارك ما في مرحلة الطفولة من مخاطر التشتت الفكري، وتوزع الولاء السياسي إلى ضمانة الاعتناق المبكر لعقيدة الحزب في بناء مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية. هذا، وقد استلهمت المنظمة فكرها ومضمونها العقائدي في تحقيق أهدافها وطموحاتها، من فكر الحزب ومقررات مؤتمراته القومية والقطرية حيث تشكل الدليل لسير المنظمة وبنائها التنظيمي.

٤ ـ الاتحاد الرياضي العام:

إن تطور الرياضة في سورية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقيام الحركة التصحيحية المجيدة عام /١٩٧٠/. حيث نشأت لأول مرة على الأرض السورية دولة تعتبر رعاية الشبية والرياضة من المرتكزات الأساسية لسياستها. فكان صدور المرسوم التشريعي رقم /٣٨/ لعام /١٩٧١/ انجازاً وطنياً في عهد التصحيح المجيد، تأسس بموجبه الاتحاد الرياضي العام كمنظمة شعبية رياضية هي إحدى منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي تعمل على هدي مقرراته وتوجيهاته. لقد كانت الرياضة السورية قبل التصحيح تعاني من الفوضى وقلة الرعاية والاهتمام، لكنها ومنذ قيام تنظيمها فقد توفر لها كل سبل الاحتضان للرياضيين، ورعاية شؤونهم وإنجاز خطط المنظمة وبرامجها وتحقيق عدد كبير من أهدافها التربوية والاسهام في عملية اعداد وبناء المواطن وتأهيله ورفع لياقته البدنية ليكون قادراً على تحمل المسؤولية الوطنية والقومية، وتمثيل بلاده تمثيلاً مشرفاً في البطولات العربية والقارية والدولية، ومن أجل ذلك فقد وفرت الحركة التصحيحية المجيدة للرياضيين سبل الارتقاء إلى البطولة وفي مقدمتها المنشآت الرياضية والحضارية في شتى أنحاء القطر، وسبل الممارسة والتدريب الرياضي

وفق طرق تدريبية علمية متطورة.

٥ ـ اتحاد الصحفيين:

يعتبر اتحاد الصحفيين من مواليد التصحيح، فقد تأسس هذا الاتحاد في الجمهورية العربية السورية بموجب المرسوم التشريعي الصادر في /٢٧/ تموز /١٩٧٤/. وقد باشر الاتحاد في عقد مؤتمراته وانتخاب هيئاته القيادية وهي:

١ـ **أعضاء المؤتمر العام:** وينتخبون انتخاباً مباشراً من الصحفيين في المؤسسات الإعلامية، حيث يمثل كل عشرة صحفيين ممثل واحد في المؤتمر العام.

٢ـ ينتخب المؤتمر من بين أعضائه ثلاثة وثلاثين عضواً يشكلون « **مجلس الاتحاد** » وله صلاحيات وواجبات حددها القانون.

٣ـ ينتخب مجلس الاتحاد « **المكتب التنفيذي** » وهو أعلى هيئة قيادية في الاتحاد ويتألف من أحد عشر عضواً، برئاسة رئيس الاتحاد / نقيب الصحفيين/ هذا ويمارس الاتحاد مهامه المهنية والسياسية وفق منطلقات حزب البعث العربي الاشتراكي، وتوجيهات الرفيق الأمين العام للحزب، وشعاره الحرية والمسؤولية، وله ميثاق شرف صحفي يلتزم من خلاله الصحفيون بأخلاقية المهنة وواجباتها وأهدافها ورسالتها. ويسترشد الصحفيون بقول الرفيق الأمين العام للحزب: « **لارقابة على الفكر سوى رقابة الضمير.... ونحن أقوياء بمقدار ما نمتلك من الحرية، وأحرار بمقدار ما نمتلك من القوة.**»

* العملية الإقتصادية والتنمية الشاملة في ظل التصحيح:

لقد كان لبناء الاقتصاد الوطني اهتمام كبير، لأن بناء القاعدة الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي وتأمين احتياجات المواطنين، وتوفير فرص العمل هي من المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق الدولة، وضمن هذا الفهم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية تتحملها الدولة، كما هي واجب وطني يجب أن يقوم به جميع المواطنين كل في حدود إمكاناته وقدراته.

لقد خطا الاقتصاد الوطني خلال الفترة الواقعة ما بين عام /١٩٧٠ـ ١٩٩٧/ خطوات متقدمة ومتطورة، على طريق تحقيق أهدافه في توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي، والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية ورفع المستوى المعاشي لجماهير الأمة. وقد شكلت مقررات المؤتمرات الحزبية المتعاقبة، وتوجيهات **الأمين العام للحزب الرفيق المناضل حافظ الاسد**، الأساس المتين الذي انطلقت منه خطط العمل، لبناء اقتصاد متين يعتمد على

الذات ويعزز الصمود الوطني والقومي لسورية في مواجهة التحديات والضغوط الاقتصادية والسياسية، واستيعاب آثار التطورات الاقتصادية العالمية ومنعكساتها، ومجابهة المخططات العدوانية التوسعية. وعلى أساس من التخطيط العلمي الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمنت تنفيذ عدد من الخطط الخمسية المتعاقبة الطموحة، تم التركيز خلالها على استثمار الموارد والثروات الطبيعية وإدارتها، واستخدام الطاقات البشرية المؤهلة علمياً وفنياً، مما أدى للوصول إلى نمو يواكب الاحتياجات المادية المتطورة والتزايد السكاني، ويحقق رفع مستوى الانتاج، والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني. هذا، وبعد سبع وعشرين عاماً من عمر التصحيح المجيد، ومسيرة التنمية الشاملة مستمرة متعاظمة، وحركة البناء متكاملة، ترسي أسس البناء والانجاز والازدهار والاستقرار وزيادة الانتاج وتنمية الموارد، على قاعدة التعددية الاقتصادية، ومسؤولية الشعب كله بكافة قطاعاته العام والخاص والمشترك، في الانتاج وبناء الوطن وتعزيز قدراته الذاتية وقاعدته الاقتصادية، وتوفير احتياجات المواطنين، وتوسيع وتطوير ميادين الخدمات، وتقوية الامكانات الدفاعية.

سبع وعشرون عاماً ومسيرة المبادىء والصمود تترسخ، وتمتد آثارها وثمارها إلى كل جوانب الحياة وميادينها، والصمود الشامل أساس النجاح والفلاح والنصر المبين في كل المعارك، معارك الحرب والسلام والبناء..

والقرار دائماً هو قرار الشعب وإرادته، قرار مصيره ومستقبله، ولامساومة على المبادىء، ولاتفريط بالثوابت والقيم.... والقضايا الوطنية والقومية أمانة تاريخية ومسؤولية مقدسة . هذا، وكما خاضت سورية معارك الحرب بشجاعة وإقدام، وإيمان راسخ بقدسية الارض والحقوق، فإنها تخوض معركة السلام بعزيمة وثبات لايتزعزع بمبادئنا وثوابتنا، وبحقنا في تحرير أرضنا كاملة غير منقوصة، واستعادة جميع حقوقنا.. **وإن شعبنا لعلى ثقة مطلقة أن الرفيق الأمين العام للحزب ، ربان المسيرة الظافرة، القائد المناضل حافظ الاسد، الذي أوقد شعلة الشهادة، وأرسى دعائم الصمود، وواجه العدوان وشتى أنواع الضغوط والحصارات، سوف يصنع فجر النصر زاهياً بالتحرير والكرامة.**

دراسات سياسية

امكانات تحقيق السلام الخيارات والوسائل

الرفيق: د. بادي شلغين

يواجه المجتمع العربي المعاصر العديد من المشاكل المعقدة، وفي مقدمتها مشكلة الصراع العربي الصهيوني، التي تعتبر أكثر تعقيداً، وتلقي بظلالها على مجمل مظاهر حياته وجوانبها المختلفة، وإزاء هذا الواقع فإنه لايمكن الفصل بين القضايا السياسية الكبرى والمسائل الأخرى المتعلقة بالمعيشة والدخل، والعمل والصحة، والتعليم والتنمية والأمن الاقتصادي والاجتماعي، وغير ذلك.

ومن هنا فإن أي مواطن عربي يشعر بانه محاصر بالاخطار والمصاعب الناجمة عن الصراع العربي الصهيوني، وتاثيراته، ومضاعفاته، الأمر الذي يتطلب اعادة النظر في كيفية التعامل مع هذا الصراع وأسلوب إدارته على الصعيدين العربي والدولي بهدف ايجاد البدائل والوسائل المناسبة والطرق الأكثر جدوى وفعالية في معالجته مادامت إمكانية تحقيق السلام العادل والشامل غير متوفرة في ظل النظام الدولي الجديد.

وللإجابة على معظم الاسئلة التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن سنتناول بالبحث والتحليل ثلاثة خيارات رئيسية:

أولاً — خيار الحرب:

في ظل التطورات الحاصلة على صعيد الصراع العربي — الصهيوني والسياسات الاسرائيلية المعادية للسلام يمكن طرح السؤال التالي:

إذا لم يكن السلام ممكناً بين العرب والاسرائيليين فهل الحرب تمثل البديل، أو الخيار الأنسب الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيقه؟؟؟

من الصعب التمييز بين الحروب من حيث عواقبها ونتائجها إلا أننا نستطيع التمييز بين الحروب تبعاً لطبيعتها وأسبابها، فثمة حروب عدوانية وأخرى غير عدوانية . وهذه الأخيرة يمكن أن ينظر إليها بوصفها أقوى الوسائل الضاغطة والمؤثرة من أجل تحقيق تسوية عادلة للنزاع بين دولتين أو قوتين متصارعتين، ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن وجهة النظر الامريكية تنحو في هذا المنحى إذ يعتقد الساسة الامريكيون أن الحروب تتيح إمكانات أفضل لايجاد تسويات جدية للنزاعات المزمنة والمستفحلة بين الدول،وطبقاً لذلك فإن ما أنجزه كيسنجر من اتفاقات على الجبهة المصرية — الاسرائيلية، بعد حرب تشرين إنما هو تعبير واضح عن هذا الاتجاه في السياسة الامريكية، إلا أن منطق التسويات الامريكي لايمكن أن يكون صحيحاً نظراً لافتقاره للحيادية والنزاهة وانحيازه الصريح لاسرائيل.

ومن هنا فإن إيجاد حل عادل للصراع العربي — الاسرائيلي ليس مرتبطاً بالنوايا الحسنة أو السيئة للولايات المتحدة الامريكية، بل بتوازن القوى والامكانات العسكرية والتقنية والاقتصادية والسياسية بين العرب واسرائيل . وبقدر ما يشكل هذا التوازن أساساً لتصعيد الصراع وسباق التسلح بقدر ما يوفر أقوى الضمانات لمنع أي تصادم استراتيجي لما قد يترتب على هذا التصادم من نتائج تدميرية مروعة بالنسبة لكافة الأطراف المتصارعة.

إن العرب مدركون تماماً لمخاطر الحرب وعواقبها الوخيمة ومجمعون على تجنبها بالرغم من تنافر مصالحهم وتناقض سياساتهم، إلا أنهم في الوقت نفسه لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا ما فرضت عليهم الحرب من قبل اسرائيل ولن يترددوا في الدفاع عن انفسهم وأرضهم التي تصر اسرائيل على الاستمرار في احتلالها والاحتفاظ بها حتى لو اضطرت الى استخدام الوسائل الحربية علماً بأن اسرائيل تدرك جيداً بأن أية حرب جديدة يمكن ان تشنها على العرب من شأنها ان توحد

صفوفهم وتعزز تلاحمهم، ومع ذلك فإن اسرائيل لاتتورع في أية لحظة عن اختيار اسوأ البدائل غير عابئة بما يبذل من مساعي ومبادرات من أجل تحقيق السلام وما يترتب على ذلك من إيجابيات بالنسبة لشعوب المنطقة كافة.

ومن هنا يمكن القول بأن الحرب قد تشكل حلاً للتناقض القائم بين العرب واسرائيل إلا ان الحل اذا لم يكن عادلاً فإن الحرب ستجدد لامحالة .

من خلال هذه الحسابات والنتائج المتناقضة نكتشف عقم السياسة الاسرائيلية . **ففي الوقت الذي تعتقد فيه اسرائيل بانها قادرة على كسب الحرب فإنها ليست قادرة على وضع نهاية لها، بدليل أن هذه الحرب قد اعلنت فعلاً منذ ان ظهرت فكرة تاسيس الدولة العبرية في فلسطين وبعد اقامة دولة اسرائيل حدثت عدة حروب، وحتى هذه اللحظة لاتزال الحرب مستمرة ضد اسرائيل عبر المقاومة وستستمر في المستقبل باشكال وصور مختلفة.**

لقد لعب العرب فيما مضى دور الفاتحين، وكان دافعهم الاساسي نشر رسالة إنسانية عالمية شاملة، وفي الوقت الذي اصبحوا فيه هدفاً لشتى اشكال الغزو الاستعماري والاستيطاني فإنهم لم يكونوا في أي يوم من الايام دعاة حرب أو عدوان بل كان هدفهم كما يقول الرئيس المناضل حافظ الأسد « دفع الشر والعدوان عن انفسهم» وحتى عندما خطط العرب لخوض حرب تشرين فقد كانت غايتهم الاساسية تحرير الاراضي العربية، التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧.

إن ما اشرنا إليه فيما تقدم إنما يتعلق بالحروب ذات الطابع العسكري اللوجستي ومن الاهمية بمكان أن نشير إلى السمة المميزة للصراع بين التكتلات الاقتصادية الدولية في عصرنا الراهن، والمتمثلة في **الشكل الاقتصادي للحروب.**

فاليابان (على سبيل المثال) هزمت عسكرياً في الحرب العالمية الثانية أمام الولايات المتحدة الامريكية، وفي مرحلة ما بعد الحرب اتجهت اليابان إلى بناء قاعدة اقتصادية تكنولوجية عملاقة مكنتها من أن تغزو بصناعاتها وتقنياتها المتطورة أسواق العالم كافة بما فيها أسواق الدول الغربية الأمر الذي يمكن تفسيره بأن اليابان تمارس ضد اعدائها حرباً من نوع آخر ومادام الغرب الصناعي بوجه عام لايستطيع أن يطرح في الاسواق الدولية سلعاً صناعية أكثر جودة وتقنية واقل كلفة من الصناعات اليابانية فذلك يعني بأن الغلبة في معترك

التنافس الاقتصادي ستكون لصالح اليابان، لذلك بدأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تسعى للحد من الهيمنة الاقتصادية اليابانية على الاسواق عبر اتفاقيات (الغات) و (منظمة التجارة الدولية). وظهرت ايضاً على ساحة الصراع الاقتصادي دول صناعية متقدمة هي الصين ودول النمور، وتعددت اقطاب هذا الصراع الشرس الذي تفرضه الطبيعة. الخاصة للنظام الدولي الجديد وازدادت حدته **إلا ان نتائجه لاتقررها المدافع او الطائرات او البوارج او الصواريخ او حتى القنابل الذرية بل (السوق) فالمنتصر في هذه الحرب هو من يستطيع أن يهيمن او يستحوذ على أسواق العالم تجارياً واقتصادياً وتقنياً.**

ومما تجدر الاشارة اليه أن زيارة عدد من الرؤساء الامريكيين سابقاً ولاحقاً لليابان بهدف استرضائها أو الضغط عليها، والخلافات الناشبة، بين الولايات المتحدة والصين بشأن نقل التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية والتهديد بالعقوبات الاقتصادية، كل ذلك يدل على أن عصراً جديداً من الحروب قد بدأ فعلاً **وهو عصر الحروب الاقتصادية.**

وضمن هذا الاطار نلحظ بأن السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة واسرائيل ودول الاتحاد الاوروبي تستهدف الحيلولة دون خلق تكتل اقتصادي عربي فعال وقادر على التأثير في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية والعمل على احتواء المنطقة العربية، في إطار السوق الشرق أوسطية والشراكة الاوروبية— المتوسطية وقد ترجمت هذه الخطط والسياسات الى خطوات عملية ومشروعات ومؤتمرات اقتصادية، تم عقد معظمها في دول عربية (مؤتمر الدار البيضاء، مؤتمر عمان، مؤتمر القاهرة، مؤتمر الدوحة) ويسعى الغرب بوجه عام واسرائيل بوجه خاص إلى تحقيق النصر على الجبهة الاقتصادية من خلال السيطرة الكاملة على أسواق واقتصاديات وثروات وموارد الوطن العربي.

لقد حاول شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق من خلال مشروعه الشرق اوسطي قلب مقولة (الارض مقابل السلام) إلى مقولة أخرى هي (التطبيع الكامل مع العرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً والهيمنة على الاقتصاديات العربية مقابل السلام مع اسرائيل).

إن بيريز حسب نظريته الشرق أوسطية يضحي بالقليل ويستبدل احتلال

الارض، باحتلال الاقتصاد والثقافة والمجتمع في حين أن نتنياهو يصر على الاحتفاظ بهذا القليل أي (الضفة والقطاع والقدس والجولان وجنوب لبنان) ولايريد أن يتنازل عن أي شيء مقابل السلام مع العرب حتى لو كان الكثير الذي تطلع بيريز إلى تحقيقه.

ثانياً— خيار الاستسلام:

إن الاستسلام جوهره واحد لايتجزأ، بالرغم من تعدد مظاهره، ففي بعض الحالات يكون **الاستسلام تعبيراً عن سلام غير منصف** يملي شروطه المنتصرون في الحرب بموجب معاهدات واتفاقات مكتوبة، وفي حالات أخرى قد يضطر الطرف الاضعف **للاستسلام غير المشروط** أو حتى الاندماج القسري بالغزاة على غرار ما حدث لشعب (داتشا القديم) (الروماني حالياً) عندما تعرض لاجتياح جحافل الامبراطورية الرومانية في فترة قوتها وانتشارها عالمياً ففقد هويته الاصلية، ونشأت على انقاضه جماعة قومية جديدة ذات مواصفات عرقية مختلفة.

وثمة خيار آخر يقتضي التذرع بالصبر (والانتظار) الى ان تحين الفرصة المواتية للتحرك والانقضاض على الخصم الذي يمثل الطرف الاقوى. **وعموماً فإن لعبة (الانتظار) قد تكون مجدية فيما لو اقترنت باعادة بناء القوة الذاتية للطرف الاضعف في معادلة الصراع، دون أن يترك الأمر للصدف كي تلعب دورها في إضعاف قوة العدو، والتركيز على المعرفة الدقيقة لقدرات العدو والعمل على إضعافه بكل الوسائل الممكنة والحرص على بلوغ المستوى المطلوب للمجابهة وتحقيق النصر.**

وثمة طراز آخر من الاستسلام، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم، (الاستسلام المبطن) حيث يختبيء ممثلوا هذا الاتجاه الاستسلامي خلف شعارات السلام، ويبالغون في وصف قوة العدو ويعلنون دون تحفظ استعدادهم لقبول السلام بثمن أو دون ثمن حتى لو اقتضى ذلك استمرار الاحتلال، وعلى الاغلب فإن الهدف الاساسي لهؤلاء هو الخروج من المأزق السياسي الذي صنعوه بانفسهم ولاسباب عديدة أهمها: تغليب المصالح الذاتية على المصالح القومية والوطنية، والتخاذل والتهرب من تبعات المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه شعوبهم وأوطانهم.

وعموماً فإن الاستسلام بجميع مظاهره وصيغه وأساليب تسويقه

الاعلامي لايمكن أن يكتسب معنى السلام الحقيقي أو ياتي بالبديل المناسب.

إن جميع الاتجاهات الاستسلامية الآنفة الذكر قد تجد ما يماثلها على الساحة السياسية العربية باستثناء الاتجاه الذي تتبناه سورية والمعروف بالتزامه المبدئي الثابت بالخط الوطني والقومي التحرري، والرافض للاستسلام أو التفريط بالارض والحقوق، والباحث دوما عن البدائل والخيارات الاكثر توافقا مع مصالح الشعب والامة، وفي ظل ظروف تعمد فيها اسرائيل الى تصعيد الصراع في المنطقة ودق طبول الحرب، ورفض دعوات السلام حتى لو كانت الجهة الداعية هي الولايات المتحدة الامريكية، والتي تكتفي عادة بالاعلان عن أسفها أو غضبها تجاه النهج الاسرائيلي على الصعيد الاعلامي فقط دون ان تبادر الى اتخاذ أية إجراءات عقابية بحقها كتلك الاجراءات التي اتخذتها مثلاً بحق ليبيا وايران والعراق والسودان وكوبا ولاسباب لاتتعلق بتحدي هذه الدول للقوانين الدولية، بل لتمسكها بحقها الشرعي في امتلاك قرارها الوطني وممارسة سيادتها الكاملة على مقدراتها.

ثالثا — خيار المقاومة:

إن المقاومة ضد أي محتل أجنبي، إنما هي حرب من نوع معين، إلا انها ليست حرباً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل تمثل بديلاً للحرب بمفهومها الكلاسيكي، بقدر ما هي بديل للسلام في حال عدم توفر امكانات تحقيقه بالوسائل الدبلوماسية وبالتالي **يمكن تعريف المقاومة بانها حق مشروع لأي شعب في الدفاع عن نفسه واسلوب فعال في الذود عن الارض والكرامة الوطنية.**

وثمة امثلة من التاريخ تتعلق بالمقاومة نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

ففي مطلع القرن التاسع عشر قام نابليون بونابرت بغزو معظم الدول الاوروبية وأخضع معظمها لنفوذه وسيطرته المباشرة، وكذلك احتل اسبانيا مستغلاً فساد النظام الملكي فيها وتردي أوضاع شعبها وكراهيته لحكامه إلا أنه خلافاً لتقديرات نابليون فإن الشعب الاسباني لم يتعاطف معه بالرغم مما قام به من اصلاحات واسعة في اسبانيا وهب لمقاومة الاحتلال الفرنسي لبلاده في حين فر الملك الاسباني واسرته الى البرازيل ومما عزز دور المقاومة هو تمسك الاسبان الشديد بدينهم وقد لعب رجال الدين دوراً هاماً في تحريض الشعب الاسباني على

المقاومة بمساعدة إنكلترا التي كانت تزودها بالسلاح والتي كانت انذاك تمثل العدو اللدود لفرنسا.

وفشل نابليون وشقيقه الذي عينه ملكاً على مدريد في القضاء على المقاومة، أو الحد من نشاطها المتزايد حيث كانت تغير على الوحدات العسكرية الفرنسية بين الحين والآخر وبشكل مباغت وتقتل جنودها أو تقطع خطوط مواصلاتها وتمنع وصول الإمدادات والعتاد والمؤن اليها واتسع نطاق المقاومة الاسبانية، وذاعت شهرتها في سائر أنحاء القارة الاوروبية، وأسهمت في أنهاض شعوبها لمقاومة الاستعمار الفرنسي والتخلص من نيره.

وثمة أمثلة أخرى عن المقاومة في بلدان آسيوية وافريقية، فخلال النصف الاول من هذا القرن حققت المقاومة الشعبية الصينية انتصارات حاسمة على الغزاة الاوروبيين والامريكيين واليابانيين، وكذلك برهنت المقاومة الفيتنامية على امكانية انتصار شعب صغير مسالم على دولة عظمى كالولايات المتحدة الامريكية.

وضمن هذا السياق فإنه من الطبيعي أن نتذكر المقاومة الوطنية الجزائرية التي تمكنت بعد نضال طويل وتضحيات كبيرة من تصفية الاستعمار الاستيطاني الفرنسي الذي استمر لفترة من الزمن تزيد عن مئة وثلاثين عاماً.

إن التاريخ يعيد نفسه فعلاً فهذه النماذج من المقاومة الشعبية تجد تعبيرها الحي في الاعمال البطولية للمقاومة في جنوب لبنان والاراضي الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وبالتالي فإن المقاومة في الاراضي العربية المحتلة لايمكن اعتبارها ارهاباً كما تدعي اسرائيل بل رداً على ارهاب الدولة المتمثل في احتلال اسرائيل للاراضي العربية واعتداءاتها المتكررة على سكانها واتباعها اسلوب الاغتيال السياسي ضد رموز قيادية فلسطينية من خلال عمليات ارهابية سبق أن قام بها الموساد في لبنان وتونس والضفة وغزة، ومؤخراً حاولت عناصر الموساد اغتيال **(خالد مشعل)** رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الاردن مستخدمة جوازات سفر كندية، ونظراً لما ترتب على هذا العمل الارهابي الرسمي الذي ارتكبته اسرائيل من منعكسات على كافة الصعد العربية والاسرائيلية والدولية، فقد طالبت اوساط اسرائيلية وامريكية باستقالة رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو ومع ذلك فإن هذه الاوساط لاتولي هذا الحادث أو غيره من الحوادث المماثلة اهمية كبيرة إلا انها مضطرة لتوجيه اللوم الى نتنياهو

شخصياً لأن هذا العمل الإرهابي الذي تم بتوجيه مباشر منه يشكل إدانة لإسرائيل بوصفه رئيساً لحكومتها ويضعف بالتالي فعالية الدعاية الصهيونية التي تسعى الى إلصاق تهمة الارهاب بالمقاومة بهدف تشويه سمعتها في المحافل الدولية، ومحاصرتها ووضعها في قفص الاتهام، وإدانتها أمام الرأي العام العالمي وبالتالي إظهار اسرائيل لا كدولة ارهابية بل كضحية للإرهاب.

إن الولايات المتحدة تدرك بإن نشاط المقاومة يشكل عاملاً مؤثراً في دفع العملية السلمية بدليل أن الولايات المتحدة لاتكثر من الحديث عن السلام أو توفد مبعوثيها الى المنطقة إلا بعد كل عملية نوعية تقوم بها المقاومة بقصد إحياء العملية السلمية التي يعمل نتنياهو ومتطرفو الليكود على وأدها بعناد واصرار.

لقد اتبعت حكومة بيريز السابقة سياسة الاستفراد بالدول العربية وفق خطة للسير بالعملية السلمية على غرار نهج أوسلو ووادي عربة، وفي الوقت نفسه كانت مستعدة في أية لحظة. لتحريك الجيش الاسرائيلي للقيام بعمليات عسكرية استراتيجية بقصد تدمر البنية الاساسية للمقاومة واضعاف الدور السوري في لبنان في حين ان نتنياهو يرفض السلام من حيث المبدأ ولايقيم وزناً لاتفاقات أوسلو ووادي عربة ويعمد الى تحريك **(الجرافات)** بدلاً من **(القوات)** بهدف توسيع قاعدة الاستيطان في القدس والاراضي العربية المحتلة وهو يعلم ان اسرائيل قد نشأت اساساً كدولة استيطانية. وبأن هدفها الاساسي هو الاستيطان وهو يقوم بتحقيق هذا الهدف دون ان يضطر للقيام بعمليات عسكرية كبيرة كما فعل سلفه بيريز.

ان نتنياهو وشارون قد قاما بالاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية. ففي الفترة الاخيرة فقط سيطرت اسرائيل على اكثر من /١٢٠٠/ هكتاراً في المنطقة الواقعة بين مستوطنة (معاليم أدوميم) وبين القدس التي تبعد عنها حوالي ثماني كيلو مترات وذلك بهدف اقامة مستوطنة جديدة أكبر من مستوطنة **(جبل أبو غنيم)** بست مرات وفصل شمال الضفة عن جنوبها، وقد بدأت اسرائيل العمل في المستوطنة المذكورة، وذكرت مؤسسة (بتسليم) الاسرائيلية التابعة لمنظمة حقوق الانسان الدولية بان السلطات الاسرائيلية قد هدمت خلال عام ١٩٩٧ اكثر من /١١٢/ منزلاً فلسطينياً، وكذلك قامت بعمليات هدم مماثلة واعتقال لمواطنين فلسطينيين عشية بدء المفاوضات الفلسطينية

الاسرائيلية في واشنطن بقصد سد جميع السبل في وجه العملية السلمية.

ومن هنا يتضح بان البديل الوحيد للسلام وفق منطق السياسة الاسرائيلية هو تخريب عملية السلام، ونسف كل المرجعيات والاتفاقات وما تم التوصل اليه في المفاوضات التي جرت مع الحكومة الاسرائيلية السابقة.

إن نتنياهو بالرغم من أنه اتبع نهجاً خاصاً في السياسة المعادية للعرب والسلام وابرز سماتها التطرف والعنصرية والغطرسة والعشوائية، إلا انه في الوقت نفسه حذا حذو الحكومات الاسرائيلية السابقة فيما يتعلق باسلوب الاستفراد وتجزئة العملية السلمية، وبما يحقق مكاسب اكثر لاسرائيل، وكان شعار (لبنان أولاً) الذي سبق أن طرحه نتنياهو يعتبر تجسيداً لهذا النهج وذلك **بقصد تحقيق هدفين رئيسيين:**

١ — وقف عمليات المقاومة اللبنانية التي تستنزف اسرائيل وتفقدها الأمن وتجعلها في حالة حرب واستنفار دائمين.

٢ — فصل المسارين السوري واللبناني والانسحاب المتزامن للقوات الاسرائيلية والسورية من لبنان.

إذن فإن نتنياهو يأمل بتحقيق تسويات جزئية مشروطة مستفيداً بذلك من تجربة الانسحاب من غزة، فقبل (أوسلو) كانت اسرائيل على وشك الانسحاب من غزة دون شروط إلا ان الصفقة التي عقدتها الحكومة الاسرائيلية السابقة مع عرفات، والتي تمخضت عن مشروع (غزة أريحا) حالت دون ذلك لكن نتنياهو اصطدم بتماسك الجبهتين السورية — اللبنانية، وبرفض الحكومة اللبنانية لمشروع (لبنان أولاً) وتصاعد عمليات المقاومة في الجنوب.

واتضح لاسرائيل بانه مادام الانسحاب المشروط من جنوب لبنان غير ممكن إذن لاسبيل الى وقف المقاومة إلا بالإنسحاب الكامل غير المشروط ورغم نمو هذا الاتجاه في اسرائيل، فإن نتنياهو مازال يمارس لعبة العض المتبادل على الاصابع للحصول على نتائج افضل، وما يقلق اسرائيل ويخيفها فعلاً ان لا يؤدي انسحابها من جنوب لبنان الى وقف المقاومة إلا ان اسرائيل تعلل نفسها بان ذلك لو حدث فعلاً فإنها لن تتورع عن شن هجوم شامل على لبنان كما فعلت خلال عامي ١٩٨٢ — ١٩٩٦ وربما تفكر باستخدام اسلحة استراتيجية معينة إلا انها **تخشى في الوقت ذاته ان يؤدي ذلك إلى نتائج كارثية لا بالنسبة للبنان فقط بل**

بالنسبة لاسرائيل ايضاً والمنطقة برمتها، وهذا يعني بأن الخيارات البديلة للسلام تتضاءل أمام اسرائيل، ومن هنا فإن اسرائيل اذا لم تقبل بخيار السلام باعتباره الخيار الوحيد لانقاذ المنطقة من ويلات الحروب ونتائجها التدميرية فإن المقاومة ستستمر وعلى كافة الجبهات الى ان تتحرر الاراضي العربية المحتلة بكاملها وفي المحصلة فإن العرب أولاً واخيراً إذا لم يتكاتفوا جميعاً في مواجهة التحدي الاسرائيلي واذا لم يأخذوا قضيتهم بأيديهم فإن الدول الكبرى وتحت تأثير مصالحها لايمكن ان تتخذ اية مواقف أو اجراءات او مبادرات جادة لاحلال السلام في المنطقة، ومن هنا فإن المقاومة تشكل الضمان الوحيد لاجبار اسرائيل على الانصياع لشروط السلام العادل والشامل التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، والتي يتمسك بها حزبنا وثورته في القطر العربي السوري بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد.

في مواجهة المشروع الصهيوني أين نحن من مشروعنا القومي؟

الرفيق: سمير الدبعي

تعرض الوطن العربي عبر التاريخ، لعدد كبير من الأخطار ومحاولات الغزو والاستيطان بسبب موقعه الاستراتيجي الممتاز، واحتوائه على مخزون هام وهائل من الثروات والموارد الاقتصادية. واستطاع أبناء الأمة العربية أن يظهروا في مواجهة هذه الاخطار والمحاولات، أشكالاً مختلفة من التآزر والتضامن، بما مكنهم، في معظم الاحوال، من الصمود أمامها، ودحر أكثرها وأشدها عدوانية وشراسة.

ولقد شكل المشروع الصهيوني أخطر التحديات التي تعرضت لها أمتنا العربية في القرن الأخير، وهو يقوم، كما نعرف جميعاً، على اساس عقيدة توسعية استيطانية، تنطلق من تصورات وأفكار خرافية مخالفة لأدنى درجات المنطق، ولأبسط حقوق الانسان، ولكل الاعراف والقوانين التي تنظم وتحكم العلاقات بين دول العالم وشعوبه المختلفة. ولعل من المفيد في إطار هذه الدراسة أن نبدأ بإلقاء الضوء على أبرز عناصر المشروع الصهيوني بإيجاز شديد، بهدف التذكير بأبعاده الخطيرة وأهدافه الخبيثة ضد وطننا وشعبنا العربي من المحيط إلى الخليج.

المشروع الصهيوني :

نشأت الحركة الصهيونية، كما هو معروف، في العقد الأخير من القرن الماضي، وكان ذلك بالتحديد، في منتصف شهر آب من عام ١٨٩٧، إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بال بسويسرا، أي قبل ما يزيد عن مئة عام بقليل. وقد انتهجت هذه الحركة منذ اليوم الاول لنشوئها، سياسة ثابتة هدفها الاستراتيجي إقامة «وطن قومي» لتجميع يهود العالم. ويتم ذلك من خلال «**تركيز اليهود في فلسطين، وإنشاء دولة يهودية بحتة، خالية من وجود العرب وغير اليهود، وتكوين** أمة **يهودية نقية على أساس المبدأ العرقي الذي ينظر الى الامة كفئة عنصرية** متجانسة»[١]. وتجسدت أساليب هذه السياسة بالعمل على التسلل إلى مراكز القرار والنفوذ والقوة في العالم، ولاسيما في القارتين الأوروبية والأمريكية، وذلك بهدف السيطرة عليها واستغلالها لتحقيق مشروعها الذي وضعته في المؤتمر المذكور. واستطاعت بهذا الاسلوب أن تجند حكام ومسؤولي معظم الدول الكبرى لمساعدتها في ذلك. وكانت البداية العملية في هذا السبيل، توطيد العلاقات الاستراتيجية المصلحية بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، الأمر الذي تمخض عنه إصدار **وعد بلفور** المشؤوم في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧.

وفي أعقاب هذا التطور ازدادت الحملات الصهيونية على فلسطين كثافة واتساعاً، ومارست في ذلك كل أساليب البطش والإرهاب، مستعينة بدعم وتأييد سلطات الاستعمار البريطاني، التي كانت تحتل فلسطين آنذاك.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحركة الصهيونية، عبر أذرعها وأجهزتها المختلفة بالعمل على بناء أعمدة «دولة اسرائيل» على حساب الشعب العربي الفلسطيني وفوق أرضه وترابه الوطني. واستندت في ذلك إلى مبدئين أساسيين مازالت حكومة الاحتلال الحالية تعمل بموجبهما حتى الآن وهما:

الأول: اغتصاب الاراضي العربية الفلسطينية بشتى اساليب الخداع والاحتيال، حيث جرى، في بادىء الأمر، تزوير صفقات بيع وشراء للاراضي الفلسطينية بمساعدة بعض الخونة من تجار الارض وسماسرتها، وبدعم غير محدود من سلطات الاستعمار البريطاني. ثم جرى لاحقاً قبيل وبعيد إقامة الكيان الاسرائيلي، تبني واعتماد مختلف أشكال البطش والارهاب ضد الفلسطينيين لزرع الرعب في قلوبهم، واجبارهم على ترك أراضيهم وديارهم نهباً

للعصابات الصهيونية والمهاجرين اليهود. وفي تبريره لهذه السياسة الفاشمة يقول مناحيم بيغين رئيس وزراء اسرائيل سابقاً: «**ينبغي أن ندرك انه لامكان في هذه البلاد لشعبين. إن الحل الوحيد هو فلسطين بلا عرب، وليس هناك من سبيل غير طرد العرب إلى البلدان المجاورة،** طردهم جميعاً بلا استثناء، وينبغي الا تبقى هنا اية قرية ولا أية عشيرة عربية»[٢].

الثاني: البدء بتنفيذ الحلقة الثانية من المشروع الصهيوني عبر **التوسع التدريجي خارج فلسطين، وعلى حساب أراضي الدول العربية المجاورة، وصولاً إلى إقامة الدولة التوراتية المزعومة من الفرات إلى النيل.** وذلك «استناداً إلى ما جاء في العهد القديم (التوراة) التي كتبوها بأيديهم والتي تقول: وفي ذلك اليوم قطع الرب على ابرام ميثاقاً: لنسلك أعطي هذه الارض من نهر مصر إلى النهر الكبير. نهر الفرات»[٣]. ويثبت ذلك ان الزعماء الصهاينة والقادة الاسرائيليين يرفضون حتى الآن الاعتراف بحقائق التاريخ في هذا المجال، وتراهم «حين يستخدمون كلمة تاريخ فهم لايستخدمونها اشارة الى تاريخ معين، وإنما الى (العهد القديم) أو إلى تراثهم الديني المكتوب والشفهي. **وبذلك تصبح الحدود التاريخية هي الحدود (المقدسة) المنصوص عليها في العهد القديم فقط (من نهر مصر الى الفرات)**. وهي حدود لم يشغلها اليهود في أي لحظة من تاريخهم»[٤].

وهكذا وفي اطار تنفيذ الحلقة الثانية من المشروع الصهيوني قامت اسرائيل باعتداءات وحملات عسكرية عديدة ضد الدول العربية، كان أهمها **عدوان حزيران عام ١٩٦٧**، الذي استكملت فيه احتلال بقية فلسطين، إضافة الى اراض عربية أخرى لاتزال تسيطر عليها حتى الآن، وذلك على الرغم من جميع القرارات التي صدرت عن المحافل الدولية برفض هذا الاحتلال، وبضرورة الانسحاب من هذه الاراضي وإعادتها إلى أصحابها دون قيد أو شرط.

إن المشروع الصهيوني يقوم إذن على اساس تحقيق امبراطورية «اسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل، بواسطة الحرب والعدوان، وعبر اعتماد دعايات كاذبة ومقولات مزيفة، بهدف تزوير الحقائق واستعطاف الرأي العام العالمي. فمن تيودور هرتزل، الذي زعم ان فلسطين صحراء خاوية بلا سكان، إلى دافيد بن غوريون وغيره من زعماء العصابات الصهيونية، الذين ادعوا بأن عرب

فلسطين غادروها من تلقاء انفسهم، إلى زعماء اسرائيل، في جميع الحروب التي شنوها ضد العرب بحجة الدفاع عن النفس، إلى مواصلة العدوان على لبنان منذ عام ١٩٧٨، تحت ذريعة الأمن، إلى تلفيق المزاعم القائلة بأن العرب يريدون إلقاءهم في البحر، بينما كانوا هم الذين يشردون العرب في الواقع، ويقذفون بهم خارج ديارهم وأوطانهم، وإلى غير ذلك من الاكاذيب والتلفيقات الإعلامية، التي ما انفكت اسرائيل والحركة الصهيونية تروجها عبر مؤسساتها ووسائلها الدعائية في كل زمان ومكان.

ولا ضير هنا من الاعتراف بأن اسرائيل تمكنت عملياً، من تحقيق خطوات هامة في مشروعها الخطير، مستفيدة في ذلك من الوضع الدولي، الذي كانت الهيمنة والسيطرة فيه بيد قوى استعمارية غاشمة التقت مصلحتها مع مصلحة الحركة الصهيونية فمنحتها الوعود، وساعدتها على استقدام اليهود إلى فلسطين من مختلف بلدان العالم، وذلك في الوقت الذي كان فيه الوضع العربي ضعيفاً ومحزناً بسبب التجزئة والتفكك من جهة، ولأن معظم الدول العربية لم تكن تمتلك قرارها المستقل، ولم يكن بمقدورها مواجهة هذا المخطط العدواني الخبيث من جهة اخرى.

وهكذا يتضح أن المشروع الصهيوني شكل ولايزال، أخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية بما يرمي إليه من اهداف وأطماع توسعية بعيدة. **وعلينا أن لانتوهم هنا، وجود خلافات او فوارق اساسية بين الأحزاب والتيارات الاسرائيلية المختلفة، ولاسيما منها أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب الدينية ، وذلك حول الأهداف الاساسية لهذا المشروع الذي تحكمه عقيدة صهيونية لم تتغير أبداً، على مدى قرن كامل من الزمن**، والذي اعتمدت لتنفيذ حلقاته، أساليب مختلفة ووسائل متنوعة مازالت تتجدد وتتطور حسب مقتضيات الحال. وربما كان أخطر ما في ذلك كله الاستراتيجية الصهيونية المطبقة في هذه المرحلة، والتي تهدف إلى اختراق الجسم العربي والسيطرة على المنطقة برمتها تحت أطر وعناوين مختلفة وصولاً إلى هدفها النهائي المحدد.

المشروع القومي العربي:

في مواجهة هذا المشروع الصهيوني الخطير لاسبيل أمام العرب حاضراً ومستقبلاً، سوى التمسك بثوابتهم القومية المعروفة، والعودة إلى إحياء مشروعهم النهضوي ذي الطابع الحضاري الإنساني، والذي **يستند إلى أسس**

تاريخية ثابتة لايمكن دحضها أو التشكيك بصحتها وحقيقتها الراسخة. **وهي تتحدد ببساطة، بأن العرب أمة واحدة، وبأن الأقطار العربية تشكل مجتمعة وطناً عربياً واحداً من المحيط إلى الخليج**. وقد تعرضت هذه الامة وما تزال، إلى غزوات واعتداءات خارجية كثيرة بهدف السيطرة عليها ونهب خيراتها وثرواتها، ومنعها من تحقيق اي تقدم أو نهوض، الامر الذي أدى الى تجزئتها وضعفها، وإلى خلق الظروف المواتية للحركة الصهيونية كي تبدأ بتنفيذ مشروعها الإجرامي بمساعدة القوى الاستعمارية التي تحالفت معها وقدمت لها كل عون ومساندة.

واليوم، وفي إطار الجدل المحتدم حول عملية السلام، تطرح تصورات وآراء كثيرة، وتصاغ استراتيجيات وسياسات مختلفة، تتعلق كلها بمستقبل النظام العربي. ولهذا فقد اخذ يتردد كثيراً، من جديد، مصطلح «**المشروع القومي العربي**»، بعد أن كان قد غاب عن الساحة لبعض الوقت، لتحتل مكانه مصطلحات جديدة وافدة **كالتعاون الاقليمي والشرق اوسطية،. وماشابه ذلك من مصطلحات مشبوهة** لاهدف لها سوى تغييب المشروع القومي وطمس الهوية العربية نهائياً.

ويتساءل المفكرون القوميون في كتاباتهم وندواتهم: لماذا لاتعاد الحياة الى المشروع القومي العربي في مواجهة هذه المشاريع الاقليمية، التي وضعت بالدرجة الأولى ، لخدمة اسرائيل ومساعدتها على تحقيق مخططاتها وأطماعها العدوانية؟ وقد زاد من قلق انصار هذا المشروع القومي ان عدداً من الدول العربية، التي لم تكن منغمسة بشكل مباشر في الصراع العربي — الاسرائيلي، سارعت، أو هرولت لإقامة علاقات متنوعة مع اسرائيل، على الرغم من استمرارها بتنفيذ سياستها العدوانية، وعلى الرغم من جمود عملية السلام وإخفاقها في تحقيق أهدافها المنشودة عبر الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين.

وعلى الرغم من أن فئة قليلة من المفكرين العرب، ممن أصابها الضلال وتاهت عن رؤية الصواب، أخذت تنفث مؤخراً، سمومها الخطيرة، زاعمة بأنه لاوجود حتى الآن لمشروع قومي عربي واضح الملامح ومحدد الاهداف. **وراحت «تنبش كل ما هو سلبي في تاريخنا لإقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها، ما هي إلا وهم حالم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في**

المناداة بها، ليست سوى سير بعكس التيار»(٥). بل وراح بعض أفراد هذه الفئة يهاجم الفكرة القومية بجرأة مقيتة كما فعل محمود التهامي رئيس تحرير مجلة (روز اليوسف) المصرية عندما ادعى بأن «أول ما يضلل... ويؤدي إلى نتائج خاطئة هو الاصرار على مقدمة بديهية تقول: إن العرب أمة واحدة» وبأن «الذين يصرون على ان هناك أمة عربية... — وهم في رأيه بعض المرضى من المفكرين والمثقفين أو حتى السياسيين— إنما يمارسون نوعاً من الإرهاب الفكري»(٦).

نقول: على الرغم من ذلك كله، فإننا نؤكد أن **المشروع القومي هو حقيقة قائمة وموجودة منذ مطلع الاربعينات تقريباً، حيث ظهر جلياً وواضحاً، بأسسه ومبادئه وأهدافه، في نظرية حزبنا وأدبياته الأولى. وهو مازال حتى اليوم يتناوله بالشرح والتحليل ليزيده عمقاً ورسوخاً في أذهان الجماهير وأعماقها، ويقوم بتجديده وتطويره على الدوام ليظل نابضاً بالحياة ومواكباً للمستجدات، وملبياً للطموحات، كما يبذل كل ما في وسعه لإخراجه إلى حيز التنفيذ العملي، عبر السياسة القومية الثابتة التي ينتهجها بقيادة أمينه العام الرفيق المناضل حافظ الاسد.**

ونستطيع أن نقول هنا ببساطة: إن المشروع القومي العربي، وفق نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي، يقوم على أساس الايمان بوجود **هوية واحدة للقاطنين على مساحة الوطن العربي الكبير**، بحدوده الجغرافية المعروفة، ولمن يمتدون منهم بشرياً خارج هذه الحدود، بطبيعة الحال، ويترتب على هذا الايمان إيمان آخر بأن الوضع الامثل لتحقيق طموحات هذه الامة، ولتنظيم العلاقة بين أبنائها، إنما يتمثل بقيام رابطة عربية مشتركة لابديل عنها أبداً، ألا **وهي الوحدة العربية الشاملة**.

إن النظرية القومية الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي، «تشكل الاطار الفكري الشامل لعقيدته الوحدوية، وهي تقدم نظاماً فكرياً يحتوي على ثلاثة مستويات متلازمة: مستوى تفسيري وصفي للواقع العربي تاريخاً وحاضراً، ومستوى استدلالي يسهم في تحديد القوانين الخاصة لتطور الواقع العربي استناداً الى القوانين العامة للتطور البشري والقوانين العامة للمنطق الجدلي، ومستوى استنتاجي يسهم في رسم صورة المستقبل في الوعي قبل أن

يصبح هذا المستقبل حقيقة واقعة...»(٧).

لقد تضمن دستور الحزب في مبادئه الاساسية والعامة «تحديداً للقواعد الثابتة لنظرية الحزب، وهي القواعد شديدة العمومية، القريبة من المسلمات، المعبرة عن الارتكازات الثابتة للواقع»(٨).

وبطبيعة الحال يصبح من تحصيل الحاصل أن تكون **لمشروعنا القومي هذا أهداف نابعة من مفهوم العروبة ذاته**، ولايوجد اي خلاف بشأنها. **واول هذه الاهداف تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الاقطار العربية**، إذ لايمكن بدونه تحقيق الرابطة العربية المشتركة، سيما وأن تجسيدها على أرض الواقع يصطدم بأطماع ومصالح عالمية وإقليمية عديدة، أي ان تحقيق هذه الرابطة لايمكن ان يتم إلا عبر إرادة حرة مستقلة وفاعلة. **وثاني هذه الاهداف هو هدف الوحدة** كنتيجة حتمية وطبيعية للهدف الاول، وإلا فإن الحديث عن الرابطة العربية المشتركة لامبرر له أصلاً. **أما الهدف الثالث فهو تحقيق نهضة تنموية شاملة عبر نظام اقتصادي واجتماعي متحرر**، يخلص العرب نهائياً من حالة الضعف والتبعية، ويضعهم على طريق النهوض والتقدم، وذلك من خلال استغلال ثروات الوطن العربي على أفضل وجه ممكن، وتوزيعها بين الجماهير بعدالة وموضوعية، إلى جانب ما يتطلبه تحقيق هذا الهدف من إقامة سوق عربية مشتركة، وبناء قاعدة اقتصادية متينة.

ويمكن القول باختصار: إن المشروع القومي العربي، الذي نعتقد أن العرب لايختلفون حوله بوجه عام — نظرياً على الاقل— يسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: **الاستقلال أو الحرية بمعنى اشمل، ثم الوحدة، فالتنمية النهضوية الشاملة، أو الاشتراكية في نظرية حزبنا، كنظام أمثل لتحقيق هذه التنمية**، ولابد أن نشير هنا إلى ان هذه الاهداف الثلاثة— وهي أهداف البعث ذاتها— «لاتقوم بالتوالي ولا بالتزامن وإنما **بالتلازم**. والفرق بين مفهوم التزامن والتلازم هو أن الاول يعتبر ان المقولات تطبق جاهزة مستقلة عن غيرها، بينما يؤكد مفهوم التلازم على أن كل مقولة تعبر عن عملية تحويل طويلة، وأن عملية التحويل هذه لاتقوم إلا بتلازم المقولات وتداخلها وتوافقها... فهذا يعني انه لايمكن تحقيق الوحدة دفعة واحدة وكذلك الحرية والاشتراكية، وإنما لابد من تحقيق شيء من الوحدة بالتلازم مع شيء من الحرية وشيء من الاشتراكية، أي ان

الامر يتعلق بعملية تحويل وحدوي وتحرري اشتراكي طويلة»[9].

إن الاهداف المذكورة أعلاه لاخلاف بشأنها أبداً بين جماهير الامة العربية كما ذكرنا من قبل، وذلك لانها في واقع الحال، متجذرة وراسخة في وجدان هذه الجماهير وأعماقها بشكل عام. أما بعض الاصوات والأفكار الناشزة هنا وهناك فلن تستطيع النيل منها، أو زعزعة الايمان بها على امتداد الوطن العربي كله.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة يصبح لزاماً على العرب، ولاسيما من هم في موقع المسؤولية ، ان يدركوا بأن مصيرهم واحد، وأن مستقبلهم بكامله مرهون بمدى وعيهم لهذه الحقيقة، خاصة وان اهداف المشروع الصهيوني الخبيث قد أصبحت واضحة ومؤكدة لكل ذي عين بصيرة، وذلك من حيث كونها لاتستهدف في النهاية، قطراً أو اقطاراً عربية معينة، وإنما تستهدف الاقطار العربية كلها لأنها تقع، دون استثناء، في دائرة المساحة التي يريد المشروع الصهيوني إخضاعها لنفوذه الكامل، والسيطرة عليها سيطرة تامة.. سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

إن الفرق كبير جداً بين المشروع الصهيوني، من حيث كونه مشروعاً عدوانياً اغتصابياً، يسعى الى احتلال الاراضي العربية وطرد أصحابها الشرعيين والهيمنة على مقدرات المنطقة كله، وبين المشروع القومي العربي، من حيث كونه مشروعاً إنسانياً وحضارياً، لايعتدي على أحد، ولايرمي إلا الى الدفاع عن العرب في أرضهم، واستعادة حقوقهم، وتحقيق وحدتهم الشاملة ونهوضهم المنشود، في إطار المسيرة الانسانية نحو التطور والأمن والسلام. وبهذا يمكن القول إن المشروع الصهيوني مشروع إجرامي شرير، يتنافى مع أبسط القيم والمبادىء الانسانية النبيلة، ومع كل الاعراف والقوانين الدولية التي وضعت لمنع العدوان وتنظيم العلاقات والتعاون بين الشعوب على أسس من العدالة والمساواة. أما المشروع القومي العربي فهو مشروع إنساني بناء، ينبذ العدوان، وينشد العدل والسلام، والعودة بالعرب الى وضعهم الطبيعي المتقدم في ركب الحضارة الانسانية.

أين نحن من هذا المشروع الصهيوني الخطير؟

لعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد كل ما سبق ذكره هو: أين نحن من هذا كله؟وما الذي ينبغي فعله في مواجهة هذا المشروع الصهيوني الخبيث، الذي لم تعد أهدافه خافية على أحد، والذي ما انفك ينوع أساليبه، ويضاعف جهوده

المحمومة لإفراغ «العروبة» من محتواها الفكري، وتصفية كل ما بقي منها على ساحة العمل السياسي من تطبيقات أو آثار عالقة من أمثال **التضامن العربي، أو العمل العربي الموحد،، أو الدفاع المشترك، أو المقاطعة العربية، أو غير ذلك من أشكال العمل القومي الموحد في مواجهة الأطماع والمخططات الصهيونية المعادية؟**

إننا نعلم جميعاً أن المشروع الصهيوني — كي يصل إلى أهدافه الرئيسية، بعد إجهاض أول وأنجح تجربة عربية وحدوية بين مصر وسورية في مطلع الستينات — فقد بدأ القائمون عليه، من الصهاينة وأعوانهم، بالعمل المنظم لتفكيك الايديولوجية العربية القائمة على الفكرة القومية والعمل العربي المشترك — حتى ولو كان في حدوده الدنيا — ويتم ذلك في المرحلة الراهنة، **عبر غزو العقل العربي، إعلامياً وثقافياً**، لتشويش مفاهيمه وزعزعة بنائه المرتكز على الإيمان بأن العرب أمة واحدة، على الرغم مما هم فيه من تجزئة وتفكك، وذلك بحكم مايجمعهم ويوحد بينهم من أصل وتاريخ ولغة وثقافة ومصير مشترك.

وها نحن نعيش مع الاسف، زمناً نرى ونسمع فيه بين العرب، من يروج لهذا التفكيك الايديولوجي الهدام، ضارباً عرض الحائط صميم الايمان بالعروبة، وزاعماً، باسم **المصالح** تارة وباسم **(العولمة)** تارة اخرى، أن الفكرة القومية ودعواها الوحدوية قد انتهت في **(العالم الجديد)**، وان تمسك العرب بهذه الفكرة هو «وهم يتخيله الواقفون على أرصفة التاريخ، والمحاصرون في حاراته الضيقة من السلفيين المتخلفين»[10]، وأما البديل في نظر هؤلاء، فهو الالتحاق بقطار (العولمة)، والاندماج في الصياغة الاقليمية الجديدة للمنطقة، وأهمها صياغة **(الشرق أوسطية)**، التي رفع لواءها شمعون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، والتي تهدف أول ما تهدف، إلى طمس (العروبة) والقضاء عليها نهائياً.

لقد انحرفت حركة الصراع في المنطقة، في إطار خطة التفكيك المذكورة ، عن مسارها الطبيعي، فتحولت من صراع بين ثقافتين ومشروعين متعارضين هما الإيديولوجية القومية العربية، والعقيدة الصهيونية الاستيطانية، إلى خلافات كبيرة وحادة في بعض الاحيان، بين التيارات العربية التي لاتزال متمسكة بالثوابت القومية، دفاعاً عن الأمة العربية وأهدافها ومصالحها المشتركة، وبين أصحاب الاصوات الناشزة الجديدة، التي أخذت تطرح مقولات شاذة، وتجاهر بوقاحة سافرة بأن «العروبة وهم، والقومية العربية فكرة عنصرية شوفينية

متخلفة عن حركة التاريخ، ومعادية لاسرائيل دون مبرر !!»[١١]. ومن هؤلاء على سبيل المثال، **الصحفي الكويتي جاسم الشمري**، الذي قال في لقاء له مع مجلة (المجلة) السعودية: «إنه قد كفر بالقومية العربية حتى النخاع، نحن الآن قوميات عربية، فهناك قومية خليجية، وقومية شمال افريقية وغيرهما، ونحن علينا اولاً أن نحافظ على قوميتنا الخليجية... التي اتضح انها هي الابقى، وهي التي تدوم أكثر من القومية العربية، التي كانت تطرح شعاراتها الفارغة.....»[١٢]. إلا أن هذه الاصوات لاتزال لحسن الحظ، ضئيلة الحجم والتأثير، وليس لها أي مردود يذكر على مستوى الجماهير.

ومن الطبيعي ان تستفيد اسرائيل كثيراً من هذا الانحراف الخطير في حركة الصراع بينها وبين العرب، فأخذت تعمل على تعميقه ودفعه باتجاهات تخدم مصالحها وأهدافها وذلك من خلال طرح مشاريع خبيثة، ورسم خرائط جديدة للمنطقة تحت مسمى «الشرق الأوسط»، أو غيره من المسميات الأخرى، التي تحقق لها الهيمنة الكاملة والنفوذ المطلق على المنطقة، وتؤدي إلى تقسيم العرب الى تجمعات منفصلة ومتنافرة، أو دول محاصرة ومعزولة، أو محاور ضيقة ومتنابذة. هذا في الوقت الذي تقوم فيه بعد تحالفاتها من فوقهم إلى دول الجوار غير العربية، تتعاون معها، وتستقوي بها في تنفيذ مخططاتها وأطماعها الشريرة. ولاباس في سياق سياستها هذة، من إغراء بعض العرب للالتحاق بهذا (الركب السريع)، وذلك بدعم كامل ومساندة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، حليفتها العظمى وحاميتها الأولى في كل الأحوال والظروف.

ومن المؤسف جداً أننا إذا نظرنا الى خارطة الوطن العربي، في واقعه الراهن، نجد أن الضعف والشتات والتمزق يغلب على أقطاره وربوعه بوجه عام، بما في ذلك المشرق العربي الذي يفترض فيه، هو على الأقل، أن يكون جسد العروبة وقلبها النابض، حيث يكاد يكون منقسماً على ذاته، سياسياً وفكرياً، بدل أن يكون متضامناً ومتماسكاً في وجه الممارسات والضغوط الصهيونية الأمريكية، كي يتمكن من النجاح والانتصار في معركة السلام الذي اختاره سبيلاً استراتيجيا للوصول الى ما ينشده من عدل واستقرار.

إن المؤكد أن العرب عامة، لايريدون الحرب، وقد اختاروا استراتيجية السلام عن نية صادقة، حيث أقروها واعتمدوها رسمياً في آخر قمة عربية

عقدت في القاهرة، في حزيران ١٩٩٦، لكنهم يقيناً، اختاروا السلام بمفهومه العادل والشامل، الذي يحرر الارض، ويعيد الحقوق الى أصحابها الشرعيين، ويلجم الجموح الاسرائيلي الارعن، ويخلي المنطقة من اسلحة التدمير الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي الاسرائيلي.

ولكن هذا السلام المنشود يبقى بعيد المنال، طالما استمرت اسرائيل في غطرستها، وتمردها على قرارات الشرعية الدولية، وفي نقض حكومتها الراهنة بزعامة نتنياهو، لكل ما تم الوصول اليه من اتفاقات مع الاطراف العربية، وإنكارها من ثم لمرجعية عملية السلام، بدءاً بالقرار / ٢٤٢/ ومروراً بمبادىء مدريد، وانتهاء بمبدأ الارض مقابل السلام.

لم يبق أمام العرب إذن، إزاء هذا الواقع، سوى العودة، على الأقل، إلى الحد الأدنى من التضامن والعمل العربي المشترك، لادفاعاً عن ارضهم وأمنهم القومي فحسب، بل وعن مصيرهم ووجودهم المعرض بكامله لخطر الذوبان والتفكيك. فلقد بات من المستحيل إيقاف هذا الجموح الاسرائيلي الشرس، **وذلك الانحياز الامريكي الغاشم، إلا عبر صحوة عربية جديدة، تستمد أسبابها ومبرراتها من الضرورة القومية أولاً، ثم من الغطرسة الاسرائيلية وعربدتها المتزايدة ثانيا.**

إن المشروع الصهيوني الذي لم تستكمل حلقاته بعد، مازال يشكل الاساس الاستراتيجي الذي تعمل بموجبه اسرائيل والحركة الصهيونية. ولهذا فإن اسرائيل لايمكن ان تكون صادقة وجادة في مزاعمها حول السلام، ذلك لان مفهومها بهذا الشأن يتناقض جذرياً مع أبسط مبادىء الحق والعدل، ومع مفهومنا ومفهوم العالم كله لطبيعة هذا السلام ولما ينبغي ان يحققه من عدل وشمولية ودوام. **ولهذا يصبح لزاما علينا نحن العرب، أن ننهض للدفاع عن وجودنا وحقوقنا عبر العمل الجاد المخلص لتعزيز تضامننا ولرفع مستوى قدرتنا وفاعليتنا في مواجهة هذا المشروع الصهيوني الخطير وادواته الباغية، وإلا فسيكون الخطر ماحقاً والمستقبل مظلماً، ولن يرحم التاريخ أبداً الضعفاء والمتخاذلين.**

المصادر:
١)— ف. ي كيسليف — تاريخ الصهيونية العالمية وسياستها — ص ١٧.
٢)— جريدة تشرين — ١٢/٨/١٩٨٢.
٣)— د. محمد خيري لبابنة — جريدة الدستور — الملف السياسي — ٦/٤/١٩٩٧ — ص ١٥.
٤)— خليل م. السعد — المصدر السابق نفسه — ص ٩.
٥)— د. حامد خليل — جريدة البيان — ٢١/١١/١٩٩٦ — ص ٢٧.
٦)— محمود التهامي — مجلة روز اليوسف — العدد ٣٢٩٧ — ١٩/٥/١٩٩٧.
٧)— القيادة القومية (حزب البعث العربي الاشتراكي — معالم المسيرة النضالية) ص ٢٤ — ٢٥.
٨)— المصدر السابق نفسه ص ٢٦.
٩)— المصدر السابق نفسه ص ٢٧.
١٠) — نقلاً عن صلاح الدين حافظ — جريدة الدستور — ٢٨/٥/١٩٩٧ ص ٣٣.
١١) — المصدر السابق نفسه
١٢) — جريدة تشرين — ٢٤/٩/١٩٩٧ ص ١١.

قمة طهران
قرارات استراتيجية... لقضايا مصيرية عربية واسلامية

الرفيق: ممدوح الأوس

تكتسب القمة الاسلامية الثامنة التي عقدت في العاصمة الايرانية طهران أهميتها من خلال انعقادها في ظروف يواجه فيها العالم الاسلامي مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والوطنية فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة يأتي في مقدمتها قضايا الصراعات الداخلية في بعض البلدان الاسلامية بالاضافة الى قضايا الديون الخارجية والجوع وحقوق الانسان والتدخلات الخارجية في القضايا الداخلية لبعض البلدان ومحاولات فرض التشريعات من جانب واحد من قبل القوى الكبرى ضد بعض البلدان في العالم الاسلامي.

وتشكل قضية الصراع العربي— الاسرائيلي وتطوراتها اللاحقة والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المقدسات الاسلامية وفي مقدمتها القدس الشريف أحد أهم المسائل المطروحة على بساط البحث إضافة الى العلاقات الاسلامية — الدولية والتي يشوبها الحذر بسبب سوء الفهم القائم بالنسبة لبعض المجالات وفي مقدمتها محاولات الصاق تهمة الارهاب بقضايا النضال الوطني العربي والاسلامي، من قبل بعض القوى الغربية **وبتشجيع من الصهيونية التي لم تخف عدائها في أي يوم من الأيام للعرب**

والمسلمين على خلفية عدائها لكل القوى الوطنية الرافضة لسياساتها التوسعية في المنطقة.

ووفقاً لجميع الاعتبارات السابقة يتفق المراقبون السياسيون ان قمة طهران الإسلامية الأخيرة شكلت منعطفاً هاماً في العمل الإسلامي المشترك سواء من خلال حجم وكثافة واهمية الموضوعات التي طرحت على مداولات القادة الإسلاميين او من خلال القرارات التي تمخضت عنها على المستويين الاسلامي — الاسلامي، والاسلامي — الدولي على حد سواء، والتي تكفل تحقيق أسس العمل الاسلامي المشترك ومحاولات تغليب قضايا الحوار وتعزيز اواصر الثقة على النقاط الخلافية على الصعيدين الاسلامي والدولي.

المبادىء والاهداف:

وبالعودة الى بدايات العمل الاسلامي المشترك لتنظيم العالم الاسلامي يمكن القول إن فكرة «تنظيم الأمة الاسلامية» كاصطلاح سياسي بدات نظرياً عبر كتاب «أم القرى» للمفكر العربي السوري عبد الرحمن الكواكبي قبل أكثر من مئة عام من الآن. إلا أن الصيغة العملية لهذا التجمع الذي ينضوي في إطاره اليوم أكثر من مليار مسلم بدا عام ١٩٦٩ كرد على قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بحرق المسجد الاقصى وتزايد انتهاكاتهم لحرمة الأماكن المقدسة في القدس والخليل وبقية الأراضي العربية المحتلة.

وقد شكلت القمة الاسلامية الاولى التي عقدت في مدينة الرباط المغربية المقدمة لاعلان «منظمة المؤتمر الاسلامي» على أساس من المبادىء التالية:

— تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الاعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

— ضمان حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء.

— احترام سيادة ووحدة واستقلال اراضي كل دولة عضو في المنظمة.

— حل جميع الخلافات والمنازعات الناشئة بين الدول الاعضاء على أساس سلمي وعدم اللجوء لاستخدام القوة فيما بين الدول الاعضاء أو التهديد باستخدامها ضد وحدة واستقلال اية دولة عضو في المنظمة.

اما على صعيد الأهداف العامة التي ميزت اعلان «منظمة المؤتمر الاسلامي» فانها تتمحور حول المسائل التالية:

— تنسيق العمل الاسلامي المشترك من اجل الحفاظ على سلامة الاماكن المقدسة وتحريرها ومساعدة العرب والفلسطينيين على استرجاع حقوقهم واراضيهم.

— دعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية في سبيل الحفاظ على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

— ايجاد المناخ الملائم لتعزيز سبل التعاون والتفاهم بين الدول الاعضاء مع دول العالم والعمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار بكل أشكاله وصيانة الأمن والسلم الدوليين القائمين على أساس من العدل.

وعلى هذه المبادىء والأهداف عقدت «منظمة المؤتمر الاسلامي» منذ التاسيس ثمانية مؤتمرات قمة اسلامية وهي: مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٦٩، ومؤتمر قمة الاهور عام ١٩٧٤، ومؤتمر قمة الطائف عام ١٩٨١، ومؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٤، وقمة الكويت عام ١٩٨٧، وقمة داكار عام ١٩٩١ وقمة الدار البيضاء عام ١٩٩٤. وأخيرا قمة طهران عام ١٩٩٧ التي يجمع المراقبون بأنها اكثر القمم الاسلامية حضورا واهمية والتصاقا بقضايا العمل الاسلامي المشترك.

وعلى مدار القمم السابقة كان ثمة مجموعة من القرارات السياسية تميزت بالدعوة لتحقيق التضامن الاسلامي وادانة الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الاسلامية ورفض الهجمة الاسرائيلية والغربية على الامة العربية والاسلامية مع تاكيد دعم العالم الاسلامي الكامل للحقوق العربية الثابتة وفي المقدمة منها حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة. وفي مقدمتها القدس الشريف وادانة فرض الحصار على بعض البلدان العربية والاسلامية بالاضافة الى قضايا تفعيل العمل الاقتصادي الاسلامي المشترك وتعزيز دور العالم الاسلامي على الصعيد الدولي.

وقد حظيت القضايا العربية بشكل عام بحضور كبير ولافت في مؤتمرات القمم الاسلامية الثمانية التي عقدت حتى الان، حيث لم تغب قضية القدس والدفاع عن المقدسات الاسلامية عن أي اعلان سياسي أو بيان ختامي صدر خلال القمم السابقة او الاجتماعات الوزارية التي عقدها وزراء خارجية البلدان الاسلامية والبالغة نحو عشرين اجتماعا وزاريا، كما مثلت قضية تحرير الجولان وجنوب لبنان وضمان الحقوق العربية الثابتة أحد أهم القضايا

التي تضمنتها القرارات الاسلامية بالاضافة الى دعم عملية السلام وتضامن العالم الاسلامي مع قضايا النضال العربي المشروع في مواجهة العدوان الاسرائيلي مرورا بادانة التحالفات الغربية ضد بعض الدول العربية وفرض العقوبات الدولية عليها مثل ليبيا والسودان.

خصوصية قمة طهران:

وقد تميزت قمة طهران الاسلامية الثامنة بخصوصية مشتركة من قبل جميع الدول الاسلامية والعربية وهي الرغبة في انجاحها وذلك بالنظر لمجموع الظروف والتحديات التي يواجهها العالم الاسلامي بشكل عام على ارضية اتفقت عليها جميع الدول المشاركة وهي العمل على تضامن المسلمين وتعميق التعاون فيما بينها والرغبة بتحسين أجواء الحوار الاسلامي — الاسلامي، والاسلامي الدولي من خلال التركيز على جميع النقاط الضرورية لتشجيع هذا الحوار.

وتجمع الآراء السياسية على ان قمة طهران الاسلامية الأخيرة كانت فرصة مواتية ليتشاور فيها قادة البلدان الاسلامية المشاركة وعددها /٥٤/ دولة في اكثر الموضوعات أهمية والمتعلقة بحياة اكثر من مليار مسلم يشكلون خمس عدد سكان العالم وفي مقدمتها مسائل تطوير عمل منظمة المؤتمر الاسلامي لتواكب التطورات والتحديات الراهنة ومن اجل تعزيز بنية التضامن الاسلامي وارساء قواعد هذا التضامن اضافة الى دعم الحقوق والمواقف العربية الثابتة في المرحلة الراهنة.

وتعتبر المسائل الآنفة واحدة من اهم اشكال العمل اللازم لدخول القرن القادم بالنسبة للعالم الاسلامي على أرضية القواسم المشتركة والمتمثلة بوحدة الدين والتاريخ والتراث الثقافي والروحي بالاضافة الى وحدة الآمال المشتركة بتعزيز آلية التعامل الاسلامي مع التكتلات الدولية في الزمن الراهن.

وعلى خلفية هذه الآمال المشروعة تطلع العرب والمسلمون الى قمة طهران الاسلامية بأن تستطيع وضع الخطوط العريضة والخطوات اللازمة لتحقيق أقصى حدود التضامن والتعاون بين البلدان الاسلامية وبما يفضي الى وقف الاختراقات الغربية والصهيونية لآلية وقواعد العمل الاسلامي المشترك. تلك الاختراقات التي تبلورت في السنوات الاخيرة في صيغة تحالفات سياسية وعسكرية من قبل بعض هذه البلدان مع اسرائيل كما حصل في

«التحالف العدواني الاسرائيلي — التركي» وتسهيل بعض البلدان الاسلامية للتواجد العسكري الغربي على أراضيها بالاضافة الى بعض التحالفات السياسية والغاء قوانين المقاطعة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع اسرائيل على حساب قضاياها الوطنية والتزاماتها مع البلدان الاسلامية الاخرى.

ويمكن القول ان قمة طهران ومن خلال المشاركة الفاعلة لسورية في المداولات السياسية التي دارت في أروقة القمة وفي صياغة القرارات النهائية قد استطاعت ان تهيىء الظروف اللازمة لتعزيز الحضور الاسلامي الفاعل في المحافل الدولية وبالشكل الذي يستطيع معه الوقوف عند مصالح المسلمين في الاوساط الدولية. والدفاع عن قضاياهم المصيرية في مواجهة الحملات المشبوهة والتشويهية المتعمدة التي تقودها الاوساط الصهيونية ضد الاسلام والمسلمين وتصويره على انه «مصدر للعنف والارهاب في العالم» اضافة الى وقف كل اشكال التعامل السياسي والاقتصادي مع «اسرائيل» مادامت لاتلتزم باسس ومبادىء السلام ومادامت سياساتها المتبعة مصدر العنف والارهاب في المنطقة.

وربما تكون المرة الاولى التي يقف فيها المؤتمر الاسلامي الثامن عند عوامل القوة الاسلامية الاقتصادية والسياسية اللازمة لتحقيق تكتل اسلامي يستطيع الوقوف في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى وذلك من خلال التركيز على ضرورة التوصل الى الصيغ اللازمة لتفعيل البناء الاقتصادي الاسلامي المشترك وبث الحياة في السوق الاسلامية المشتركة وتعزيز دور الاطر المؤسساتية الاسلامية في مواجهة الظروف الحالية.

سورية والعرب:

وإذا كانت الأوساط السياسية العربية والاسلامية والدولية قد توقفت مطولاً عند الحضور الفاعل والمؤثر للرفيق المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية ودوره في انجاح أعمال قمة طهران، فإن مرد هذه الاهمية يكمن في التأثير البالغ والأداء المتميز الذي تمثله سورية على ساحتي العمل العربي والاسلامي على حد سواء، وهو الأمر الذي يؤهلها للتحدث بفاعلية إزاء أكثر الموضوعات أهمية في العمل الاسلامي والعربي المشترك.

وفي الكلمة التي القاها السيد الرئيس حافظ الأسد باسم الأمة العربية تم وضع النقاط على الحروف إزاء التأكيد على ضرورة أن « يستطيع المؤتمر تحقيق جميع غاياته المرجوة» من حيث النتائج والقرارات التي يفترض أن

تكون «معبرة عن إرادة الشعوب العربية والاسلامية، وان تشكل هذه القرارات نقلة نوعية في مسيرة منظمة المؤتمر الاسلامي وبشكل خاص قضايا الدفاع عن المسلمين ومقدساتهم وعلى قاعدة إن ما يجمع بين الدول والشعوب الاسلامية من روابط الدين وأواصر الصداقة والحضارة المشتركة يفوق كثيراً ما يفرق بينها...»

وقد أكدت سورية باسم العرب طموحهم بأن تشكل قمة طهران منطلقاً لتضامن العرب والمسلمين ووحدتهم وبذل الجهود والقدرات المشتركة للدفاع عن الأرض والمقدسات في مواجهة المخطط الصهيوني الذي ظهرت بوادره منذ مطلع القرن الحالي ضد أرض العرب والمسلمين ومقدساتهم وثرواتهم وحضارتهم وتراثهم وموقعهم الجغرافي، وهو المخطط «الذي لم يتوقف عند استهداف الأراضي العربية وانما أمتد ليشمل أراضي العرب والمسلمين...» ولايزال خطراً يشكل تهديداً مشتركاً على مجموع العرب والمسلمين، وهو الأمر الذي يتوجب أن يدفع باتجاه المزيد من الوحدة و التضامن في مواجهة العدوان الإسرائيلي والخطر الذي تشكله الصهيونية على الاسلام والمسلمين مجتمعين من أجل «بث الفرقة في صفوفهم وهو ما يشكل مصدر قوة اسرائيل» اعتماداً على ما يتدفق عليها من دعم خارجي لدعم عدوانها المتصاعد ضد الاسلام والمسلمين.

الخطاب السياسي السوري:

وفي كلمة الجمهورية العربية السورية التي القاها الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد في اليوم الثاني للقمة شدد فيها على الأهمية التي تنظر اليها سورية لامتلاك العالم الاسلامي «لارادة مقاومة الأخطار المحدقة بالعالم الاسلامي والدول النامية وفي مقدمتها العدوان على بعض بلداننا ومحاولة عودة الهيمنة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية وتهديد الاستقلال الوطني ونهب الموارد والثروات الطبيعية، ووضع العقبات أمام النمو والتقدم...» وهو الأمر الذي يتطلب من البلدان الاسلامية وضع القواعد المتينة للتضامن الاسلامي في مواجهة «... غياب التوازن الدولي وانعدام الضوابط على الساحة الدولية، وغياب الديمقراطية الدولية، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لخدمة استراتيجية هذه الدولة أو تلك والتي جعلت العالم في حالة من عدم التوازن لأنه يستحيل تحقيق الشعور بالأمن والاستقرار والاطمئنان على المستقبل في ظل مثل هذه الأوضاع الدولية...»

وحول الدور العظيم الذي قام به الاسلام من أجل التحرر من الاستعمار الاجنبي دافع الرفيق الأمين العام للحزب عن الدور التاريخي الذي قام به الاسلام في نشر الحضارة والثقافة في النهضة الاسلامية والأوروبية الحديثة معتبراً أن « تركيز الحملات المعادية على الاسلام ستفشل، ويجب أن تفشل لأنها غير مشروعة وغير قادرة على مانوت تحقيقه ومحاولة دسيسة لن تستطيع تضليل عالم اليوم...»

ولما كانت قضية الصراع العربي — الصهيوني من أكثر القضايا التي تواجه العالم الاسلامي خطورة وتهدد الأمن والسلم الدوليين وذلك بالنظر لما تنطوي عليه الأهداف الاسرائيلية من توسيع لحجم أطماعها وهيمنتها في المنطقة والتي تشكل تهديداً للعالم الاسلامي أكدت سورية انه « يخطىء كثيراً من يقع ضحية التضليل الاسرائيلي فيظن إنه يحقق مكاسب من خلال التعاون الاقتصادي أو العسكري أو العلمي مع اسرائيل، لأن أي تعاون تقيمه اسرائيل موظف لخدمة أهدافها في التوسع والهيمنة...»

وجدد الرفيق الأمين العام للحزب التزام العرب بخيار السلام على «أساس من تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات العلاقة ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يؤدي إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية التي احتلت لاحقاً، والاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني...»

حيث شدد في الوقت نفسه على «استحالة السلام مع استمرار الاحتلال واستحالة استمرار الاحتلال إلى الأبد...» لأن القوة العسكرية مهما عظمت لدى اسرائيل فإنها لايمكنها أن تقهر إرادة التحرير « ولأن تتغلب على إرادة الصمود لدى شعبنا ولن تستطيع أن تزرع اليأس والخوف في قلوبنا، وان إرادة السلام لاتعني التفريط أو التنازل أو القبول بواقع يتعارض على حقوقنا..

وعلى ضوء ما تشهده المنطقة من استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي العربية وفي ظل التهديد الاسرائيلي للمقدسات الاسلامية طالبت سورية الدول الاسلامية بوقف كل أشكال التعامل مع اسرائيل حيث أكد الرفيق المناضل حافظ الأسد إن التعامل «مع اسرائيل يحرمه الاسلام لأنها دولة معتدية على الاسلام والمسلمين وكل مقدساتهم، والتعاون الذي يزيد من قوة المعتدي ويضعف المعتدى عليه فيه تعارض مع انتمائنا الى هذه المنظمة كما فيه

تعارض مع كل ما يربط بيننا من أواصر الدين والثقافة والتاريخ والمصالح...» مؤكداً بأن «الذين يعتقدون ان التعامل مع اسرائيل يشجعها على السير في طريق السلام مخطئون في اعتقادهم لأن تجارب الواقع أظهرت ازدياد التطرف الاسرائيلي مقابل ازدياد الاعتدال العربي...» ومعتبراً أنه إذا كان « **البعض يعتقد أن مصالحه هي مع اسرائيل فإنه غير مصيب لأن مصالحه الحقيقية هي مع العرب والمسلمين...».**

اعلان طهران:

وقد عكس البيان الختامي الصادر عن القمة الاسلامية والذي سمي **«اعلان طهران»** مجموع المواقف السياسية المرجوة التي عبرت عنها مداولات القادة المسلمين في القمة من حيث شموله لأكثر القضايا الهامة التي تهم العمل الاسلامي المشترك سواء منها المتعلقة بالقضايا الاسلامية — الاسلامية أو الاسلامية — الدولية حيث تضمن رؤية هذه الكتلة الدولية لمستقبلها ومدى مشاركتها في الأحداث الدولية ورغبتها في تحقيق التطلعات المشروعة لشعوبها من خلال الالتزام بمبادىء أو مقاصد ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي فيما يتعلق بوحدة وتضامن الأمة الاسلامية وتطلعاتها المشروعة للحفاظ على تماسكها وهويتها وحقوقها وبما يضمن تعزيز الأمن والسلم الدوليين بأطره الاسلامية والدولية من خلال العمل على دعم التعاون والتنسيق ورفع وتيرة العمل الاسلامي المشترك السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الزيادة الجوهرية في أطر تنمية الثقافات وسبل الحوار والتواصل الفكري وتشجيع العمل الاقتصادي المشترك.

وحول الأوضاع في المنطقة **ندد البيان باستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية ومن بينها القدس الشريف والجولان العربي السوري وجنوب لبنان حيث دعا الاعلان إلى تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني مع إدانة السياسات والممارسات الاسرائيلية الاستيطانية وجميع اجراءاتها الهادفة الى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني لمدينة القدس مع التأكيد على إدانة «سياسة ارهاب الدولة التي تمارسها اسرائيل والتي تتجاهل جميع المبادىء القانونية والاخلاقية الدولية».**

واستجابة للرؤية العربية السورية الداعية لوقف جميع اشكال

التعاون مع اسرائيل دعا «اعلان طهران» الدول الاسلامية إلى « عدم إقامة أي نوع من التعاون السياسي والعسكري بين الدول الاسلامية واسرائيل بما في ذلك إقامة التحالفات معها..» وإلى ضرورة انضمامها إلى **معاهدة حظر انتشار السلاح النووي** وأن تخضع جميع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وشدد الاعلان على ضرورة تسوية جميع النزاعات الاسلامية في أفغانستان والصومال، والنزاعات الاسلامية مع بعض الدول الاخرى مثل قضية كشمير على اساس من الحوار.

فيما تضمن « **بيان رؤية طهران** » الذي تمت صياغته بالتزامن مع مؤتمر القمة رؤية الدول الاسلامية إزاء العلاقات الدولية وسبل المشاركة في **صياغة مستقبل العالم على اساس من احترام سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها واستقلالها الوطني ورفض استخدام القوة ضد الدول الاخرى وتسوية الخلافات المتعلقة بالاراضي عن طريق التفاوض ومساندة كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاجنبية، وتعزيز سبل التعاون وفقاً لاحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة** دون المساس بسيادة الدول الاعضاء ورفض أي نوع من العقوبات أو التشريعات من جانب واحد أو من خارج الاقليم أو ممارسة أي شكل من أشكال الضغط الثنائية بما يتعارض مع روح القانون الدولي مع الدعوة الى توطيد أواصر القربى والتضامن استنادا الى تعاليم الاسلام السامية وتعزيز الرؤية المشتركة باتجاه إقرار الأمن والسلم الدوليين.

هل تنقذ أوروبا السلام المنهار بعد انحياز أمريكا ونسيانها دورها...؟

الرفيقة : ليلى محفوض

تشهد منطقة الشرق الاوسط **تحركاً سياسياً ودبلوماسياً** أوروبيا مكثفا وذلك بحثا عن حلول **لإخراج عملية السلام** من المأزق الكبير الذي وضعتها فيه سياسة الحكومة الصهيونية اليمنية المتطرفة، التي لم تأل جهداً منذ استلامها زمام السلطة في اسرائيل في وضع العراقيل والعقبات، أمام تلك العملية، بهدف القضاء عليها نهائياً وقطع الطريق على كل جهد دولي لاعادتها إلى مسارها المقرر.

القلق الاوروبي:

لاتخفي أوروبا قلقها من الوضع الخطير الذي آلت اليه الأوضاع في الشرق الأوسط،، نتيجة المواقف المتعنتة والممارسات الاستفزازية لحكومة نتنياهو، فكل **تدهور** في تلك الأوضاع، بما يحمله من احتمالات تفجير واسعة النطاق، لن تكون **اضراره** محصورة في المنطقة فقط، **وانما ستطال الاسرة الدولية برمتها**... وبشكل خاص **أوروبا التي** يرتبط أمنها واستقرارها وسلامها بأمن واستقرار وسلام الشرق الأوسط، وذلك نتيجة للمصالح **والعلاقات الوثيقة تاريخيا** وجغرافيا واقتصاديا، **التي تربط بين أوروبا والوطن العربي**، وينطلق التحرك **الأوروبي من معطيات عديدة ابرزها:**

أولاً: الشلل الذي سيطر على سياسة امريكا الشرق أوسطية مع بدء الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون، فلأسباب ليست واضحة تماماً **جمدت الادارة الامريكية** بشكل عام ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بشكل خاص، **اهتمامها بعملية السلام في الشرق الأوسط**، والتفتت الى قضايا اعتبرتها أهم — أوروبا، وروسيا، وتوسيع حلف الاطلسي شرقاً— وبهذا **تملصت الولايات المتحدة** وبشكل كبير من دورها في عملية السلام وتناست أنها الراعي الرئيس لتلك العملية، وانها تعهدت في **رسالة الضمانات** الشهيرة التي عقد على أساسها **مؤتمر مدريد** بدفعها العملية إلى الأمام وبذل كل الجهود الممكنة لايصالها **إلى هدفها المنشود**، وهو **السلام العادل والشامل**، بل أن واشنطن لم تكتف فقط بتجميد دورها وانما سجلت سلسلة من التراجعات الخطيرة في مواقفها المعلنة، **وتنحت عن دور الوسيط النزيه في عملية السلام** وعادت إلى سابق عهدها في الانحياز ،**«انحيازاً أعمى ومطلق لاسرائيل** ودعمها في كل مواقفها»، ومن ذلك، رفض واشنطن لممارسة أي ضغط على حكومة نتنياهو، لارغامها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والكف عن سياستها الاستفزازية المتعنة، وقد بلغ ذلك الانحياز **ذروته في قضية الاستيطان الصهيوني** في مدينة القدس المحتلة، حيث أقدمت **الولايات المتحدة على استخدام حق النقض — الفيتو — مرتين في الأمم المتحدة هذا العام** لمنع صدور قرار دولي بادانة اسرائيل لاستيطانها جبل أبو غنيم، كما أنها صوتت بمفردها، مع اسرائيل بالطبع، ودويلة — ميكرونيزيا— المجهولة **ضد قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة** التي عقدت خلال عام ١٩٩٧ عدة جلسات لمناقشة الاستيطان الصهيوني.

ثانياً: الاستهتار الذي تواجه به حكومة نتنياهو الاسرة الدولية وتحديها الصفيق للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة، وللمناشدات التي تدعوها للعودة الى عملية السلام، وقد تبين **لاوروبا أن استمرار الوضع على ما هو عليه**، سيؤدي إلى نتائج خطيرة جداً، في مقدمتها امكانية نشوب حرب جديدة، واصبح واضحاً للجميع ان اسرائيل تضع هذا الاحتمال في مقدمة خياراتها فهي لاتفتأ توجه التهديدات العسكرية ضد لبنان وسورية في الوقت الذي تقوم فيه **بتحديث وتقوية ترسانتها العسكرية** وتصعد اعتداءاتها الغادرة ضد جنوب لبنان منذرة بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل جميع المناطق اللبنانية، بما في ذلك قصف بيروت، كما هدد مؤخراً عدد من الوزراء ،كذلك لابد من الاشارة الى

تحالفها الأمني والعسكري مع تركيا، الذي يعطي دليلاً ملموساً على نيتها المبيتة في القيام بعمل عسكري يستهدف الوطن العربي عامة وسورية بخاصة.

ثالثاً: وصول اتفاقات الحكم الذاتي الى الطريق المسدود تماماً. فالخلافات بين سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية وحكومة نتنياهو، استفحلت إلى درجة اضطرت معها تلك السلطة الى الاعتراف علناً، بان اتفاق «اوسلو» أصبح بحكم المنتهي، ولم يعد هناك أي أمل في تحقيق أي شيء في اطاره، ولاسيما بعد أن قررت اسرائيل تجميد العمل في الاتفاق المذكور والتنصل من كل التزاماتها ازاءه. وقد جاءت العمليات الاستشهادية التي شهدتها القدس لتؤكد رفض الشعب الفلسطيني لما يجري، ويأسه من الحالة المزرية التي وصلت اليها أوسلو — اذ لابد «من المن والسلوى» والدولة الفلسطينية كما روج لذلك اصحاب وعرابو ذلك «الاتفاق» حيث اكتشف الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، بانهم انتقلوا من سيء إلى اسوأ، وان الحكم الذاتي لم يأت لتحقيق اهدافهم وتطلعاتهم المشروعة، وان تكن في حدودها الدنيا، وانما جاء ليكون عوناً لاسرائيل عليهم، واداة لقمعهم وتصفية قضيتهم وتفريغ نضالهم البطولي من مضمونه ومبادئه.

رابعاً: سقوط نظرية الاحتكار الامريكي لعملية السلام. فقد أصرت الولايات المتحدة على ان تكون الراعي المنفرد والعراب الوحيد لتلك العملية ورفضت أن يكون للأسرة الدولية، سواء ممثلة بالأمم المتحدة، أو بالقوى والتكتلات الاقليمية، كالاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز، أو بالدول الكبرى كالصين وفرنسا، أي دور فاعل في تلك العملية. وقامت بالتنسيق مع اسرائيل بمعارضة وعرقلة كل جهد دولي يبذل في هذا الصدد من أي طرف آخر، وتحديداً أوروبا. لكن هذا الاحتكار لم يؤد إلا إلى تأزيم وعرقلة عملية السلام.

إيجابية الموقف الأوروبي:

ازاء كل ما سبق، كان على أوروبا ان تبادر، سواء وافقت الولايات المتحدة واسرائيل أو لم توافقا. فقد دخلت أوروبا بقوة إلى ساحة الشرق الأوسط من أجل انقاذ عملية السلام، واعادتها الى مسارها المقرر، وما يجعل أوروبا مؤهلة للعب دور فعال، موقفها الايجابي من تلك العملية، فهي متمسكة بالمبادىء والمفاهيم التي قام عليها في اطار قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

سورية والموقف الأوروبي:

وقد شجعت سورية وبقوة هذا التوجه الأوروبي، ورأت فيه دوراً اساسياً وحاسماً في اخراج عملية السلام من مأزقها وايصالها إلى هدفها المنشود، وهو السلام العادل الشامل الذي يعيد لكل ذي حق حقه كاملاً غير منقوص.

وهذا ما أكد عليه الرفيق المناضل حافظ الأسد في لقاءاته مع المسؤولين الأوروبيين، وآخرهم السيد فيكتور كليما — المستشار النمساوي الذي زار سورية في مطلع شهر كانون أول ١٩٩٧، حيث شدد الرئيس الأسد على ان سورية ترحب بدور أوروبي فاعل لاعادة وضع عملية السلام على السكة المؤدية إلى هدف السلام العادل والشامل.

وقد ساهمت لقاءات الرفيق الأمين العام للحزب مع الزعماء الاوروبيين في توضيح الحقائق، فيما يتعلق بعملية السلام بشكل عام ودور «اسرائيل» في تخريب هذه العملية، ووضع العراقيل امامها بشكل خاص. وهذا ما مكن أوروبا من ابداء المزيد من التفهم للحقوق العربية والتأكيد على ضرورة ان تلتزم اسرائيل بالشرعية الدولية وقراراتها... وقد عبر عن هذا الموقف السيد كليما في المؤتمر الصحفي الذي عقده في نهاية زيارته لدمشق بالتالي:

«لقد أكدنا خلال لقائنا السيد الرئيس حافظ الأسد، على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، واعادة مرتفعات الجولان والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ينطبق على مبدأ أنه لايمكن الاستمرار بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما أنه يجب أن تنطلق المفاوضات من النقطة التي وصلت اليها سابقاً على اساس الشرعية الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة، ولابد أن يسري مبدأ الأرض مقابل السلام».

وأكد المستشار النمساوي أن السلام ليس ضرورياً ومهماً بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فحسب بل كذلك بالنسبة لأوروبا داعياً الأطراف المعنية الالتزام بما اتفق عليه، وان تبدأ خطوات عملية لاعادة المفاوضات وقال أيضاً ان السلام يجلب الاستقرار للجميع... وأكد استعداد النمسا والاتحاد الأوروبي للمساهمة في دفع عملية السلام إلى الأمام في المنطقة.

نحن والعالم والسلام:

وهكذا نرى ان العالم مصر على الاستمرار في بذل جهوده الخيرة لاخراج

عملية السلام من مأزقها، والأمل كبير في انتصار ارادة الخير الدولية على ارادة الشر الاسرائيلية، وان تشهد منطقتنا السلام العادل والشامل الذي نتطلع إليه والذي ظل ومازال يؤكد عليه الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس المناضل حافظ الأسد بطل التصحيح والسلام، حيث لم تمر مناسبة إلا وكان له موقفه وأقواله في مقولة السلام من خلال رؤاه وتجربته وفلسفته، وهو صاحب التجربة النضالية والسياسية المتفردة.. وتتمثل هذه الحقائق من بعض أقواله في كل أمور الحياة وعلى كل الصعد ونأخذ منها بعض ما جاء في موضوعة السلام.

«إن سورية تريد أن يقوم سلام عادل وراسخ في هذه المنطقة. فدفاعنا عن قضيتنا هو دفاع عن السلام، السلام بمعناه الحقيقي ومقوماته التي رسخها نضال الانسان واقرتها شرائعه عبر العصور، سلام يعيد الحق ويطمئن إلى مستقبل لاتوسع فيه ولاعدوان.

ونحن في سورية وفي الوطن العربي عامة دعاة سلام، نريد السلام لأمتنا ولغيرنا، ولكن السلام لايستقيم مع وجود العدوان، ولايكون قابلاً للديمومة ما لم يكن اساسه العدل وما لم يكن شاملاً.

واسرائيل عاجزة عن ان تكون مع السلام، لانها عدوانية بنشاتها وتكوينها وطبيعتها، واسرائيل عنصرية وتمارس عنصريتها في كل المناطق التي تحتلها .

«إننا نؤكد تمسكنا بالسلام العادل والشامل، ولكننا نتمسك أيضاً بثوابتنا الوطنية والقومية، فلن نتنازل عن أي جزء من الارض المحتلة او حق من الحقوق العربية، وسندافع عن أرضنا وحقوق أمتنا بكل ما نملك من قوة».

مؤتمر الدوحة الاقتصادي والبدائل الممكنة

الرفيق : د . عيد أبو سكة

مقدمة:

كيف يكون اقتصاد خارج السياسة، وكيف تكون سياسة حيث لا اقتصاد!..

لقد أراد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق أوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الدوحة عاصمة قطر من ١٦ ـ ١٨ تشرين الثاني الماضي أن يقلب المفاهيم والقوانين الثابتة رأساً على عقب، ويعيد خلط الأوراق تماماً كما يفعل المقامر في بوكر السياسة، أو كما يفعل الساحر في بوكر الحياة، عندما يدخل في كميه طائراً وديعاً كالحمامة مثلاً، ليخرج بدلاً عنه ثعباناً او سكيناً.. وربما يخرج أيضاً أوراقاً مزركشة وأقلاماً فاخرة (من صنع أمريكا) ليتم بها التوقيع على صفقة الغاز المسيل أو اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر في اربد شمالي الأردن (بالقرب من الحدود السورية؟...) وغيرهما من الاتفاقيات أو الصفقات المعلنة وغير المعلنة في «مترنيخ» الدوحة كما سمي المؤتمر من قبل أحد الصحفيين العرب المعروفين.

فما هي إذاً، النتائج والآثار الاقتصادية لمؤتمر الدوحة مقارنة بنتائج

المؤتمرات الثلاثة التي سبقته في كل من الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦؟...

لنتطرق بعدها الى البدائل الاقتصادية العربية الممكنة والمرجوة في المستقبل. لكن قبل ذلك لابد من الاشارة والتاكيد على ان المؤتمرات الاربعة تستمد مرجعيتها من مؤتمر مدريد الذي عقد في نهاية عام ١٩٩١، والذي أرسى اسس عملية السلام في الشرق الاوسط، والذي أشار إلى ضرورة قيام تعاون بين دول المنطقة وشمال افريقيا في كافة المجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي. لكن مدريد السياسي لم ينص على التعاون قبل تحقيق السلام العادل والدائم وتطبيق مبدا الارض مقابل السلام. بمعنى آخر: إذا كان الاصل لم يتحقق أو جرت في الماضي مبادرات لتحقيقه لكن اسرائيل عادت ونسفت هذه المبادرات من أساسها وانقلبت على مرجعية مدريد وعلى عملية السلام برمتها فكيف يمكن لعاقل أن يترك الاصل المتداعي ليتعامل مع الفرع الذي لايخدم إلا مصلحة الطرف الناكل والرافض، للاصل ولمبادئه. لهذا قلنا في البداية: كيف يكون اقتصاد خارج السياسة، وكيف تكون سياسة حيث لا اقتصاد؟...

نعود الآن إلى المؤتمرات الاقتصادية للشرق اوسط وشمال افريقيا حسب تسلسلها التاريخي:

● **مؤتمر الدار البيضاء** المنعقد في ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤: حضره / ١١١٤/ مشارك من /٦١/ دولة معظمها من خارج ما اصطلح على تسميتها بدول الشرق الاوسط و شمالي افريقيا.

ولقد جاءت اسرائيل إلى هذا المؤتمر بوفد يرأسه رئيس الوزراء آنذاك اسحاق رابين ومعه نصف أعضاء حكومته وحشد هائل من رجال المال والاعمال الاسرائيليين.

طرح في هذا المؤتمر/ ٢٠٢/ مشروع اقتصادي منها / ١٥٠/ طرح من قبل اسرائيل و /٤٠/ من قبل مصر و/ ١٠/ مشاريع أردنية و /٣/ مشاريع مغربية.

وبالنسبة للنتائج الاقتصادية لهذا المؤتمر فقد تركزت على اقامة مؤسسات اقتصادية وتنفيذية اقليمية أهمها:

— اقامة مصرف التنمية للشرق اوسط وشمال افريقيا.

— اقامة مكتب اقليمي لتشجيع السياحة وتشجيع اقامة غرفة اقليمية

ومجلس للاعمال.

— تشكيل لجنة تنفيذية للمتابعة وأمانة تنفيذية.

بيد أن المكسب الاهم والاستراتيجي لإسرائيل من خلال مؤتمر الدار البيضاء، كان من دون أدنى شك متمثلاً في عملية إسقاط المقاطعة العربية لها ولاول مرة. هذه المقاطعة التي كانت تخسر بسببها ملايين الدولارات. فمعظم الشركات الغربية التي كانت في السابق تخشى ادراج أسمائها على القوائم السوداء لمكاتب المقاطعة العربية، عادت للتعاون من جديد مع اسرائيل (المقدمة حسب الظاهر على مصالحة جيرانها العرب واعطائهم حقوقهم).

● **المؤتمر الثاني المنعقد في عمان بالاردن** في تشرين الثاني ١٩٩٥: حضره / ألف/ مشارك من /٦٣/ دولة، أيضاً معظمها من خارج ما سمّي بالشرق الاوسط وشمالي افريقيا. وشارك فيه /١٣/ دولة عربية.

— طرحت فيه مصر /٨٥/ مشروعاً بتكلفة قدرها /٢٥/ مليار دولار.

— وطرحت الاردن /٢٧/ مشروعاً بتكلفة قدرها /٣,٥/ مليار دولار.

— كما طرحت فيه أيضاً سلطة الحكم الذاتي عدة مشاريع بتكلفة /٦,٣/ مليار دولار.

— أما اسرائيل فقد طرحت في هذا المؤتمر / ٢١٨/ مشروعاً بتكلفة قدرها / ٢٥/ مليار دولار، وحققت بالنتيجة المكاسب التالية:

— زيادة الاستثمارات القادمة من خارج اسرائيل.

— استطاعت اسرائيل فيه الدخول إلى اسواق جديدة.

— توسع الثروات الإسرائيلية نحو الأسواق القديمة.

— الاتفاق على مشروع قناة تربط البحر المتوسط والبحر الميت لتوليد الكهرباء.

إضافة إلى ذلك، فقد حاولت اسرائيل في هذا المؤتمر فرض فلسفتها ورؤيتها التي بدأت في الترويج لها منذ المؤتمر السابق بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية معيار لديمقراطية الشرق الاوسط، وأن اقامة السلام والأمن تتطلب انشاء اطار جديد للمنطقة تكون فيه اسرائيل الدولة المركزية والمحور في العلاقات والمبادلات والمعاملات لأنها واحة الحضارة والتكنولوجيا في صحراء متخلفة. لذا يتوجب أن تتخصص في الصناعات العالية التقانة ذات القيمة المضافة العالية. بينما يتخصص الأخرون (العرب طبعاً) بحكم تخلفهم في الصناعات كثيفة العمالة

وقليلة العائد اي منخفضة القيمة والارباح.

● **مؤتمر القاهرة الاقتصادي** المنعقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٦: وهو المؤتمر الثالث في سلسلة الشرق أوسطية وشمالي افريقيا، يأتي انعقاده بعد عدة أشهر من سقوط منظري حزب العمل لبنيان الشرق — أوسطي، ومجيء الليكود إلى الحكم في اسرائيل وبدء تعثر المفاوضات على المسارين الاسرائيلي — الفلسطيني، والاسرائيلي — السوري اللبناني، وهذه نقطة هامة يتوجب أخذها بعين الاعتبار.

حضر المؤتمر حوالي /٢٠٠٠/ مشارك، إضافة إلى /٨٥٠/ شركة، وهؤلاء يمثلون /٧٢/ دولة و /٥٢/ منظمة عربية واقليمية. شاركت في المؤتمر /١٣/ دولة عربية هي المغرب وتونس والجزائر والاردن والسعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وعمان وفلسطين واليمن وموريتانيا.

لقد صرح منسق عام المؤتمر السفير أحمد أبو الخير بأن المؤتمر نجح على كافة الصعد، ودفع الاسرائيليون خلاله ثمن رفضهم لمتابعة عملية السلام في ظل تجميد حكومة نتنياهو لعملية السلام. فلم يعقدوا أية صفقة ولم يجلسوا مع اي وفد عربي باستثناء وفد قطر.

كما يقول الدكتور: عصام رفعت رئيس تحرير صحيفة الأهرام الاقتصادي: «لقد تحجمت اسرائيل في هذا المؤتمر ولم تحصل منه على شيء، وكلمة حق تقال: استطاع هذا المؤتمر التأكيد على ربط التعاون الاقليمي الاقتصادي بتحقيق السلام الشامل».

في اعتقادنا ان الأمر الذي تجدر الاشارة اليه كواحدة من ايجابيات المؤتمر انه اكد على أن التعاون الاقليمي لايعني بالضرورة أن تكون اسرائيل طرفاً فيه، بل يمكن أن يكون عربياً — عربياً. وهذا ما أثار استياء الوفد الاسرائيلي الذي جاء إلى مؤتمر القاهرة / بثلاثين/ مسؤولاً بينهم وزير الخارجية ديفيد ليفي وأربعة وزراء آخرين، وجميعهم يحمل مفهوماً واحداً ولغة واحدة هي أن التعاون الاقتصادي الاقليمي والتطبيع والانطلاق الفوري في إطار مشروعاتهم هو الذي يمكن من تذليل العقبات التي تعترض مسيرة التسوية.

● **مؤتمر الدوحة** الأخير ١٦ — ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٧: يمكننا أن نقول، وليس من باب المبالغة اطلاقاً، بأن هذا المؤتمر مات قبل أن يولد، فرغم

الحشد الاعلامي الهائل الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية لانجاح المؤتمر ورغم الضغط المعنوي الكبير الذي مارسته على دول عربية عدة لتقنعها بالمشاركة، ورغم حضور /١٠٠٠/ مشارك يمثلون /٦٦/ دولة إضافة إلى /١٥/ منظمة ومؤسسة اقليمية من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، رغم هذا فقد فشل المؤتمر فشلاً ذريعاً لمقاطعة معظم الدول العربية له..

(حضرت تونس وموريتانيا وعمان والاردن والكويت وجزر القمر اضافة إلى قطر). ولقد صرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح: اننا نحضر لرد الدين إلى قطر ولعدم اغضاب أمريكا. إزاء هذا الاخفاق الواضح لمؤتمر الدوحة الاقتصادي، حاولت اسرائيل عشية انعقاده أن تقلل من أهميته من خلال تصريحات نتنياهو ووزير خارجيته، ومن خلال تخفيض مستوى تمثيلها بوفد يرأسه وزير التجارة ناتان شارانسكي بدلاً من ديفيد ليفي.

وهنا نتساءل كيف يمكن لمؤتمر أن ينجح وقد وصل منظموه إلى حد استجداء السفراء لحضور حفل افتتاحه فقط.

والحقيقة أن معظم الدول العربية التي قاطعت المؤتمر أرادت أن توجه رسالة إلى العالم بأسره وإلى الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص بأن المؤتمرات الاقتصادية إنما تعقد لاستكمال المسار السياسي والعكس ليس صحيحاً. فطالما أن عملية السلام متعثرة، لن يكون هناك أي تعاون أو حتى لقاء اقتصادي تكون اسرائيل طرفاً مشاركاً فيه.

كما نلاحظ، من جهة ثانية قرائن أخرى على فشل مؤتمر الدوحة الاقتصادية أهمها:

— حتى الدولة العربية التي شاركت: فقد تمثلت بوفود يرأسها وزراء دولة او وكلاء وزارات (باستثناء الاردن طبعاً التي شاركت بوفد يرأسه نائب رئيس الوزراء كما دعي الأمير الحسن لحضور مراسم التوقيع على اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر في اربد).

— اختصرت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية مدة اقامتها المقررة في الدوحة وكرست كلمتها في جلسة الافتتاح للحديث عن النزاع مع العراق كمحاولة منها للتغطية على فشل المؤتمر.

— كان من الملفت للنظر أيضاً غياب رجال الأعمال العرب المعنيين أكثر من غيرهم بهذا المؤتمر وبالتالي غلبة الصفة الرسمية أو الدبلوماسية على المشاركين.

— عدم توصل المؤتمر إلى الاعلان عن مرشح لاستضافة المؤتمر القادم ومحاولة اسرائيل استضافته في مدينة بيت لحم باءت بالفشل.

اما بالنسبة لأهم الصفقات التي تمت من خلال المؤتمر، ونقول من خلال المؤتمر لانها اتفاقيات عادية كان يمكن ابرامها فيما بين الدول المعنية بها من دون هذا المؤتمر .وهذه الصفقات أو الاتفاقيات المعلنة هي:

— صفقة الغاز المسيَّل بين اسرائيل وقطر.

— الاتفاقية الأمريكية الأردنية الاسرائيلية لاقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في مدينة اربد شمالي الأردن.

— اتفاق بقيمة / ٨٢٥/ مليون دولار بين حكومة قطر وشركة فيليبس بترولبوم الامريكية لاقامة مجمع بتروكيميائي في الدوحة.

وأخيرا بعد تبيان نتائج ودلالات مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق أوسط وشمالي افريقيا لابد من طرح سؤال على قدر كبير من الأهمية:

ما هي البدائل الاقتصادية العربية المرجوة والممكنة؟

أ— وحقيقة، أن في متناول العرب (إذا ما عقدوا العزم) بدائل اقتصادية كثيرة، وممكن تحقيقها.. فمن البدائل المعروفة تفعيل السوق العربية المشتركة ووضعها موضع التنفيذ العملي بعد «مراوحة» في المكان استمرت ثلاثة وثلاثين عاماً...

ب — ومن البدائل أيضاً تنفيذ الدول العربية لقرار الاعلان عن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الذي صدر عام ١٩٩٧ والذي من المفترض أن يبدأ تنفيذه اعتباراً من ١/١/١٩٩٨، والذي جاء تلبية لقرار أصدره مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٩٦.

ج— ومن البدائل أيضاً استخدام النفط العربي السلاح الأمضى والورقة الرابحة دائماً التي يمكن استغلالها لبناء الصناعات الثقيلة في الدول العربية، الأمر الذي يدفع بخطى الصناعة العربية قدماً إلى الأمام، ويزداد في الوقت نفسه، حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي لاتزيد حتى الآن عن / ٨,٥٪/ من حجم ومجمل التجارة العربية.

د— يتوجب على العرب أن يعرفوا كيف يتحكمون بحجم ومصادر وارداتهم من الاسواق الخارجية لخدمة قضاياهم السياسية (والمصيرية بشكل خاص). فما تزال الأسواق العربية أفضل الاسواق أمام المصدرين الغربيين واليابانيين.

هـ— يتوجب على المستثمرين ورجال الاعمال العرب أيضاً أن يكون لهم دوراً بارزاً من خلال مؤتمراتهم التي عقد منها حتى الآن سبعة: كان أولها في الطائف عام ١٩٨٢ وآخرها في بيروت من ١٨— ٢٠ تشرين أول الماضي، وجميعها تمت بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة في الدول العربية.

لقد اعترف المؤتمر الأخير برقم مخيف هو أن / ١,٣٪/ فقط من الاموال العربية في الخارج مستثمرة محلياً.. فهل هذا يكفي!.. رغم أن مطالبة المستثمرين ورجال الاعمال العرب بتشريعات جديدة وقوانين جديدة وأجواء جديدة للاستثمار، تبقى في إطار المشروعية كوننا في عصر تشتد فيه التكتلات وتقترب من اقتحام أسواقنا ما سمي بالغات.

● وفي النهاية فإن الوقت الذي تزداد فيه اسرائيل شراسة من خلال لاآت حكومتها المستمرة... وتستمر أيضاً في بناء المزيد من المستعمرات وطرد المزيد من السكان العرب من أراضيهم، وتنقلب على عملية السلام ومرجعيتها، وتتمرد على العالم بأسره... في هذا الوقت الذي تصر فيه رغم ذلك كله على خرق المقاطعة العربية والدخول الى أسواقنا، الا يجدر بنا نحن العرب أن نعيد على الأقل إحياء دور مكاتب المقاطعة العربية؟..

لماذا النقد والنقد الذاتي في الحزب؟

الرفيق: فوزي الجودة

تتسم نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي بصفات فكرية وتنظيمية اساسية يعتمد عليها الرفاق الحزبيون في نضالاتهم وممارساتهم وفي دورهم الحيوي في مسيرة الحزب وتطوره.

والمسالة التنظيمية هي العمود الفقري في جسم الحزب، وهذا ما أكد عليه النظام الداخلي للحزب من الناحيتين الفكرية والتنظيمية وهي:

— الوعي العلمي لمبادىء الحزب وأهدافه وخصائص تلازم النضال القومي والنضال الاشتراكي في الوطن العربي والايمان به.

— الديمقراطية المركزية في التنظيم والعلاقات الحزبية.

— النقد والنقد الذاتي.

منذ أن يدخل الرفيق الحزبي إلى صفوف الحزب تقع على عاتقه مسؤولية من ضمن المهام الدائمة، الا وهي نشر فكر الحزب، وهذا الشيء يتطلب التسلح بالوعي لتجسيده على أرض الواقع وإلا لما استطاع أن يقوم بهذه المهمة، والجدير بالاشارة هنا الى اهمية المعرفة العميقة للقدرة على الربط باستمرار بين وجود الحزب وبين مصالح الجماهير العربية الواسعة في كل ظرف وفي كل مرحلة، وتبرز هنا أهمية وضرورة الربط بين وجود الحزب وبين حركة التطور التاريخي

لمجتمعنا العربي وأمتنا العربية، لأن حزبنا ليس مجرد حزب سياسي بل هو أيضاً تعبير عن حاجات عميقة في الواقع العربي.

الجلسات الدورية:

لقد أصبحت عملية النقد والنقد الذاتي تقليداً ثورياً في حياة حزبنا، ففي أواخر كل عام تعقد الجلسات « الرسمية» للنقد والنقد الذاتي على مستوى قيادات الفروع والشعب والفرق الحزبية، وفي كل مرة تعقد فيها هذه الجلسات تطرح أسئلة كثيرة عن كيفية هذه الممارسة، وهل تؤدي إلى نتائج مجدية؟ وما علاقتها بالواقع المعاش؟ وأين نحن من مسالة النظرية والتطبيق؟ وهل تتم هذه العملية لتسديد حسابات حول تنفيذ خطة التنظيم؟

قبل الإجابة على مجمل هذه الأسئلة يمكن القول: إن الرفيق الحزبي معرض أن يقع بالخطأ (من يعمل يخطىء)، ولايعني ان كل من أخطأ قد وقع في الخطيئة، بل أن المهم في ذلك أن يكون صريحاً وموضوعياً في تناوله لأخطائه وأخطاء الآخرين، وأن يكون جريئاً، وهذا ما يجب أن يتعلمه من خلال ممارسة النقد والنقد الذاتي، وإن التخوف من قول القناعة وإبداء الرأي في هذه المسالة أو تلك بحجة الحرص على الحزب وسمعته يزيد الأخطاء والسلبيات ويدفع الرفاق الى التواكل واللامسؤولية.... يجب أن نمتلك الجرأة لنقد أنفسنا، والاكيف يمكن للآخرين أن يثقوا بنا، داخل صفوف الحزب وخارجه، وهنا تجدر الإشارة الى العلاقة مع الجماهير وكيف يمكن العمل بين صفوفها؟ وهذا كله يسلح الحزب بأساليب العمل الصحيحية التي تمكنه من ممارسة نشاطه العملي وتطوير نفسه، فلا يقع في العشوائية والتخبط والأخطاء القاتلة ولايسير بغير دليل أو مرشد في العمل، ولايصاب بالجمود والتخلف، ولهذا يجب أن نتذكر دائماً أن منطلقنا ودليلنا في العمل هو فكر الحزب واهدافه ومبادئه النظرية.

الجرأة:

إن الجرأة في النقد من شأنها ان تعمق الثقة بين القيادة والقاعدة وبين الحزب والجماهير، الأمر الذي يعزز وحدة الحزب وتماسكه وجديته وحيويته وقدرته على تحقيق المزيد من النجاحات. ولهذا يجب ان يتوجه العمل الحزبي باتجاه الجماهير والتغلغل في صفوفها من أجل كسب ثقتها، وهذا لاياتي من خلال التخاطب من الأعلى، والمخاطبة الوعظية، بل بالالتصاق معها وتحسس مشاكلهاوالإسهام في

ايجاد الحلول المناسبة التي تساعد على جمع شمل هؤلاء والتحامهم مع فكر الحزب وأهدافه، وهنا لابد من الإشارة الى أن ميدان عمل الجهاز الحزبي وخاصة المنظمات القاعدية التي تشكل الحلقة الاساسية للصلة مع الجماهير، هي جماهير الشعب والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وكيفية التعامل من أجل كسبها الحقيقي والانخراط معها لانه بالمحصلة تبقى الجماهير هي الأساس في أي عمل، او اي تحرك، وان مقاييس النجاح تكمن في مدى الارتباط بهذه الجماهير ومدى القدرة على تحريكها.

التمسك بالعلاقات الحزبية:

وهنا لابد من التاكيد على توفر الروح الموضوعية والحزبية وهي شرط أساس لممارسة هذه العملية بشكل صحيح وناجح ويعني هذا ضرورة التخلي عن الرواسب الذاتية والاجتماعية والانتماءات المتخلفة، وأن يكون الدافع للغاية من النقد هو الحرص على مصلحة الحزب والجماهير، ولابد هنا من التمسك بالعلاقات الحزبية لتحقيق المناخ المناسب، ولابد من توفر الوعي الحزبي والسياسي والإحساس بالمسؤولية والإدراك لطبيعة المرحلة والمهام الملقاة على عاتق الحزب لكي لايخرج النقد عن مهمته الاساسية.

القدرة تكمن في ممارسة النقد:

ومن المعروف ان الحزب الثوري، هو الحزب الذي يدرك أن أحد أهم عناصر قوته إنما تكمن في قدرته على ممارسة النقد والنقد الذاتي، وعدم خشيته من التحدث عن نقاط ضعفه وضرورة تجاوزها، ومعرفة هذه الأخطاء للتعلم منها، ومحاولة التغلب عليها واستئصالها.

إن وعي الأعضاء لمبادىء الحزب وأهدافه والإيمان بها والنضال من أجل تحقيقها مسألة لانقاش حولها في حياة الحزب ومسيرته النضالية، لكن إلى أي درجة يمتلك الرفاق القدرة على تجسيد أهداف الحزب ومبادئه في النضال اليومي، هذا ما يكتشف بل ويعبر عنه من خلال تحقيقه النقد والنقد الذاتي في حياة الحزب.

الايجابيات اكثر من السلبيات:

ومن خلال ما تقدم وتوضيحاً للأسئلة التي وردت في المقدمة نسوق ما يلي:

إن عملية النقد والنقد الذاتي ضرورة تمليها الظروف الموضوعية والاحكام

العامة للنظام الداخلي للحزب، وإن برمجة هذه الجلسات (الرسمية) لايعني ان يخلو الاجتماع الحزبي منها لانه المكان المناسب لهذه العملية، وهذا لايعني قطعاً أن نحول اجتماعاتنا الى جلسات نقد ونقد ذاتي باستمرار، وإذا كانت هناك بعض السلبيات فالايجابيات أكثر منها، ويجب أيضا التركيز عليها لكي لاتفقد قيمتها، يجب أن نرسخها، وبترسيخها يمكن الإنتقال إلى نجاحات أكثر فاكثر وعملية الانتقال هذه تمر بالضرورة عبر معالجة السلبيات وتذليل الهنات، وإيجاد حلول ناجعة للصعوبات التي تعترض سبل العمل وتقدمه، وصاحب التجربة الغنية اقدر من غيره على تجاوز ذلك، والاقل قدرة هو الذي لم يستفد من التجارب، ولم يطور نفسه فيشعر دائماً بالقصور والارتباك، وهذا ما يزيد الضعف ضعفاً والصعوبة صعوبات جديدة.

الحديث عن النقد:

ونعود هنا للقول: إنه ثمة رفاق يتكلمون عن النقد والنقد الذاتي وهنا نشير الى نمطين اثنين:

النمط الأول: من يتكلم بروح المسؤولية العالية والإيمان الكامل بضرورة تطبيق هذا المبدأ كونه يشكل عاملاً مهماً في النظرية التنظيمية للحزب، وفعلاً يمارس هذه العملية بكل وعي وتفهم وإخلاص وهذا ما هو حاصل فعلاً.

النمط الثاني: البعض الذي يبالغ في الحديث عن النقد والنقد الذاتي، ولكنه في الواقع يقاوم النقد ولايقبل به خاصة إذا وجه إليه، ويسوغ ذلك إذا وجه إليه.

ولكن (من خلال رؤية شخصية) أرى أن الحديث بالايجابيات والتركيز عليها يضعف كل السلبيات لابل يمكن ان ينهيها إذا اقترن هذا الشيء بقدر من الوعي والشجاعة والموضوعية، وبالعكس تماماً أن الحديث المستمر عن السلبيات سيكون له تاثيراً على الإيجابيات لابل يؤدي الى تحجيمها، وهذا لاينفي قطعاً ان نبحث مجمل القضايا، والتكيف معها، ولايعني هذا أبداً السكوت على الأخطاء وتركها تستفحل وتتجذر في أرض الواقع.

ظاهرة اللامسؤولية:

وظاهرة أخرى نشير اليها هنا، ظاهرة اللامسؤولية أثناء ممارسة النقد والنقد الذاتي لاقتناص الأخطاء وابراز السلبيات، ونشرها، وتضخيمها، وهذا ما يمزق شخصية الرفيق وقدرته النضالية.

إن هذه الظاهرة تضر بالحزب لأنه كما توضح ليس نقداً، بل هي ظاهرة تلتقي مع التشهير والتجريح، ظاهرة سلبية للغاية يجب الابتعاد عنها لكي ننجح في تجربة النقد ونعطيها بعدها الايجابي، وايصالها الى نتائجها التي تعمل من أجلها باستمرار وبلا شك انها نتائج ايجابية ولانعتقد ان هناك نتائج سلبية للنقد والنقد الذاتي إلا إذا مورس بشكل خاطىء، ويكون بذلك قد افتقر الى العناصر الاساسية لهذه العملية واركانها الاساسية : الروح الموضوعية — الوعي — الجرأة.

وبذلك لايمكن لأية عملية مهما كانت النوايا ايجابية لمارستها إلا أن تكون نتائجها سلبية، ومن هنا تأتي اهمية العناصر التي تقوم عليها عملية النقد والنقد الذاتي.

الاستخفاف بعملية النقد:

وظاهرة أخرى أيضاً تبدو أحياناً: الاستخفاف بعملية النقد والنقد الذاتي، والزعم بعدم صلاحيته وعدم جدواه في حياة الحزب والجماهير.

إن هذه النظرة للنقد والنقد الذاتي محاولة لإفراغ هذا المبدأ من مضمونه في التطبيق العملي، ومحاولة نفيه أيضاً من حياة الحزب، وبذلك تتكرس علاقات سلبية يعمل الحزب على إزالتها من تنظيماته والتخلص منها، وهذه مهمة الرفاق كافة مهما كانت مواقعهم في صفوف الحزب، وهذا هو جزء من العملية النضالية والمهمة الأساسية للجميع.

النقد ليس غاية:

إن عملية النقد والنقد الذاتي ليست غاية بحد ذاتها، أو هواية يمارسها من يشاء، بل هي وسيلة يتبعها الحزب في تنظيماته من أجل غاية التقويم والاصلاح والتأكيد على الجوانب الايجابية وتكريسها، وان تحقيق هذا المبدأ في الحياة الحزبية لأمر على جانب كبير من الاهمية، وان هذا المبدأ يتعلق بجميع جوانب العمل الحزبي والسلوك النضالي من أجل الحفاظ على بنية الحزب التنظيمية والفكرية.

أنشطـــة ووثائــق

إعداد الرفيق : نصوح زبيدي

القيادة القومية:

● تلقت القيادة القومية عدداً من برقيات التهنئة بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية.

وقد وردت هذه البرقيات من مختلف الفعاليات السياسية والحزبية والشعبية والثقافية داخل القطر العربي السوري وخارجه ، وعبرت عن عظمة هذه المناسبة التي جعلت من سورية أمل العرب ومحط أنظارهم لاسترجاع الحقوق وتحرير الأرض المحتلة ، وعن تقديرها الكبير للانجازات العظيمة في ظل التصحيح كما عاهد مرسلوها الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب السير قدماً خلف قيادته التاريخية لتحقيق أهداف امتنا العربية.

● استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب خلال شهري تشرين ثاني وكانون أول كل من السادة:

البروفسور فلاديميرا يسايف نائب رئيس معهد الاستشراق في موسكو التابع لاكاديمية العلوم الروسية والبروفسور الكسندر فيلوفيك رئيس كرسي الاقتصاد في المعهد، شريف فياض أمين السر العام للحزب التقدمي الاشتراكي

في لبنان والسيد دريد ياغي نائب رئيس الحزب، عبد الحميد المهري عضو قيادة حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري الأمين العام للمؤتمر القومي العربي والسيد معن بشور الأمين العام المساعد للمؤتمر، باولوماتييه رئيس البعثة الأثرية الإيطالية التي تتابع أعمال البحث والتنقيب في موقع ايبلا الأثري والوفد المرافق له، الشيخ ابراهيم صالح الحسيني مفتي جمهورية نيجيريا، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، الدكتور علي زغدود رئيس التجمع الجزائري، الرفاق المشاركون في دورة الإعداد الحزبي المركزية الثانية والخمسين في المعهد العالي للعلوم السياسية، السيد عبد القادر بن قرينة وزير السياحة والصناعة التقليدية الجزائري عضو قيادة حركة مجتمع السلم الجزائري، وفد البرلمان الأوروبي والذي يضم السيدين هانس سويودا نائب رئيس المجموعة الاشتراكية في البرلمان ويانيس ساكالاريو عضو الحزب الاشتراكي الأوروبي، وفد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني برئاسة السيد تشوتشي تشن نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس.

وتطرق الحديث خلال هذه اللقاءات حول عدد من المواضيع الراهنة والمطروحة على الساحتين العربية والعالمية ولاسيما عملية السلام وتعثرها بسبب موقف حكومة الليكود الاسرائيلية المناهضة للسلام والشرعية الدولية، ومسألة التطبيع مع العدو الصهيوني، ومؤتمر الدوحة الاقتصادي والدعوة إلى ضرورة التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل العمل العربي المشترك.

● ادلى الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب بحديث شامل لمجلة النور اللندنية الذي نشرته في عددها الصادر في شهر كانون أول.

وقد أكد الرفيق الأحمر أن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة هو خيار استراتيجي لسورية والعرب، باعتباره ينهي العدوان والاحتلال، ويعيد الحقوق لأصحابها.

وقد قال الرفيق الأحمر ان سورية بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد، ومنذ قيام الحركة التصحيحية، عملت بكل طاقاتها على تعزيز التضامن العربي وحشد طاقات الأمة لمواجهة العدو الرئيسي «اسرائيل».

ووجه الرفيق الأحمر في حديثه، كلمة إلى الملايين من المغتربين العرب الذين يعيشون خارج حدود الوطن العربي، كي يبذلوا المزيد من الجهد ويعملوا

بقوة على توحيد مؤسساتهم وتنظيماتهم التي تعد الأساس في خدمة قضايا الأمة.

● شارك وفد القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي برئاسة الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط في المؤتمر الثالث والثلاثين للحزب الشيوعي في أرمينيا، في الفترة ما بين ٢٩ — ٣٠ من تشرين الثاني حيث القى كلمة الحزب في المؤتمر المذكور أكد فيها على العلاقات الجيدة القائمة بين الحزبين وبين سورية وجمهورية ارمينيا. كما التقى الرفيق صياغ اثناء وجوده في يرفان مع نائب رئيس الحركة القومية الارمينية (الحزب الحاكم) وتناول معه وجهات النظر حول المسائل التي تخص البلدين.

اتفاق تعاون حزبي مشترك

وقع بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٧ في مبنى القيادة القومية للحزب اتفاقا للتعاون المشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الوحدة الشعبية في تونس.

ووقع الاتفاق عن حزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق محمد صالح الهرماسي عضو القيادة القومية للحزب رئيس مكتب المغرب العربي وعن حزب الوحدة الشعبية التونسي السيد محمد بلحاج عمر الأمين العام للحزب.

ويهدف الاتفاق إلى تطوير التعاون بين الحزبين بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين أبناء الشعبين في البلدين الشقيقين سورية وتونس وبما يسهم في تحقيق آمال الأمة العربية وتطلعاتها نحو بناء مجتمع عربي متقدم.

وتشمل مجالات التعاون التي تضمنها الاتفاق تبادل زيارات الوفود القيادية بين الحزبين من أجل التشاور وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تخدم مصالح القطرين والأمة العربية.

انعقاد الدورة الثالثة للأمانة العامة للأحزاب العربية في القاهرة

عقدت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية دورتها الثالثة في القاهرة يومي ٨—٩ / ١١ / ١٩٩٧، وأصدرت في ختام أعمالها بياناً أكدت من خلاله

على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل واستعادة الحقوق العربية المغتصبة . كما أدان البيان الاتفاقيات الإسرائيلية — التركية العسكرية لما تمثله من تهديد للأمن القومي العربي ودعت الى تنسيق عربي لمواجهة الاحتلال التركي للأراضي العراقية و ادان البيان الإجراءات الامريكية الغاشمة ضد عدد من الأقطار العربية للتدخل في شؤونها الداخلية. و دعت الأمانة العامة في بيانها الحكومات العربية ورجال الأعمال الى مقاطعة المؤتمر الاقتصادي في الدوحة ووجهت التحية للحكومات العربية والفعاليات الاقتصادية التي بادرت الى مقاطعته.

وفي ختام البيان أكدت الأمانة العامة على حتمية السعي الى التنسيق الرسمي والشعبي وتجسيده في خطوات ملموسة باعتباره الركيزة الأساس لصيانة حاضر الأمة وصنع مستقبلها، والحفاظ على سيادتها وحريتها وكرامتها.

مؤتمر الأدباء والكتاب العرب

عقد تحت رعاية الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب خلال الفترة مابين «١٨-٢١/١٢/٩٩٧» المؤتمر العام العشرون للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، تحت شعار «المثقف العربي ومقاومة التطبيع» بمشاركة وفود من روابط واتحاد الكتاب العرب.

ومثل الرفيق المناضل حافظ الأسد في افتتاح المؤتمر الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب الذي ألقى كلمة أكد فيها تقدير القائد الأسد لدور الأدباء العرب في نهوض الأمة كما أكد ان الانسان العربي رفض ويرفض التطبيع بكل أشكاله باعتباره خطوة في الاستراتيجية الصهيونية الهادفة الى الهيمنة على الوطن العربي.

كما التقى الرفيق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية بالسادة المشاركين في أعمال المؤتمر وقدم عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه آخر مستجدات الوضع في المنطقة وعملية السلام والتضامن العربي والقضايا العالمية التي تهم الأمة العربية.

وفي ختام أعمال المؤتمر أصدر المشاركون بياناً أدانوا فيه الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل وماتستهدفه من اضفاء طابع شرعي على الاحتلال كما

أدانوا التحالفات والمناورات العسكرية والسياسية الموجهة ضد الأمة العربية. ودعا البيان الى احياء فكرة السوق العربية المشتركة والعمل على تحقيق التكامل العربي والتعايش والتعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبرى. كما اكد البيان على ضرورة رفع الحصار عن العراق وليبيا والسودان. ودعا الدول العربية لاتخاذ اجراءات عملية بهذا الصدد. والى دعم المقاومة ضد العدو الصهيوني في جنوب لبنان وفلسطين والجولان وادان البيان الارهاب الذي تتعرض له بعض الدول العربية ودعا الى مواجهة الغزو الثقافي الصهيوني والاجنبي.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر السوري

الذكرى السابعة والعشرون للحركة التصحيحية المجيدة

احتفلت جماهير حزبنا وأمتنا بالذكرى السابعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب حيث أقيمت المهرجانات الخطابية والاعراس الشعبية وعقدت الندوات والمحاضرات والمعارض والنشاطات والفعاليات الثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما أقيم أسبوع المباريات الانتاجية الذي توج بيوم عمل طوعي نفذته طبقتنا العاملة تمجيداً لهذه الذكرى العظيمة التي كانت بداية تحول عميق في تاريخ سورية الحديث وبداية نهضة حضارية وطنية.

وترافقت ذكرى التصحيح، هذا العام مع انعقاد مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال الذي افتتح تحت رعاية الرفيق المناضل حافظ الاسد مؤتمره / ٢٣ / في قصر الشهيد باسل الأسد بدمشق.

وقد مثل الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب في افتتاح المؤتمر الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب.

وحضر الافتتاح الرفاق والسادة نائبا رئيس الجمهورية ورئيسا مجلسي

الشعب والوزراء والأمين القطري المساعد للحزب والمسؤولون في الحزب والدولة والجبهة.

والقى الرفيق عبد الله الأحمر كلمة في المؤتمر نقل في مستهلها تحيات الرفيق الأمين العام للحزب إلى أعضاء المؤتمر وكل عمال بلادنا (نص الكلمة على الصفحة ٦).

والقى الرفيق عز الدين ناصر عضو القيادة القطرية للحزب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال كلمة في افتتاح المؤتمر جدد من خلالها المحبة الصادقة والالتزام المطلق والوفاء الكامل من عمال وعاملات الوطن لقائد التصحيح الرفيق المناضل حافظ الأسد. وقال: « إن عطاءات القائد الأسد شكلت تطوراً حقيقياً ومساهمة فعلية في تحسين الوضع المعاشي والاجتماعي للعاملين في الدولة ».

دورة اجتماعات الرفاق أمناء فروع الحزب والمحافظين

عقدت خلال الفترة ما بين (٢١/ — ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٧) دورة اجتماعات الرفاق امناء الفروع والمحافظين في القطر العربي السوري برئاسة الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب بحضور الرفاق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب والوزراء وأعضاء القيادة القطرية ونائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونواب المكاتب في القيادة القطرية ورؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ورؤساء الجامعات ورئيس لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية ورئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومديرو المؤسسات الاعلامية.

وقد استهل الرفيق الدكتور سليمان قداح افتتاح الدورة بكلمة أكد من خلالها على اهمية هذه الاجتماعات باعتبارها اداة رقابة ومتابعة لخطط العمل في المجالات الحزبية والشعبية والاقتصادية والادارية.

كما قدم الرفيق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه آخر تطورات العملية السلمية والوضعين العربي والدولي... ومواقف سورية بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد من مختلف القضايا المطروحة .

وتحدث الرفيق محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء عن السياسات والإجراءات والتدابير التي تتخذ لتحقيق النهوض الاقتصادي العام في قطاعي

الزراعة والصناعة وفي بقية القطاعات الانتاجية الاخرى للاستمرار في عملية التنمية الشاملة والمتوازنة موضحاً بالأرقام والمعطيات اهمية ما تم انجازه وإلى ما يجري تنفيذه في ساحة العمل الاقتصادي. مع التركيز على زيادة التصدير والاستمرار في ترشيد الاستيراد للوصول إلى افضل وضع ممكن لميزان المدفوعات.

وقد ناقش الرفاق المشاركون خلال الاجتماعات الوضع التنظيمي لعدد من افرع الحزب الذين تقدموا بعرض شامل حول تنفيذ خطط العمل وتطور الحياة الداخلية في المؤسسات الحزبية والشعبية وفروع الجبهة الوطنية التقدمية.

كما قدم الرفاق رؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية مداخلاتهم في مجال التنظيم والنشاط الحزبي والجبهوي لهذه المنظمات والنقابات ومدى تنفيذ خططها في هذه المجالات.

وأوضح الرفاق المحافظون في مداخلاتهم ارتفاع نسب التنفيذ في الخطط الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لجماهير المواطنين واتساع قاعدة المستفيدين منها.

وقد اختتم الرفيق الأمين القطري المساعد دورة الاجتماعات بكلمة اشار من خلالها إلى الروح الرفاقية التي سادت جو المناقشات ودعا الرفاق المشاركين إلى ضرورة الاجتماع مع القواعد الحزبية والشعبية والمهنية وجماهير الشعب لشرح الموضوعات التي تم عرضها ومناقشتها.

واكد الرفيق قداح على أن التوصيات والمقترحات التي تم اتخاذها ستكون موضع دراسة واهتمام ومتابعة من قبل جميع الجهات لتنفيذها. وفق الامكانات المتاحة.

الاجتماعات السنوية لمجالس فروع الحزب

عقدت مجالس فروع الحزب في محافظات القطر اجتماعاتها السنوية بحضور الرفاق اعضاء القيادة القطرية وامناء وأعضاء قيادات فروع الحزب والسادة المحافظين والرفيق رئيس لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية.

وقد القى الرفاق أعضاء القيادة القطرية المشاركون في الاجتماعات كلمات أكدوا من خلالها على أهمية مجالس فروع الحزب السنوية التي تعتبر محطات مضيئة في مسيرة الحزب لتقييم مسيرة العمل والاداء في مختلف مجالات العمل الحزبي والتنظيمي والاقتصادي والخدمي خلال عام كامل والوقوف على مراحل الانجاز وعلى أهم الصعوبات والمعوقات التي اعترضت

سبل تنفيذ بعض الخطط لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بإزالتها ولرفع الجاهزية في مختلف مرافق الحياة.

كما قدم الرفاق أعضاء القيادة عرضاً سياسياً شاملاً للأوضاع على الساحتين العربية والدولية مؤكدين على دور سورية ومواقفها المبدئية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب.

وقد ناقش الرفاق المشاركون في اجتماعات مجالس الفروع التقارير السياسية والتنظيمية والاقتصادية المقدمة من قيادات فروع الحزب عما تحقق من فعاليات ونشاطات خلال عام ١٩٩٧ في مجالات العمل الحزبي، والاقتصاد والخدمات. وقد ركزت التقارير على المسالة التنظيمية التي تشكل اساساً متيناً في وحدة الحزب الفكرية والعقائدية وعلى الجوانب الاقتصادية والخدمية.

كما قدم الرفاق المشاركون المداخلات التي عززت الجوانب الاساسية في التقارير المقدمة واضافت مقترحات وتوصيات اخرى حول مختلف القضايا التي تم مناقشتها.

● أصدرت المنظمات الطلابية العربية في جامعة دمشق بياناً بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة حيت من خلاله السياسة الحكيمة التي تنتهجها سورية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب. مؤكدين الوقوف خلف قيادته الحكيمة حتى تحقيق اهداف أمتنا العربية.

● أهلنا في الأرض المحتلة

اقام اهلنا في الجولان السوري المحتل ندوة ثقافية حول الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب رئيس الجمهوريه بمجدل شمس شارك فيها سكان بلدات مجدل شمس وبقعاثا وسعدة وعين قنية.

وتحدث في الندوة عدد من ابناء الجولان عن انجازات التصحيح على الصعد كافة السياسية والاقتصادية منها وفي مقدمتها قيام الجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع المجال الديمقراطي بقيام مجلس الشعب وفتح المجال الاقتصادي بمشاركة القطاعات الاقتصادية: الخاص والعام والمشترك.

وتطرق المتحدثون الى ان سورية في عهد التصحيح اختارت طريق السلام الشامل والعادل بدون تفريط بشيء من الحقوق او الأرض او السيادة.

القطر اللبناني

اصدرت القيادة القطرية للحزب في لبنان بياناً بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية ، حيت من خلاله الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب على مواقفه القومية والوطنية المبدئية والثابتة وأكدت بان الحركة جاءت لتبعث في الجماهير العربية جذوة الحمية والاعتزاز بانتمائها العربي .

و دعا البيان الى استقراء نتائج الحركة التصحيحية من جديد على ضوء ما تتعرض له الأمة العربية اليوم من تحديات وهي تجابه أشرس عدو غاصب .

كما أقامت القطرية اللبنانية مهرجانا خطابيا كبيرا بهذه المناسبة العظيمة، حيث القى الرفيق غازي سيف الدين الامين القطري اللبناني كلمة اكد من خلالها ان سورية غدت في ظل الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد دولة عصرية لها موقعها على الساحة الدولية.

وقال : «لقد كبرت سورية بحزبها العظيم والقائد الرمز حافظ الأسد وكبر معها كل العرب وكرست نهجا نضاليا اتسم بالثبات والديمومة والقدرة على مواجهة كل الظروف ونحن في لبنان شهدنا الروح الغيرية في نهج سورية ونهج قائد الحركة التصحيحية الذي ترجم هذه الروح الى افعال وتضحيات دفاعا عن وحدة لبنان وسيادته وعروبته».

كما القى السيد حسن نصر الله الامين العام لحزب الله كلمة قال فيها: « ان السيد الرئيس حافظ الأسد كان ومازال قائدا عربيا وحكيم العرب الاكبر في هذا العصر وباسمه وعنوانه وتاريخه يقترن تاريخ الامة والمنطقة في هذه المرحلة ويسجل على مدى التاريخ » .

واعرب السيد نصر الله عن تقديره للتضحيات التي قدمتها سورية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد من أجل الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته ومناصرته في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي .

كما القى النائب علي حسن خليل كلمة رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري أكد فيها ان تاريخ الحركة التصحيحية المجيدة بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد دخل قاموس السياسة المعاصرة وصحح مسار الوضع العربي برمته فاصبح تاريخ العرب الحديث.

والقى كل من الدكتور جورج سعادة رئيس حزب الكتائب اللبناني و النائب علاء الدين ترو و الرفيق محمود عيسى عضو القيادة القطرية اللبنانية للحزب كلمات أشادت بالقيادة الحكيمة والشجاعة للرفيق المناضل حافظ الأسد الذي تبوأ على مدى يزيد عن ربع قرن من عمر التصحيح مسؤولية قيادة الأمة.

القطر الفلسطيني

اقام فرع فلسطين للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي مهرجاناً خطابياً بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد وذلك في قاعة مجلس مدينة دوما في ريف دمشق .

وحضر المهرجان الرفاق محمد ناصر الامين القطري المساعد للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من أعضاء القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني للحزب وأمينا فرعي فلسطين واليرموك واعضاء قيادتي فرعي فلسطين واليرموك للحزب وعدد من ممثلي تحالف القوى الوطنية الفلسطينية والمنظمات الشعبية الفلسطينية وامين شعبة دوما للحزب ورئيس مجلس مدينة دوما وحشد من الاخوة المواطنين.

والقى الرفيق عصام القاضي الأمين القطري الفلسطيني كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي اكد فيها ان التصحيح حركة حية فاعلة حملت معها منذ ولادتها طموحات الجماهير العربية واستجابت بشكل واع وخلاق لشعارات واهداف هذه الجماهير فحفظت ثورة اذار المجيدة ورسخت مرتكزاتها الوحدوية التقدمية وصححت مسارها وجددت شبابها وحفزت حيويتها واغتنت بمثل وقيم وسلوكيات القائد المعلم حافظ الاسد باني سورية الحديثة وامل الامة في النصر والتحرير.

منظمات الحزب خارج الوطن العربي

منظمة اليونان

اقامت قيادة منظمة الحزب في اليونان وسفارة الجمهورية العربية السورية في اثينا ورابطة المغتربين العرب السوريين والمكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية وجمعية الأطباء العرب السوريين مهرجانا خطابيا احياء للذكرى السابعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة.

وقد اشادت الكلمات التي القيت بهذه المناسبة بالانجازات العظيمة التي تحققت في ظل التصحيح بفضل القيادة التاريخية للسيد الرئيس حافظ الأسد.

منظمة فرنسا

اقامت منظمة الحزب في فرنسا وسفارة الجمهورية العربية السورية والاتحاد الوطني لطلبة سورية احتفالا كبيرا بهذه المناسبة ، وحضر الاحتفال الذي اقيم في المركز الثقافي العربي السوري السفير السوري ورؤساء واعضاء جمعية الصداقة الفرنسية السورية ورابطة الجالية السورية واعضاء المكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية - فرع فرنسا - وممثلو عدد من اتحادات الطلبة العرب وحشد غفير من المواطنين العرب السوريين في فرنسا .

والقى الرفيق الدكتور الياس نجمة سفير سورية كلمة السفارة ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي اشاد فيها بالانجازات العظيمة التي حققتها الحركة التصحيحية المجيدة في جميع المجالات والميادين.

واوضح ان الاحداث والوقائع تثبت دائما ان توجهات السيد الرئيس حافظ الأسد وسياسته الاستراتيجية هي الطريق الناجح للتعامل مع التحولات والمتغيرات على الصعيدين العربي والاقليمي ،

ثم القيت في الاحتفال كلمات الاتحاد الوطني لطلبة سورية ورابطة الجالية السورية وجامعة الاتحادات الطلابية العربية في فرنسا ، اشادت جميعها بما تحقق لسورية من انجازات هامة وكبيرة في ظل القيادة الحكيمة للسيد الرئيس حافظ الأسد .

منظمة رابطة الدول المستقلة

اقامت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في رابطة الدول المستقلة احتفالا مركزيا بهذه المناسبة .

والقيت في الحفل عدة كلمات اشاد فيها الخطباء بالقيادة التاريخية للرفيق المناضل حافظ الأسد وجددوا فيها عهد الولاء المطلق لسيادته والتزامهم الخط النضالي الذي رسمه القائد التاريخي حتى تحقيق الاهداف المنشودة للامة العربية .

منظمة هنغاريا

اقامت منظمة الحزب وفرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية في هنغاريا احتفالا جماهيريا بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية.

وحضر الاحتفال الرفاق امين وأعضاء قيادة المنظمة والقائم باعمال السفارة السورية في بودابست وأعضاء السفارة والمكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية وممثلو المنظمات السياسية والطلابية في هنغاريا وحشد كبير من الطلبة والجالية السورية والأصدقاء الحزبيين.

والقيت في المهرجان كلمات الحزب والسفارة والاتحاد الوطني لطلبة سورية ولجنة التنسيق بين المنظمات السياسية والطلابية العربية اشاد فيها المتحدثون بالإنجازات الكبيرة والعظيمة والانتصارات التي تحققت في ظل مسيرة التصحيح المجيد على كافة الصعد والتي تعبر عن عظمة المسيرة بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

منظمة يوغسلافيا

اقامت منظمة الحزب في يوغسلافيا وبالتعاون مع السفارة السورية والمكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية والجالية العربية السورية والمغتربون العرب السوريون في يوغسلافيا مهرجاناً خطابياً بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة.

وأصدرت المنظمة بهذه المناسبة بياناً أشادت من خلاله بمنجزات التصحيح بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب وبمواقفه الشجاعة تجاه القضايا المصيرية للامة العربية ولاسيما في وجه العدو

الصهيوني الغاصب وخوضه معركة السلام وتأكيده على أسس الشرعية الدولية واسترجاع كامل الحقوق العربية المغتصبة وتحقيق السلام العادل والشامل للمنطقة.

كما اصدرت المنظمة وبهذه المناسبة ايضاً العدد / ١٨٣ / من نشرة «شباب البعث» اشادت من خلالها بنهج التصحيح في مختلف المجالات والقضايا السياسية والاقتصادية والفكرية. كما أشادت النشرة بحنكة وقيادة وشخصية قائد التصحيح الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب.

هذا وكانت المنظمة قد اصدرت بياناً بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لحرب تشرين التحريرية. التي أعادت للأمة العربية عزتها وكرامتها وكانت ثمرة من ثمار التصحيح التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد.

وثــائــق

صدر عن مكتب الثقافة والاعداد الحزبي في القيادة القومية وضمن سلسلة الدراسات الكراس رقم / ٢٧ / بعنوان «السوق العربية المشتركة» متضمناً مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. ويقع الكراس في / ٧٠ / صفحة من القطع الصغير . حيث تحدثت مقدمة الكراس عن أهمية الوحدة العربية في عالم التكتلات على اعتبار أن قوة العرب في وحدتهم وهي التي ستحقق لهم التواجد الحضاري والثقافي على الساحة الدولية.. وتزيد من قدرة العرب على الوقوف في وجه التحديات والمخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية .

تناول الفصل الأول من الكراس مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك مستعرضاً أبرز المحاولات التي جرت بين الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي والوحدة الاقتصادية وذلك خلال مرحلة ما قبل وخلال الحرب العالمية الثانية ومرحلة الاستقلال السياسي كالعلاقات بين سورية ولبنان، مصر والسودان، ومن ثم العمل ضمن نطاق جامعة الدول العربية والمعاهدات التي أبرمت ولاسيما اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام / ١٩٥٧ /

أما الفصل الثاني من الكراس فتحدث عن مفهوم السوق المشتركة ومراحل تنفيذها ابتداء من مرحلة منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم مرحلة

السوق المشتركة واخيراً مرحلة الوحدة الاقتصادية. وتحدث أيضاً عن المزايا والفوائد الفنية والاقتصادية للسوق المشتركة من حيث زيادة الانتاج والتخصص السلعي وتحسين ظروف الانتاج ونوعيته. وتوسع المنشآت وتطورها إضافة الى تقريب السياسات الاقتصادية بين دول السوق وتنسيقها. وإتاحة المجال أمام الاستثمار الوطني وعدم هجرته الى الخارج وحصول دول السوق على مواقف تفاوضية افضل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

أما حول السوق العربية المشتركة فقد افرد الكراس الفصل الثالث للتحدث عنها حيث عرض من خلاله مباديء منطقة التبادل التجاري الحر والاتحاد الجمركي الواردة في قرار السوق العربية المشتركة. كما تحدث الكراس عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتباره الجهاز المشرف على السوق العربية المشتركة إضافة للاجهزة المساعدة له وحدد الجدول الزمني لتنفيذ السوق وفقاً لقرار انشائها عام ١٩٦٥. حيث قسمها الى فترتين الأولى هي السابقة لعام ١٩٦٥ والثانية بعد عام ١٩٦٥.

كما تطرق الكراس الى مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة وفقاً لما جاء في قرار احداثها بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية إضافة للمنتجات الصناعية.

وتحدث الكراس عن الشروط الواجب مراعاتها من قبل الدول الاعضاء في تنفيذ أحكام السوق كتحديد مفهوم الرسوم والضرائب والقيود الادارية والاستثناء والتحققات. مبدأ السوق الاكثر رعاية. الامتيازات والاحتكارات. اثبات منشأ المنتجات. منح الدعم والمكافات على الصادرات. إعادة التصدير. وأخيراً تسوية قيم المعاملات الجارية.

وقد خصص الكراس الفصل الرابع للتحدث عن العوامل والأسباب التي حالت دون قيام السوق العربية المشتركة والتي منها التفاوت في الأنظمة الاقتصادية والاختلاف في المناهج التنموية ومسالة السياسة الوطنية.

أما الفصل الخامس من الكراس فتحدث عن المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية كتحديات التنمية البشرية والاقتصادية والنظام الجديد للتجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية وتحدي المشروع الشرق اوسطي والمشروع المتوسطي والخروج من مازق العمل العربي المشترك.

أما خاتمة الكراس فقد دعت الى تجديد السوق العربية المشتركة وبعث الحياة فيها من خلال إعادة النظر فيها والعمل على تكوين منطقة تجارة حرة عربية كبيرة توفر قاعدة مشتركة لمواجهة التحديات والمخاطر الخارجية.

مفكرة الاحداث

● **القمة السابعة للدولة النامية الخمس عشر**

عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور وخلال الفترة ما بين (٣ — ٥/١١/١٩٩٧) مؤتمر القمة السابع للدول النامية الخمسة عشر والتي اصبحت ستة عشر بعد انضمام كينيا إليها. وذلك لمناقشة حالات الاضطراب النقدي التي تشهدها أسواق المال الآسيوية والعالمية والعمل على الوصول الى أسواق الدول المتطورة.

وعكس البيان الختامي للقمة انتقاد المشاركين للسياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى. ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي ترفض أي مشاركة في الأسواق العالمية كما ترفض فتح أسواقها للمجموعة. إضافة لممارساتها سياسات تضر باقتصاد دول المجموعة.

● **القمة الروسية — اليابانية :**

عقد في منتصف المسافة بين طوكيو وموسكو في مدينة كراسنويارسك في بداية شهر تشرين الثاني قمة يابانية - روسية فتحت صفحة جديدة في علاقات البلدين. ووضعت حداً للعداء المتوارث بسبب الخلاف على مجموعة جزر الكوريل الجنوبية، ومشروعاً لمعاهدة سلام توقع بحلول عام/٢٠٠٠/ تنهي الخلافات القائمة بين البلدين.

● **مؤتمر الدوحة الاقتصادي :**

عقد في العاصمة القطرية — الدوحة — خلال الفترة ما بين (١٦ — ١٨/١١/١٩٩٧) وتحت أصرار امريكي مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق أوسط وشمال افريقية بمشاركة عربية متدنية المستوى حيث خيم على المؤتمر جو سياسي أبرز فشله وتركت مستقبل هذه المؤتمرات محل شك

وتجلى ذلك في بعض مظاهره بعدم الرغبة في استضافة المؤتمر القادم.

فهذه المؤتمرات والتي تعد أحد أشكال التعامل مع اسرائيل في وقت مازالت فيه اسرائيل تحتل الارض العربية وتتنصل من الالتزامات والاتفاقات والتعهدات المتعلقة بعملية السلام. وصار لدى غالبية الحكومات والدول العربية رؤية مشتركة بان هذا المؤتمر يحقق فائدة مجانية وغير مبررة لاسرائيل في الوقت الذي تدير فيه ظهرها للسلام.

● **الانتخابات البرلمانية المغربية:**

جرت الانتخابات البرلمانية المغربية في ١٤/١١/١٩٩٧ ضمن أجواء هادئة، تنافس فيها /١٦/ حزباً سياسياً تقدموا بنحو /٣٣١٩/ مرشحاً بينهم /٦٩/ سيدة على /٣٢٥/ مقعداً عدد مقاعد البرلمان. ولكن نسبة المشاركة الشعبية فيها كانت متدنية والتي أعزيت إلى سوء الأوضاع الجوية حيث لم تتجاوز نسبتها ٥٨,٣٠٪ وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة بزعامة حزب الاتحاد الاشتراكي بـ /١٠٢/ مقعد من أصل مقاعد البرلمان. بينما حصل أحزاب الوفاق اليمينية (التحالف الحاكم) على /١٠٠/ مقعد. أما أحزاب يمين الوسط فقد حصلت على /٩٧/ مقعداً وحصلت الأحزاب السياسية الأخرى على /٢٦/ مقعداً تسعة منها للحزب الإسلامي المعتدل (الحركة الشعبية الدستورية).

● **قمة أبيك:**

عقد في مدينة فانكوفر الكندية القمة السنوية لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) خلال يومي (٢٤ — ٢٥/١١/١٩٩٧). حيث طغى على جو القمة مناقشة تطورات اضطراب الأسواق المالية والعملات في شرق آسيا والدور الأمريكي في تأزيم هذا الاضطراب فلم تتمكن القمة من الخروج بخطة واضحة لتجاوز هذه الأزمة وطمأنة المستثمرين بانتهائها. ولكن المجتمعون أكدوا في ختام قمتهم على المضي في تحرير التجارة ليعطوا رسالة أمل للأسواق المالية العالمية بتحسن الأوضاع المالية واستقرارها.